الشبكة العربية

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين تتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الـ(16)

العدد السابع أغسطس 2020 م



ورشة عمل تدريبية بالمغرب حول "اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي"



المدير التنفيذي للشبكة العربية يجتمع مع وزيرة المرأة وحقوق الإنسان الصومالية



دورة محمد فايق (1) حول "منظومة حقوق الإنسان"

- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تصدر بيان حول ما سمي صفقة القرن
- الشبكة العربية تنظم ورشة إقليمية حول نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



تنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال التعليم والإعلام

إلـــى أيـــن ... ؟!

في سبيل تحقيق الربح وتراكم رؤوس الأموال؛ انتهكوا حقوق جميع سكان الأرض، غير آبهين بتدهور المناخ وتضرر البيئات الطبيعية، طغت البشرية، وصُمّتْ الآذان وأشيحت الوجوه عن مناشدات تعزيز المناخ، إلى أن ابتلينا بفايروس كورونا، المحنة التي سيِّست، فكشفت معدن الحكومات وكذب ادعاءاتهم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، فمنهم من قرصن شحنات الأدوية والمعدات الطبية، وأخرى تنكرت وتخلت عن حلفائها رغم الاتحاد الذي يجمعهم، فوقعت الأقنعة وانكشفت السياسات العنصرية والتمييزية ومدى تأصلهما ضمن المجتمعات المنتشرة في جميع أصقاع المعمورة، واستمرت الخيبات وتنوعت؛ تارة بنشر معلومات كاذبة حول الفيروس وتارة بتخبط المنظمات والمؤسسات الطبية والترويج لحلول خلّبيه، واتخاذ الدول على مختلف مشاربها ديمقراطية كانت أم دكتاتورية، لإجراءاتٍ صارمة للحد من انتشار الوباء ولتعزيز سلطتها وهيمنتها على الشعب في آن معاً، محاولة إعادة برمجته ليكون أكثر انصياعاً، مقيدين حقوقه الأساسية حادين من حرياته المدنية آملين تعطيل قدرته على التحليل والنقد والمطالبة بالحقوق.

مع ذلك كان للفايروس فوائده، حيث استعادت البيئة والحياة البرية قسماً لا بأس به من عافيتها، وتنفس المناخ الصعداء بتقلص الاحتباس الحراري. يا للإنسان وطغيانه وأنانيته... هل اتعظ يا ترى؟ أتزول الغشاوة عن عينيه؟ إلى أين...؟!

طوبى لمن استغل فترة الحجر بالتأمل والتفكر ومراجعة الذات... ومراقبة وتحليل إرهاصات انتشار الفايروس من انهيار دراماتيكي محزن للاقتصاد وآثاره المأساوية على الشعوب والمجتمعات، وما أنتجه من فقر وجوع وما بينه من هشاشة النظام العالمي وأنانية رأس المال وجبروته، بسعيه لاستكمال مخططاته بالسيطرة على مقدرات الشعوب غير مكترثين بمعاناتهم، مستغلين تضاعف ضعفهم خلال هذه الأزمة الاقتصادية لسحقهم واستعبادهم، متجاهلين مبادئ حقوق الإنسان التي قننوها ونادوا وما زالوا ينادون بها، أي رياء هذا؟! هذه المبادئ التي أتت في زمن صحوة ضمير، بعد الفظائع التي مرت البشرية بها، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية، أو أنها كلام حق يراد به باطل، فكانت مفتاح الوصاية الجديدة على الشعوب والحكومات وباباً من أبواب الاستعمار، فلا ترى قوة عظمى منضمة إلا لليسير من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما لا يسمح مساءلتها عن أفعالها، ناهيكم عن الممارسات التي تتخذها بحق المحاكم والآليات الدولية من تهديد للقضاة واتخاذ إجراءات بحقهم وبحق منظمات ومفوضيات الأمم المتحدة، وكأن الزمن قد حان للتحلل من هذه المبادئ.

لكنهم قد أخطأوا في هذا؛ لأن البشرية لن تفرط بما حصلت عليه وأضحى حقًا مكتسبًا لها، كالآليات التعاقدية وغير التعاقدية والمنظمات والمؤسسات والنشطاء والمدافعين والمناضلين والسائرين في ركاب المسيرة العالمية لحقوق الإنسان، والفصل في ذلك؛ بعدم السماح باستغلال كل ذلك لمآرب سياسية، وتكريس عالمية النضال الحقوقي وتعزيز حق الشعوب بالمقاومة وقوة القانون والحقوق بمواجهة لغة الاستبداد والطغيان والقوة والاحتلال، لذلك لا بد من تلبية دعوات التضامن والاتحاد بين جميع العاملين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان وتوحيد صفوفهم بمسيرتهم العالمية في الدفاع عن الحقوق وتعزيزها.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون..." صدق الله العظيم

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

تقرأ داخل العدد



23 اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان



27 المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين تقيم برنامجاً تدريبياً في المجال الحقوقي للإعلاميين



49 البروفيسور سهام الفريح تكتب عن الأصالة والمعاصرة ثنائية متكاملة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

سلطان الجمّالي

مستشار التحرير

غفار العلي

سكرتارية التحرير

بدر الدين ميرغني
ضياء الدين عباس
أحمد ماهر
إيناس الناطور
ناصر صالح

للتواصل

هاتف : 261 048 44 (974+)
فاكس : 687 316 44 (974+)
ص.ب : 2414 الدوحة - قطر
the-arab-network@annhri.org

الموقع الالكتروني
www.annhri.org

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The_Arab_Network

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تقرأ داخل العدد



31 المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ينظم مؤتمر حول الهيئات الرقابية: "المعيقات والتحديات والحلول"



34 بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019 افتتاح فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، ولاية جنوب كردفان



37 الدورة العادية الثانية للجمعية العامة تصادق على التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب وحزمة من الموضوعات الهامة



29 إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019: الجزائر



44 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر تنظم مؤتمراً دولياً حول وسائل التواصل الاجتماعي



39 المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق، منظمات دولية تنصلت عن تأهيل أطفال داعش فكرياً

ورشة عمل تدريبية بالمغرب حول "اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي"



الرباط: 9 يوليو 2109

عشرون معياراً لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، أمين التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن معايير الاعتماد التي تتخذها لجنة الاعتماد، تتوزع على ما لا يقل عن عشرين معيارا ضمن ما يعرف بمبادئ باريس، أهمها قانون التأسيس وشروط العضوية والاستقلالية والحصانة، إضافة إلى البنية التحتية والتوظيف والميزانية وتطبيق المؤسسات لمهامها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها.

جاء ذلك خلال جلسة افتتاح ورشة العمل التدريبية حول "اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والتي نظمتها الشبكة العربية بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة من 9 إلى 11 يوليو 2019 بمعهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان.

وأشار الدكتور علي بن صميخ إلى أنه يتم النظر كذلك إلى دور المؤسسات في تشجيع الحكومة على الانضمام للاتفاقيات الدولية، وتطبيق توصيات الآليات التعاهدية والاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب القيام بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونشر تقارير سنوية موضوعاتية وإصدار البيانات.

من جهتها أشارت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، إلى أن اختصاصات المؤسسات الوطنية توسعت لتتجاوز المهام التقليدية، وقالت: لقد أسندت لأكثر من نصف المؤسسات الوطنية، ومنها المغرب، مهام الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. وهذا التوسيع في الاختصاصات يجعل هذه المؤسسات مساءلة بشكل أكبر أمام



يجب أن يتوافق قانون إنشاء المؤسسات الوطنية مع مبادئ باريس

الهيئات الدولية، ومنها لجنة الاعتماد الفرعية.

وفي ذات السياق أوضح السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية عملية الاعتماد لدى المؤسسات الوطنية، وقال الجمالي: لقد دأبت الشبكة العربية على تقديم كل العون للمؤسسات بعملية الاعتماد وإعادة الاعتماد لدى لجنة الاعتماد الفرعية، وحثتهم على أن يكون قانون إنشاء مؤسساتهم متوافق مع مبادئ باريس وعلى المشاركة على المستوى الدولي، لافتاً إلى أن هيكل المؤسسة والنشاط الذي تقوم به ذو مؤشر كبير على مدى موائمتها لمبادئ باريس، وأشار إلى أن الشبكة حثت المؤسسات على تحقيق التوصيات الأساسية الصادرة عن لجنة الاعتماد، وتجهيز ملف الاعتماد بشكل جيد، وأبدت استعدادها بتقديم العون

يذكر أن برنامج الورشة استهدف تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من إعمال منهجية فعالة في عملية الاعتماد، والمعلومات اللازمة ذات الصلة بتقديم الملف للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ ولايتها كما هو منصوص عليه بالوثائق الأساسية المنظمة لها. كما يتمحور البرنامج حول مختلف المراحل التي تستوجبها مسطرة الاعتماد، أي المرحلة القبلية لاستعراض ملف المؤسسة الوطنية والمرحلة المتزامنة للاستعراض والمرحلة البعدية.

الشبكة العربية تدين القصف الإسرائيلي لمقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين



12 نوفمبر 2109

البيان

تدين الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، القصف الذي نفذه صباح اليوم جيش الاحتلال الإسرائيلي الغاشم لمقر عضو الشبكة العربية في غزة (المقر الرئيس للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين "ديوان المظالم")، مما أدى لتدمير محتويات المقر وإصابة كوادرها.

وتعتبر الشبكة العربية أن هذا القصف الذي يستهدف منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان، هو تصعيد عسكري خطير من قبل دولة الاحتلال، لذا تطالب الشبكة العربية المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره بالتحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وعلى كل الأرض الفلسطينية، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، لإنهاء حالة الاحتلال طويل الأمد للأرض الفلسطينية وحصول دولة فلسطين على استقلالها وفق القرارات الدولية ذات الصلة.

وتؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استمرار دعمها لعضو الشبكة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، ووقوفها ودعمها لقضية الشعب العربي الفلسطيني حتى تحقيق النصر ونيل الاستقلال والحرية.

انتهى...

على المجتمع الدولي التحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

دورة تدريبية الإنسان حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتلقي الشكاوى وبعثات تقصي الحقائق وكتابة التقارير



18 نوفمبر2019م

شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن مؤسسات وطنية في 8 دول عربية

نظّمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن المرحلة الثانية من برنامج تدريب المدربين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول" دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتلقي الشكاوى وبعثات تقصي الحقائق وكتابة التقارير" خلال الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر2019م بالعاصمة الأردنية عمان.

وجاءت هذه الدورة في إطار مواصلة التعاون بين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة، واستكمالاً للمرحلة الأولى من برنامج تدريب المدربين التي نظمت بالسودان عام 2018م.

وقد شارك في الدورة التدريبية ممثلون وممثلات عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من 8 دول عربية (الأردن، الجزائر، السودان، سلطنة عُمان، فلسطين، مصر، موريتانيا والمغرب).

يذكر أن هذه المرحلة من البرنامج التدريبي ترمي لتحقيق عدداً من الأهداف الهامة منها التعريف بأهمية الولاية المُسندة الى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمتمثلة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وتلقي الشكاوى بشأنها وفحصها. وكذلك رصد مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

بينما تناولت الدورة المبادئ الرئيسية والمعايير الدولية لجمع المعلومات والرصد والتوثيق وإعداد التقارير حول حالة حقوق الإنسان، والعناصر الأساسية لتقصي الحقائق وجمع الاستدلالات بما في ذلك إجراء المقابلات، وزيارة أماكن الاحتجاز ومراقبة المحاكمات وإدارة شؤون العدالة.

من ناحيتهم أكد المشاركون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بأن الدورة في هذه المرحلة التدريبية من برنامج تدريب المدربين حققت أهدافها وذلك لتناولها موضوعات في صميم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما أثنوا على الفرصة التي أتاحتها الورشة من تبادل للخبرات وأفضل الممارسات بين المشاركين الذين بأغلبهم من خلفيات حقوقية مهنية وقانونية، وأوضحوا أن مشاركتهم جاءت بناءً على المعايير الموضوعة للفئة المستهدفة من كوادر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

الأعضاء بالشبكة العربية.

يُشار إلى أن فريق التدريب تكون من مجموعة من الخبراء المنتسبين للمؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة العربية، وخبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي نهاية الدورة التدريبية جرى حفل توزيع الشهادات على المشاركين والمشاركات.

يذكر إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية والمعروفة باسم مبادئ باريس، تضطلع بدور حاسم في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. كذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العديد من المجالات بما في ذلك: مناهضة ومنع التعذيب والمعاملة المهينة وحالات الإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز والاختفاء التعسفيين، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور هام في تعزيز وحماية حقوق المرأة وبعض الفئات الأخرى على غرار الأطفال والمهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً.



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين تتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورتها الـ(16)

الجمعية العامة اختارت الدوحة لاستضافة الجمعية العامة في دورتها ال 17

انتقلت رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، وذلك باجتماع الجمعية العامة السادسة عشرة للشبكة العربية، المنعقد في القاهرة يومي 4و5 ديسمبر، كانون الأول 2019. وبالجلسة الافتتاحية سلم السيد محمد فايق، رئاسة الشبكة، للسيد عصام يونس، لتترأس الهيئة الفلسطينية الشبكة العربية لمدة عام "الدورة 16"، كما اختارت الجمعية العامة مدينة الدوحة، لاستضافة الجمعية العامة القادمة "الدورة 17" لتنتقل الرئاسة خلالها من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وذلك خلال وقائع الاجتماع الذي سيعقد في الدوحة بتاريخ 4-5 كانون أول 2020، لتجتمع الرئاسة وإدارة الشبكة في البلد ذاته "بلد المقر" للمرة الثانية منذ إعلان إنشاء الشبكة العربية في نواكشوط بشهر أبريل 2011م.

وأوضح السيد محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية أنه كان من المفترض انعقاد





القاهرة: 4 ديسمبر 2019م

الجمعية العمومية في فلسطين وقال: لكن حالت دون ذلك صعوبات تعرفونها؛ مبدياً في الوقت نفسه ارتياحه وترحيبه بانعقادها في القاهرة باختيار من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين. وأشار إلى أن الشبكة العربية اهتمت اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية وجعلتها موضوعاً دائماً على جدول أعمالها وأقامت العديد من الندوات والمؤتمرات في هذا الشأن في العديد من العواصم العربية وفي مقر الأمم المتحدة في جنيف بوصفها قضية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقال فايق: يجيء انعقاد هذه العمومية في ظروف بالغة التعقيد خاصة في ظل الاجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية والتي خالفتا بها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة وسدت الطريق تماماً أمام أية حلول سلمية وذلك بقرار الولايات المتحدة الأخير الذي أضفى شرعية على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وإلغاء مشروع حل الدولتين. وأضاف بذلك لم يعد أمام إسرائيل سوى حلين الأول منهما اعتبار الأراضي الفلسطينية وطناً للجميع عرباً كانوا أو يهوداً بحقوق متساوية. وأشار إلى أن هذا المسار يتعارض مع يقضي على كل ما خططت له إسرائيل وعلى أطماعها في إقامة دولة لليهود. أما الحل الثاني استمرار إسرائيل في تأييدها للاحتلال واستكمال طابعها كدولة عنصرية وهو أمر سيقاومه الفلسطينيون. وقال هنا يظهر المأزق الذي وضعه التحالف الإسرائيلي الأمريكي لنسف طريق السلام. و أشار إلى أن كل هذه الأسباب تجعل الجميع يرحب باختيار فلسطين رئيساً للشبكة العربية في دورتها الجديدة.

من جهته قال معالي السيد محمد شلالدة، وزير العدل الفلسطيني في كلمته: لقد جئتكم محملاً بتحايا الرئيس ودولة رئيس الوزراء ومحبة الشعب الفلسطيني بأكمله على جهودكم الحقوقية وما تبذلونه من أجل رفعة ومكانة وكرامة الانسان العربي. وأكد شلالدة في كلمه القاها نيابة عنه سعادة سفير دولة فلسطين لدى مصر على الدور الذي وصفه بالهام والعظيم الذي تقوم عليه الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية في تشبيك العلاقات بين المؤسسات الوطنية ورفع قدراتها المهنية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية عموماً ودعم الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان خصوصاً ودعم القضايا الفلسطينية من خلال الأنشطة المختلفة من تنظيم للمؤتمرات واللقاءات والمراسلات للمؤسسات الدولية خاصةً قضايا الأسرى والقدس وقضايا الشعب الفلسطيني عموماً. وقال نحن فلسطينيين ننشد الحد الأدنى من حقنا والذي جاءت عليه القرارات الدولية وأضاف: في سبيل ذلك وفي إطار تجسيد استقلالنا وانتزاعه نعمل دون كل على مكانتنا الدولية ورسم مكانتنا بين الشعوب، لافتاً إلى أن القيادة الفلسطينية حرصت على الانضمام للمعاهدات الدولية واحترامها ونعمل على توطينها وانسجامها مع تشريعاتنا وسياساتنا بإيمان مطلق بوجوب الارتقاء بواقع حقوق الإنسان الفلسطيني تشريعاً ومنهجاً وسلوكاً. وقال: ليس من عقبة أمامنا سوى هذا الاحتلال البغيض الكاره للسلام المعادي للمساواة والحقوق والذي يتنفس عنصرية ويضرب بعرض الحائط حقوق مليار ونصف مسلم في بيت المقدس.

شلالدة:دور هام وعظيم تقوم به الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وفي ذات السياق توجه السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية بالشكر للسيد محمد فايق على ما قدمه من جهود وصفها بالمقدرة خلال فترة رئاسته للشبكة كما هنأ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين ممثلة في مفوضها السيد عصام يونس بتولي فترة الرئاسة الجديدة للدورة السادسة عشر. لافتاً إلى الإدارة العامة لحقوق الإنسان قد نجحت في تنفيذ وإنجاز جميع توجيهات وتوصيات عموميتها خلال فترات الرئاسة المتعاقبة على الشبكة. وقال: أن الإدارة العامة قامت بإنجاز كافة بنود خطة الشبكة الاستراتيجية التي تغطي الأعوام منذ 2013 إلى 2019م مشيراً إلى أن الاستراتيجية الجديدة للشبكة للأعوام الخمسة القادمة، ستركز على تهيئة الأدوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية بما يساهم في قبول الآخر وتعزيز حرية الرأي والتعبير. وأشار الجمّالي إلى أن الشبكة ستعمل على تحقيق جميع أهدافها وفقاً لاستراتيجيتها المحدثة دون إغفال لأي من الأهداف وذلك عبر إعداد مواضيع ثابتة يتم العمل عليها كل سنة مع ترك المجال في الخطة السنوية لتغطية المواضيع الطارئة التي تواكب الشبكة العربية من خلال اهتمامات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان واحتياجات المؤسسات الوطنية الأعضاء التي تنتج عنها.

من جانبه وصف السيد عصام يونس المفوض العام للهيئة المستقلة انتقال رئاسة الشبكة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين بالحدث التاريخي والهام لفلسطين. وقال: هذا الحدث يصادف احتفالنا بمرور 25 عاما على تأسيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. وأضاف: إننا كمؤسسة وطنية لحقوق الانسان نعمل في ظل ظروف سياسية غاية في التعقيد، قد لا تواجهها أية مؤسسة وطنية أخرى، وذلك نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وما يمارسه من سياسات استعمارية وسياسات فصل عنصري ممنهج، إلى جانب ما يرافق ذلك من حصار على قطاع غزة ومحاولة لتهويد مدينة القدس العربية، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. مشيراً إلى أنهم في الهيئة يقدرون الاهتمكام الخاص الذي توليه الشبكة العربية برئاساتها المتعاقبة، وأعضائها وأمانتها العامة بفلسطين، باعتبارها تمثل قضية حقوقية



من الدرجة الأولى فضلا عن كونها قضية العرب جميعا. إلى جانب تقديرهم لدعم أعضاء الشبكة وأمانتها العامة لنا ووقوفهم إلى جانبنا في المحافل المختلفة ودعمهم لحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أقرها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ونوه يونس إلى أن الشبكة العربية رسخت مكانة مميزة لها في المشهد الحقوقي العربي وساهمت بشكل واضح في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العربية، ورفع قدارتها بما يمكنها من القيام بدورها وتحقيق رسالتها. وقال: نحن كمترأسين للشبكة، نتطلع إلى العمل مع الأمانة العامة ومع أعضاء الشبكة للاستمرار في البناء على ما تمت مراكمته من إنجازات خلال السنوات الماضية وتنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للشبكة.

(سياسة العقوبات الجماعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة)

المحور السنوي يأتي في إطار تبني الشبكة العربية للقضية الفلسطينة ومناهضة الاحتلال

وعلى هامش عمومية الشبكة العربية (16) تناول المشاركون في المحور السنوي المصاحب للجمعية (سياسة العقوبات الجماعية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، عنواناً لاجتماع الجمعية العامة، تنفيذاً لتوصيات الجمعية العامة السابقة ومؤتمر الشبكة العربية حول القضية الفلسطينية وفي إطار تبني الشبكة للقضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق أبناء شعبنا العربي الفلسطيني بمناهضة إجراءات الاحتلال.

وهدفت الجلسة إلى فضح الممارسات الإسرائيلية على المستويين الدولي والإقليمي والضغط الجاد على دولة الاحتلال في سبيل وقف تلك الممارسات اليومية الممنهجة بحق الإنسان الفلسطيني وتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني في هذا الخصوص.

وخلال هذه الجلسة تم تقديم عدة أوراق، حيث قدم الأستاذ عصام عاروري عضو مجلس مفوضي الهيئة ورقة السيد نبيل العربي الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، شدد خلالها على أن المجتمع الدولي يسعى حثيثاً لإصلاح وتطوير آليات التقاضي الدولية وازالة عقبات تطبيق القواعد القانونية الملزمة سارية المفعول، وأكد أن إصلاح هذا الخلل يكون بتكثيف السعي لإبرام اتفاقيات تسمح بالالتجاء الى آليات التقاضي الدولية دون عقبات اجرائية وشكلية، وقال عاروري: لا يكفي في هذا الصدد ارتفاع الأصوات بالتنديد بازدواجية المعايير بل يجب السعي بنشاط وهمة لقبول جميع الدول للاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية والانضمام الى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مضيفاً: إنّ القواعد القانونية



الدولية حققت تقدماً مبهراً منذ نشأة الأمم المتحدة ولكن النظام القضائي الدولي لايزال متخلفاً ولم يحقق التقدم المطلوب، منوهاً إلى ما وصفه بالفجوة الواسعة بين النظام القانوني والنظام القضائي وقال: يجب أن نعمل جميعاً على تقليصها حتى تتحقق العدالة الدولية.

وفي ذات السياق قدم السيد عبد السلام سيد أحمد ممثل مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ورقة استعرض فيها جهود المركز المتعلقة بدعم المؤسسات الوطنية والمؤسسات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. أما السيد منير الفاسي من إدارة حقوق الإنسان بالجامعة العربية، فقد تطرق إلى جهود الهيئات الوطنية الرامية إلى تدعيم ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي. بالإضافة لمشاركة كل من السيدة ناجية الهاشمي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد أكرم خليفة المستشار الإقليمي بالإسكوا. وتضمنت أعمال الاجتماع مداخلة للدكتور مايكل لينك مقرر الأمم المتحدة الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان سياسة العقوبات الجماعية في الأراضي الفلسطينية، قدمها عبر تقنية الفيديو (كونفرنس).



دورة محمد فايق (1) حول "منظومة حقوق الإنسان"



8 ديسمبر 2019

الدورة تهدف لرفع قدرات العاملين بمجالات حقوق الإنسان والمجتمع المدني

نظمت الشبكة العربية بناءً على قرار الجمعية العامة الدورة التدريبية السنوية والتي تحمل إسم المناضل العربي "محمد فايق"، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، خلال الفترة 8-10 ديسمبر 2019، بالقاهرة في إطار سعي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتكريم الشخصيات البارزة من رواد الحراك الحقوقي في الوطن العربي وتثميناً لجهود قادتها على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، لاسيما من كانوا سبباً في نشأتها ونجاحها.

واستهدفت الدورة التدريبية رفع قدرات العاملين بمجالات حقوق الإنسان من منتسبي المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، عن طريق التعريف بالمعلومات الأساسية حول المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتعريف بالمبادىء والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان في سياق تنفيذ خطتها لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعليم عليها والتمكين بهذا المجال.

وقال السيد/ محمد فايق خلال كلمته الافتتاحية بالدورة: إن الشبكة العربية لحقوق الإنسان أدت دوراً رائعا فى مجال حقوق الإنسان، كما أنها وضعت القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها. وأضاف فايق: أن الشبكة العربية لحقوق الإنسان عليها أن تركز على الاستقلال عن السلطات الثلاثة لأي دولة عربية، كذلك ألا تنسى أن حركة حقوق الإنسان هي حركة وطنية في المقام الأول.



من جانبه قال السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية: إن السيد محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان، كان له دور بارز في مجال حقوق الإنسان، لافتاً إلى أنّ قرار تنظيم دورة سنوية ثابته تحمل إسم محمد فايق ما هو إلا تقديراً من الشبكة العربية لما بذله من جهود في خدمة واقع حقوق الإنسان كمناضل حقوقي عربي بارز، وهب حياته للدفاع عن الحريات في ربوع وطنه العربي وخارجه، وحمل مشروع أمته للنهوض بحركة التحرر الوطني، حتى أضحى رمزاً لهذه الحركة في إفريقيا. وأضاف الجمّالي: لذلك سميت الدورة التدريبية فى هذا المجال تحت إسمه اليوم. وذلك تكريساً لصفحته المضيئة وتشجيعاً للأجيال القادمة للاقتداء بقيمه السامية للمضي قدماً بمسيرة تحرير الإنسان وتعزيز كرامته وحماية حقوقه.

الدورة تحمل إسم محمد فايق تقديرا لما بذله في خدمة واقع حقوق الإنسان كمناضل عربي بارز

وجاءت هذه الدورة في إطار مواصلة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة، حيث أستهدفت تعريف المنتسبين الجدد للمؤسسات الوطنية بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، كما تناولت التعريف بالمبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ونشأتها وتطورها، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وآليات حقوق الإنسان التعاقدية وغير التعاقدية، وآلية الاستعراض الدوري الشامل. إضافة إلى نشأة المؤسسات الوطنية ودورها وفقاً لمبادئ باريس، وشرح كيفية تصنيف واعتماد تلك المؤسسات من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لتطوير المهارات ذات الصلة للعاملين الجدد بمجال حقوق الإنسان من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

وقد شارك في الدورة التدريبية ممثلون وممثلات عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من 12 دولة عربية (الأردن، الجزائر، السودان، سلطنة عُمان، فلسطين، مصر، موريتانيا، العراق، جزر القمر، جيبوتي، لبنان والمغرب). كما شارك عدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في مصر.

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تصدر بيان حول ما سمي صفقة القرن



30 يناير 2020

صفقة القرن غيبت جميع مقومات السلام وتجاوزت القانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الشرعة الدولية

تعرب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن رفضها لما سمي بـ "صفقة القرن" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثلاثاء 28 كانون الثاني/ يناير 2020، والتي روجتها الإدارة الأمريكية على أنها مشروع سلام، إلا أننا نراها عكس ذلك تماماً، فقد غيبت الصفقة جميع مقومات السلام، وتجاوزت بشكل فاضح مبادئ القانون الدولي

بيان

لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية بخصوص القضية الفلسطينية. بل كرّست حقيقة دعم الإدارة الأمريكية لدولة الاحتلال الإسرائيلي ولأهدافها التوسعية. وترى الشبكة أن إنهاء الاحتلال وإحلال السلام يتطلب أسساً راسخة قائمة على العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية والحقوق التاريخية والشرعية للفلسطينيين، وهو ما تعمدت الصفقة إسقاطه. فقد خنقت الصفقة حيز الوجود الفلسطيني، وأبقت الفلسطينيين بلا سيطرة على مصيرهم ومقدراتهم في جزر وجيوب صغيره متفرقه، مكرسة نظام فصل عنصري من خلال كانتونات معزولة محاصرة بلا سيادة، ومقطعة الأوصال "أبارتهايد"، وهو ما ينعكس سلباً على قدرتهم على العيش الكريم وممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، واعترفت بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على جميع أنحاء مدينة القدس واعتبرتها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال، مكرسة سياسات الاحتلال الممنهجة لتهويد المدينة. كما منحتها الحق بضم جميع مستوطنات الضفة الغربية والاستيلاء على المزيد من الأرض وإنكار حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

جاءت الصفقة كمكافأة لدولة الاحتلال عن انتهاكاتها الصارخة لمبادئ القانون الدولي واعتداءاتها الممنهجة بحق الفلسطينيين على مدى سنوات الاحتلال منذ العام 1967، وشرعنت للسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية ومواردها الطبيعية، وضمان السيطرة الأمنية التامة لدولة الاحتلال عليها

فرض صفقة القرن بلغة القوة محاولة لتصفية القضية الوطنية

وتطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات غير الشرعية. ومن جهة أخرى، تبقي الخطة الفلسطينيين بلا أفق واضح وبلا قدرة على ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، مُخضعة إياهم تماماً لإرادة دولة الاحتلال لشؤون حياتهم وفي ممارسة حقوقهم الأساسية، وأهمها الحق في التنقل والحركة حيث ستبقيهم الصفقة خاضعين لسياسات دولة الاحتلال التعسفية في منح تصاريح التنقل والسفر والبناء أيضاً، مكرسة تبعية الفلسطينيين لدولة الاحتلال.

ترى الشبكة أن فرض الصفقة من خلال استخدام لغة القوة على الفلسطينيين يشكل محاولة لتصفية قضيتهم الوطنية، وانتهاكاً لحقهم في تقرير مصيرهم ولمبادئ القانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وتعتبر أن من شأن تجاهل القرارات الدولية تصعيد التوتر وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان، كما أن خطة لا تكفل الحقوق التاريخية والشرعية للفلسطينيين على أرضهم ولا تكفل الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، تُعد باطلة.

تتمسك الشبكة بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبقرارات الشرعية الدولية، وترى أن أي اتفاق لا يضمن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقهم في تقرير مصيرهم على أرضهم، لن يقود إلى سلام حقيقي عادل وشامل، ولن يقود إلا لمزيد من التوتر في المنطقة والإمعان في قمع الإنسان الفلسطيني وانتهاك حقوقه.

على السلطة الفلسطينية تنشيط الحراك الدبلوماسي لمواجهة الصفقة

وتؤكد الشبكة بأن مضمون الصفقة ما هو إلا استمرار للاستيطان وما تقوم به قوات الاحتلال من السيطرة على الموارد واستغلالها وهو ما يمثل جرائم حرب تستوجب ملاحقة من اقترفها ومن أمر بها. وتدعو الشبكة الفلسطينيين للاستمرار في الحراك الدبلوماسي النشط لدولة فلسطين على الساحة الدولية لمواجهة صفقة القرن لأنها تنتهك قواعد العدالة والقانون الدولي بشكل خطير وغير مسبوق.

كما تحث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، حكومات دولها بعدم قبول الصفقة، وممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عنها، واحترام القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتوجه لمجلس الأمن للمطالبة بإدانتها لما تنطوي عليه من إنكار لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتوجه للمحكمة الجنائية ومطالبتها بالبدء في التحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين.

كما تدعو الشبكة؛ الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لعقد قمة طارئة، واتخاذ موقف واضح وصريح برفض الصفقة، وتدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع لاتخاذ موقف حازم منها بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية.

انتهى...

الشبكة العربية تنظم ورشة إقليمية حول نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة



مراكش:4 فبراير 2020م

الورشة هدفت إلى تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال اضطلاع المؤسسات الوطنية العربية بمهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة المغربية ورشة إقليمية عالية المستوى حول "نشر ثقافة حقوق الإنسان في إطار أهداف التنمية المستدامة" وذلك بمدينة مراكش، في الفترة من 4-5 شباط-فبراير 2020م في إطار توصيات الجمعية العامة للشبكة بتنظيم لقاءات وورش عمل لمناقشة أهداف التنمية المستدامة، والتعاون مع المؤسسات والجهات المعنية بالإحصاء، وتطوير الأدوات والمنهجيات المستخدمة فيها للوصول لمؤشرات دقيقة وبشكل دوري.

وشهدت الورشة الإقليمية كلمات افتتاحية لكل من السيد عصام يونس، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية. والسيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب البلد المستضيف للورشة. وتهدف الورشة إلى تبادل التجارب والممارسات الفضلى والدروس المستفادة في مجال اضطلاع المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بمهامها في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان. و التعرف على التحديات التي قد تواجهها المؤسسات الوطنية في أثناء ممارستها لهذه المهام في مختلف المجالات، والوقوف على الخبرات والقدرات المتاحة في كل مؤسسة والفرص المتاحة في كل بلد. إلى جانب اقتراح الوسائل والأدوات والحلول التي يمكن اللجوء إليها للتغلب على هذه التحديات. ودراسة مجالات التعاون بين المؤسسات العربية والتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركاء الشبكة العربية وجميع أصحاب المصلحة.

وتناولت الجلسة الأولى للورشة التي ترأسها السيد عصام يونس، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان؛ تناولت "الإطار العام الدولي لأهداف التنمية المستدامة ونشر ثقافة حقوق الإنسان" وتم خلالها استعراض أوراق عمل قدمها كل من السيد محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان. والسيد أكرم خليفة، ممثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "الإوسكوا" وممثل المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، ممثلاً عن الشبكة العربية للمؤسسات. بينما ترأس السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية الجلسة الثانية تحت عنوان " دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تجارب، ممارسات فضلى، دروس مستفادة" وتم خلال الجلسة استعراض تجارب المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر علاوة على تجربة المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر.

أطر تعاون الشركاء مع الشبكة العربية على المستوى القُطري

وجاءت الجلسة الثالثة تحت عنوان "أطر تعاون الشركاء مع الشبكة العربية بتنفيذ برامج المؤسسات الأعضاء على المستوى القُطري" ترأسها السيد عقيل جاسم الموسوي، رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وتناولت الجلسة حزمة من أوراق العمل قدمها كل من السيد عبد السلام سيد أحمد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. والسيد عبد الباسط بن حسن، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان "تونس" والسيد أكرم خليفة، ممثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. "الإسكوا" والسيدة ميس العطيات، ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الفريق العامل على الانتخابات". وترأس الجلسة الرابعة السيد محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان."عرض التحديات والاحتياجات عامة وفق الأولويات وأيضاً بخصوص نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد البرامج التي ستشارك الشبكة في تنفيذها على المستوى القطري إلى جانب المؤسسات الأعضاء" وتم خلال الجلسة استعراض تجارب لـ 14 مؤسسة وطنية وهي "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر –المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب – المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن-اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان-اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر-اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي-الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين-المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق-المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر-المفوضية القومية لحقوق الانسان في السودان-الهيئة العليا لحقوق الإنسان في تونس-الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان-المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر-اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. وتم اختتام الورشة بالجلسة الخامسة التي تم خلالها عرض ومناقشة الوثيقة الختامية للورشة.

يذكر أنّ الورشة جاءت بعد العديد من الأنشطة التي نظمتها الشبكة في هذا الإطار وآخرها المؤتمر الدولي المنعقد يومي 26 و27 يونيو 2019، في شرم الشيخ والذي خرج بتوصيات مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، موجهة للحكومات، والمؤسسات الوطنية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، والمجتمع الدولي.



المدير التنفيذي للشبكة العربية يجتمع مع وزيرة المرأة وحقوق الإنسان الصومالية



الدوحة 16 فبراير 2020م

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية مع السيدة ديقة حاجي وزيرة المرأة وحقوق الإنسان في الصومال، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات و حماية النشطاء" والذي انعقد بالدوحة خلال الفترة من 16-17 فبراير 2020 حيث رحب المدير التنفيذي للشبكة العربية بالسيدة ديقة حاجي، مؤكداً على استعداد الشبكة للتعاون مع وزارة المرأة وحقوق الإنسان في الصومال، لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالجمهورية الصومالية، من جهتها رحبت السيدة ديقة باهتمام الإدارة العامة للشبكة بالتعاون مع وزارة المرأة وحقوق الإنسان في الصومال، كما عرضت آخر مستجدات إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الصومال، وبنهاية الاجتماع أعربت سيادتها عن تقديرها لدور الشبكة وجهودها المبذولة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

المدير التنفيذي للشبكة يعقد اجتماعات منفصلة مع قيادات المؤسسات الوطنية الأعضاء



الدكتور فادي جرجس رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بلبنان



السيدة حرية إسماعيل عبد المحسن، رئيسة المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان



السيد علي البغلي والسيدة منى العطية والسيدة غيداء الشمالي وفد الديوان الوطني لحقوق الإنسان بالكويت



السيد سليبان عمر عدن، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي

المدير التنفيذي للشبكة العربية يعقد عدة اجتماعات مع أعضاء الشبكة



السيد عقيل جاسم المسوي رئيس المفوضية العاليا لحقوق الإنسان بالعراق



السيد عبد الوهاب مرجانة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر



السيدة سيتو رغدات محمد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجزر القمر

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية مع أعضاء الشبكة وشملت الاجتماعات السيد عقيل جاسم الموسوي رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق ووفد الديوان الـوطـني لحقـوق الإنسان في الكـويت والذي مثله السيد علي البغلي والسيدة منى العطية عضوا الديوان والسيدة غيداء الشمالي أمينة سر الديوان. والسيد سليبان عمر عدن رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي والسيدة سيتو رغدات محمد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جزر القمر والسيدة حـرية إسمـاعـيـل عـبد المحـسن رئيسة المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان والسيد عبد الوهاب مرجانة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر والدكتور فادي جرجس رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بلبنان.

وجاءت اجتماعات المدير التنفيذي للشبكة مع قيادات المؤسسات الوطنية الأعضاء على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات و حماية النشطاء" والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالدوحة خلال الفترة من 16-17 فبراير 2020، حيث قام المدير التنفيذي للشبكة بالترحيب بالوفود المشاركة بهذا المؤتمر من أعضاء الشبكة، والتأكيد على اضطلاع الشبكة العربية بدورها في دعم ومساندة المؤسسات الوطنية الأعضاء لرفع كفاءتها ورفع قدرات منتسبيها، واقترح الجمّالي خلال هذه الاجتماعات حزمة من التوصيات والاقتراحات لمواجهة التحديات وتلبية احتياجات كل مؤسسة في بلدها، من جانبهم استعرض السادة رؤساء الوفود آخر مستجدات الأوضاع ببلدانهم في الفترة الأخيرة، فيما أشادو بجهود الإدارة العامة للشبكة بدعم جميع المؤسسات الأعضاء كما تقدموا بالشكر للمدير التنفيذي للشبكة على جميع التوصيات التي عرضها لمواجهة تحديات كل مؤسسة.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان



الحوسني: تعاملنا مع أكثر من 130 موضوعاً في العام 2019 من خلال الرصد وتلقي البلاغات

احتفلت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان باليوم العالمي لحقوق الإنسان برعاية معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي وزير العدل، وبحضور عددٍ من أصحاب المعالي، والمكرمون، واصحاب السعادة؛ وذلك بقاعة الهيئة العامة للطيران المدني.

وخلال كلمتهِ بهذه المناسبة قال المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان أن اللجنة تقف بكل ثقة واعتزاز مع ما تم إنجازه خلال مسيرة عملها منذ إنشائها بموجب المرسوم السلطاني السامي 2008/124، مرتكزةً في ذلك على كافة الأهداف، والاختصاصات، والمسؤوليات المناطة بها لخدمة حقوق الإنسان، المواطن والمقيم، على أرض السلطنة، وقد تصدّر أحداثها هذا العام صدور المرسوم السلطاني السامي (2019/29) بتعيين رئيس وأعضاء الفترة الرابعة للجنة.

وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بالسلطنة قال المكرم الشيخ رئيس اللجنة: تعاملت اللجنة خلال عام 2019م مع أكثر من (مئة وثلاثين موضوعاً) من خلال جميع الوسائل لرصد وتلقي البلاغات، حيث



تعددت أنواع تلك البلاغات بين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وعملت اللجنة وفق اختصاصاتها على معالجة تلك المواضيع وإيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، التي لها جُلّ الشكر وعظيم الامتنان. كما قامت اللجنة بتحديث موقعها الإلكتروني وتفعيل حساباتها الإلكترونية وذلك لتعزيز التواصل، وتقوية التفاعل، مع كافة أفراد المجتمع، إضافة إلى تخصيص رقم جديد لتسجيل البلاغ الصوتي المتعلق بإيصال البلاغات وهو (1970) أي 1970 ذلك التاريخ العظيم المرتبط بذهن ووجدان كل إنسان على أرض عُمان، وهو عام بزوغ فجر النهضة المباركة.



فيلم يستعرض جهود السلطان قابوس في مجال خدمة الإنسان

وأضاف رئيس اللجنة: تم تنفيذ زيارات ميدانية إلى بعض المواقع بالتعاون مع الإدارات المعنية بمراعاة وخدمة حقوق الإنسان، وفي مقدمتها "السجن المركزي" بسمائل، وبعض مراكز التوقيف بشرطة عمان السلطانية، ودار رعاية المسنين، ودار توجيه الأحداث، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ومستشفى المسرّة التابع لوزارة الصحة. مشيراً إلى ان اللجنة شاركت في ملاحظة انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة وذلك من خلال زيارات قامت بها لمعظم مراكز انتخابات مجلس الشورى.

ونوه الحوسني إلى أنه إلى جانب التوعية بحقوق الإنسان، تم تنظيم عدد من الفعاليات والندوات وحلقات العمل، منها " ندوة مكافحة الإتجار بالبشر" بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر" بوزارة الخارجية، وحلقة العمل حول "أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان" بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيروت.

وعلى مستوى النشاط الخارجي قال رئيس اللجنة: تمت المشاركة في كافة المؤتمرات والندوات الخارجية التي تنظمها مؤسسات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها "التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف " و " منتدى أسيا والمحيط الهادي" و " اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية"، و "الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، كما قامت اللجنة برصد ومتابعة كافة المواضيع والتقارير الدولية التي تم التطرق من خلالها إلى حقوق الإنسان بالسلطنة، وتم التنسيق بشأنها مع الجهات المختصة ثم الرد على تلك التقارير وفق الحقائق التي تعكس واقع حقوق الإنسان بالسلطنة.

وخلال الحفل تم عرض فلم الإنسان في فكر السلطان، والذي يوضح بعضًا من جهود السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور – طيب الله ثراه – في مجال خدمة الإنسان، ورعايتهِ الكريمة لهُ؛ حيث كانت الأبعاد والرؤى لفكر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم من أجل الإنسان والإنسانية جمعاء حاضرةً وشاهدةً على



قائدٍ عظيم نذر سنوات عمرهِ، وسمو فكرهِ، وجزيل عطائه، ليعيش الإنسان سعيدًا في وطنهِ، آمنًا في سربهِ، كريمًا عزيزًا، مصانةً ومحفوظةً حقوقهُ، وقد تشرفت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان برصد وتوثيق بعضًا من تلك الملامح والإشراقات لعظمة الفكر، وفيض الرعاية، وكريم العطاء، لباني نهضة عُمان الحديثة، وقائد مسيرتها؛ حيثُ كان محور الفكر، وأساس الاهتمام هو " الإنسان"

"حقوق الإنسان العُمانية"اللجنة تواصل رسالتها الهادفة لغرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع



تنفيذ الزيارات الميدانية لرعاية الإنسان والتفاعل مع قضاياه

وفي إطار مسؤولياتها وتفاعلها مع حقوق الإنسان وتأكيدًا لدورها في العمل على رعاية الإنسان وصون حقوقه؛ نفذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالسلطنة عددًا من الزيارات الميدانية؛ حيث قام وفد برئاسة المكرم الشيخ/ عبد الله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة بزيارة ميدانية إلى السجن المركزي بسمائل؛ وذلك في إطار الزيارات التي تنفذها اللجنة للسجون ومراكز التوقيف في مختلف محافظات السلطنة، وضم الوفد أعضاء اللجنة وبعض مدرائها وموظفيها المختصين.

في مستهل الزيارة التقى وفد اللجنة بالعقيد عبدالله بن محمد المحرزي مدير عام السجون، وبعددٍ من الضباط والأفراد القائمين على شؤون السجن، حيث رحب مدير عام السجون بوفد اللجنة، وأكد أن إدارة السجن تلتزم بالمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، والمواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان في هذا الخصوص، واستعرض من خلال عرض مرئي الخدمات المُقدمة لنزلاء السجن، والتي تشمل الخدمات الصحية، والتعليمية، والقانونية، والرياضية، والتدريب، والترفيه، وممارسة الهوايات. كما أوضح مدير عام السجون للوفد جانبًا من الخدمات الصحية المُقدمة للنزلاء حسب الحالات المرضية، والتي تشمل الفحص الطبي الأولي لكل نزيل، وتوفير الأدوات الطبية المساعدة لمن يحتاجها من نزلاء السجن، والعلاج من الإدمان، وتوفير الجلسات النفسية من خلال مجموعة من الأخصائيين النفسيين، والخدمات المُقدمة لأطفال النزيلات الذين لا يتجاوز عمرهم السنتين، ومرضى نقص المناعة بالإضافة إلى العلاج الطبي المُقدم لمختلي الشعور، وعلاج الحالات الطارئة، والحالات العامة التي تُغطي كافة احتياجات النزلاء الصحية. وفي الجانب التعليمي أوضح مدير عام السجون أنه يتم ضمان استكمال النزلاء للتعليم الأساسي وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، من خلال توفير المناهج الدراسية للنزلاء، والمستلزمات الدراسية، وكل ما يحتاجهُ النزيل لإكمال دراستهِ وصولاً إلى شهادة الدبلوم العام.



الزيارات غطت إدارة السجون ودار الرعاية الاجتماعية

وفي ذات السياق قام وفد من اللجنة بزيارة إلى دار الرعاية الاجتماعية بالرستاق التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية واطلع على الخدمات المقدمة للنزلاء، وتجول في مرافق الدار، والتقى بالمُسنين الذين يصل عددهم إلى (45) فردًا من الرجال والنساء. كما زار فريق من اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان دائرة شؤون الأحداث بالخوير التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بهدف الاطلاع على ما تقدمه الدائرة للأحداث من خدمات في النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية إضافة الى الإجراءات المتبعة عند استقبال الحدث والبرنامج اليومي للأحداث. وخلال الزيارة التقى الفريق بمدير الدائرة والكادر الوظيفي، الذي رحب بفريق اللجنة، وقدم لهم عرضاً تقديمياً استعرض من خلاله التقسيمات الإدارية للدار، بعد ذلك قام الفريق بجولة ميدانية على الدار تعرف خلالها على المرافق التي شملت الصفوف الدراسية، ومكتبة الدار التي توفر مساحة للقراءة واكتساب المعرفة والثقافة، كما اطلع على الأجهزة التقنية المُستخدمة التي تساعد نزلاء الدار على استخدام البرامج الحديثة، بالإضافة إلى الصالة الرياضية، وغرفة الفنون التشكيلة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين تقيم برنامجاً تدريبياً في المجال الحقوقي للإعلاميين



البرنامج شمل عدداً من المحاضرات ذات الصلة بالإعلام وحقوق الإنسان



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامجاً تدريبياً في مجال حقوق الإنسان لعدد من الإعلاميين في مملكة البحرين يمثلون وسائل الإعلام المحلية المختلفة، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالإعلام، بالإضافة الى عدد من طلبة الجامعات، وذلك في مركز عيسى الثقافي بمنطقة الجفير.

واشتمل البرنامج على عدد من المحاضرات والدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان والإعلام، حيث قدم المستشار محمد فزيع عضو لجنة حقوق الإنسان العربية محاضره تعريفية عن الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بينما قدمت الدكتورة لولوة البودلامة، مستشار الإعلام بوزارة شؤون الإعلام محاضرة عن الدور الإعلامي في إرساء مفاهيم حقوق الإنسان، فيما تطرق الدكتور عدنان بومطيع، أستاذ الإعلام السياسي المساعد بجامعة البحرين خلال المحاضرة التي قدمها إلى الحق في الخصوصية وضوابط ممارسة حرية الرأي والتعبير.

واستهدف البرنامج - الذي يأتي ضمن اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتثقيفية لكافة شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان. - تطوير قدرات الإعلاميين في التعامل مع القضايا الحقوقية، وصقل مهاراتهم في طرق تناول هذه القضايا عبر المحتوى المرئي والمسموع والمقروء والرقمي، إضافة إلى خلق شراكة استراتيجية مع الإعلام.

المؤسسة الوطنية تنظم فعالية حول "حقوق الطفل" لطلبة مدارس الفلاح

الفعالية تتزامن مع مرور 27 عاماً لانضمام المملكة لاتفاقية حقوق الطفل

تزامناً مع مرور 27 عاما على انضمام مملكة البحرين للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ومرور 30 عاما على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه الاتفاقية، وانطلاقاً من دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بين جميع شرائح المجتمع، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية توعوية حول حقوق الطفل لطلبة المرحلة التمهيدية في مدارس الفلاح الخاصة، حيث قدمت الأستاذة فاطمة آل طريف رئيس وحدة التدريب والتثقيف، والأستاذة مريم سيادي الإداري بالوحدة، نبذة عن المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل البحريني، وذلك بأسلوب مبسط وشيق يهدف إلى إيصال المعلومة بطريقة سهلة وميسرة، وتخللتها أنشطة عملية من خلال إقامة بعض الألعاب التعليمية التي تساهم في ترسيخ ثقافة حقوق الطفل لديهم، وتم توزيع عدد من إصدارات المؤسسة كدفتر التلوين المعني بحقوق الطفل ومطوية الإعلان العالمي لحقوق الطفل.



يذكر أن هذه الفعالية تأتي في إطار الشراكة المجتمعية للمؤسسة الوطنية، وتنفيذاً لاستراتيجيتها وخطة عملها الهادفة إلى نشر الوعي بمبادئ وأسس حقوق الإنسان لجميع فئات المجتمع.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم فعالية حافلة التوعية البيئية بالتعاون مع أمانة العاصمة ووزارة التربية والتعليم

تعزيز الحق في البيئة لارتباطها بالحق في الحياة

انطلاقاً من دورها في تحقيق أهدافها الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بمملكة البحرين، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية "حافلة التوعية البيئية" وذلك بالتعاون مع أمانة العاصمة ووزارة التربية والتعليم، حيث هدفت الفعالية إلى تعزيز الحق في البيئة من خلال تشجيع المشاركين على الحفاظ على البيئة لتحقيق سلامة البيئة والتي تعد أحد متطلبات حقوق الإنسان، لارتباطها التام مع الحق في الحياة والصحة والغذاء. وخلال الفعالية التي امتدت ليومين متتاليين واستهدفت طلبة المرحلة الابتدائية لمدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين ومدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات، قدمت كل من الأستاذة فاطمة الطريف رئيس وحدة التدريب والتثقيف، والأستاذة مريم سيادي إداري التدريب والتثقيف بالمؤسسة، نبذة عن دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة وخصوصًا الحق في بيئة سليمة، كما قدم الأستاذ صادق الحلواجي من أمانة العاصمة نبذة عن أهمية إعادة التدوير وإيجاد الحلول المثالية للتخلص من النفايات.



تأتي هذه الفعالية ضمن الفعاليات والبرامج التدريبية التي تنظمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية تنفيذاً لاستراتيجيتها وخطة عملها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

إحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019.



لزهاري: انخراط الشباب في مجال حقوق الإنسان يؤدي للتسريع ببناء دولة القانون



نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر، ندوة لإحياء اليوم العالمي لحقوق الإنسان، والذي حمل هذه السنة شعار "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان". وتم الاحتفال بهذا الحدث بحضور رئيس المجلس الدستوري ووزراء والمدير العام للأمن الوطني وممثلي البرلمان والسلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر والهيئة الأكاديمية والجامعية وكذلك منظمات المجتمع المدني.

بينما استهلت الاحتفالية بعرض شريط فيديو، لرسائل السيد أنطونيو غتاريس، الأمين العام للأمم المتحدة والسيدة ميشال باشلي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019.

في كلمته أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد بوزيد لزهاري على أن: "انخراط الشباب في الدفاع عن حقوق الإنسان سوف يؤدي لا محال للتسريع ببناء دولة القانون، التي تكون خالية من التمييز بجميع أنواعه ومن الفساد وعدم تكافؤ الفرص، وتستجيب فعليا للشعارات القوية التي رفعها الحراك المبارك منذ 22 فبراير المنصرم".

واستذكر السيد لزهاري دور الشباب الجزائري في اندلاع حرب التحرير الوطنية، مشيراً إلى أن الشباب اليوم رفع شعار مكافحة الفساد، لأنه "عند دخول الفساد دواليب الدولة فإن حقوق الإنسان تغادر بدون رجعة هذه الدواليب."

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المؤسسة الوطنية الجزائرية لحقوق الإنسان ستعمل على" الانفتاح على الشباب وتنظيماته المختلفة من أجل العمل سوياً على رفع قدرته في ترقية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وكذا الإشراك الفعلي لشباب في رسم وصنع السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية". مؤكداً في الوقت نفسه التزامه بتقديم دعمه للدولة في مجال حقوق الإنسان من خلال السهر الدائم على احترام المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، وكذا احترام تلك المعايير في التعامل مع المواطنين والمقيمين.

من جانبه أشار وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، وزير الثقافة بالنيابة السيد حسان رابحي، في مستهل مداخلته " حرص الجزائر على احترام حقوق الإنسان وترقيتها يعد من المبادئ الثابتة في سياستها الداخلية، وكذلك في علاقاتها الدولية وهي تسترشد في كل هذا إلى التزامتها الدولية". مشيراً إلى أن إحياء هذا اليوم في الجزائر، قد تزامن مع الحدث الوطني الهام، المتمثل بنجاح الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ 12 ديسمبر 2019؛ واعتبر أن:" أحد أوجه حقوق الإنسان تجلى في هذا الاقتراع المصيري من خلال حماية حق المواطن في التعبير بحرية، وهو من المكونات البارزة في منظومة حقوق الإنسان".

وبشأن مساعي الجزائر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، أكد رابحي على الحرص الذي تبديه الجزائر لتأسيس منظومة متكاملة من حقوق الإنسان تتنوع بين تبني التشريعات الوطنية وتطويرها والمصادقة على المواثيق الدولية التي تحمي هذه الحقوق إلى جانب إرساء الهياكل المؤسساتية وإدراج ثقافة حقوق الإنسان في الكثير من المقررات التربوية والتكوينية".



مايا: الميثاق الإفريقي استجابة مؤسساتية وقانونية لتنمية الشباب في أفريقيا

وفي ذات السياق أثنت مفوضة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للاتحاد الإفريقي، السيدة ساحلي فاضل مايا، على مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تمثلت في إحياء هذا اليوم، الذي يعتمد على إبراز قدرات الشباب في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. و استعرضت المفوضة الإطار القانوني للآلية الإفريقية، مشيرة لا سيما، إلى الميثاق الإفريقي للشباب؛ الذي يعد بالتأكيد "استجابة مؤسساتية وقانونية للتنمية و تمكين الشباب في إفريقيا ".

من جهته أكد السفير المنسق المقيم في منظومة الأمم المتحدة بالجزائر، السيد إريك أوفرفست؛ أن "الجزائر التزمت لفائدة الشباب من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، مشيراً إلى تقدمها في شهر يوليو الماضي بالتقرير الوطني الأول الذي يبرز التقدم " الهام " المسجل لا سيما في القضايا المتعلقة بمجالات الصحة والتربية والحماية الاجتماعية.

و قال أوفرفست: "وبالرجوع إلى هذا التقرير فإن الجزائر تعد من بين الدول ذات التنمية البشرية المتطورة باحتلالها المرتبة 82 من بين 189 دولة وتحتل الصدارة بين الدول الإفريقية.

يذكر أنه تم تخصيص الجزء الثاني من هذه الندوة، لتقديم جائزة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان في طبعتها 2019" لتكريم الحقوقي الراحل محمد كمال رزاق بارة في بحضور أعضاء عائلته.



المجلس الوطني يكرم الحقوقي الراحل محمد كمال رزاق بحضور عائلته

خلال هذا التكريم تم عرض فيلم وثائقي خاص بسيرة المرحوم قبل أن يستهل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مراسيم تكريم المرحوم محمد كمال رزاق بارة، مذكرا في مستهل كلمته بمسار المرحوم، كمدافع عن حقوق الإنسان و خبير في المسائل الأمنية، ودبلوماسي محنك، وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المرحوم تقلد العديد من المناصب والمسؤوليات بمؤسسات الدولة، من بينها، منصب رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان (HDNO) في التسعينيات من القرن الماضي. كما تجدر الإشارة إلى أنه كان أيضًا، عضوًا باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لمنظمة الوحدة الإفريقية و التي ترأسها بعد ذلك، وأشرف أيضا على رئاسة فريق العمل المعني بالسكان و المجتمعات الأصلية. كما تولى المرحوم كمال رزاق بارة، منصب سفير الجزائر في طرابلس/ليبيا من سنة 2001 إلى سنة 2004، ليتم تعيينه بعدها مباشرة، مستشارًا لدى رئاسة الجمهورية في سنة 2005. وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الفقيد سجل بصماته التي تبرهن على إخلاصه للوطن و جهوده المتواصلة من أجل النمو، لا سيما في ميدان اختصاصه في مجال حقوق الإنسان.

المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن ينظم مؤتمر حول الهيئات الرقابية: "المعيقات والتحديات والحلول"



بريزات: تحقيق الأهداف يعتمد على بناء نموذج ديمقراطي متكامل ومتوازن



عقد المركز الوطني لحقوق الإنسان مؤتمراً بعنوان: الهيئات الرقابية: "المعيقات والتحديات والحلول" تحت رعاية معالي الأستاذ الدكتور كامل أبو جابر، في عمّان خلال الفترة 02-12 يوليو 9102، وشارك في المؤتمر الأجهزة والمؤسسات والهيئات الرقابية العاملة في الأردن (المحكمة الدستورية، البرلمان، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، الهيئة المستقلة للانتخاب، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، ديوان المحاسبة، مؤسسة المواصفات والمقاييس، خبراء مستقلون، والمركز الوطني لحقوق الإنسان).

وناقش المؤتمر على مدار يومين أهم التحديات والمعيقات التي تحول دون أداء هذه الجهات الرقابية لدورها المنوط بها بحكم القانون والواقع بهدف إيجاد حلول للتحديات والصعوبات التي تواجه الهيئات الرقابية من خلال أطر تشريعية ونظم رقابية تذلل المعيقات التي تواجه المؤسسات والهيئات الإدارية في المجتمع. وقال المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان الدكتور موسى بريزات في افتتاح المؤتمر: إن تحقيق الأهداف يعتمد على بناء نموذج ديمقراطي متكامل ومتوازن، وضمان تعددية سياسية، ويحتاج إلى وجود آليات رقابية فعالة في الدولة، باعتبار الرقابة على أداء الحكومة ركيزة أساسية من ركائز بناء الديمقراطية وحماية التعددية والتنوع وإدامتها وصيانتها.

وأضاف أن الحكومات المتعاقبة أعدت وتبنت الكثير من الاستراتيجيات الوطنية، والسياسات العامة في مختلف المجالات، وكثير من هذه السياسات مسحت حقوقاً جوهرية سواء لأشخاص أو فئات واسعة من المواطنين، ولم تتمكن مجالس الأمة المتعاقبة من محاسبة الحكومة المعنية أو المسؤولين فيها بالشكل المطلوب.

وبين بريزات أن ظروف المركز لا تختلف عن الظروف والإشكاليات التي تواجهها هذه الهيئات الرقابية الوطنية إلا أنه يعاني من معيقات وتحديات، من أبرزها التعامل مع الانتهاكات المرتبطة بمسائل الأمن وتعديل أو اقتراح التشريعات التي تمس أهداف المركز.

وأوصى المشاركون في اختتام أعمال المؤتمر بأهمية:

- تفعيل دور المؤسسات الرقابية لتجاوز المعيقات التي تحد من ممارسة أنشطتها خصوصاً في مجال مكافحة الفساد إلى جانب
- ضرورة تعديل قانون الانتخاب وإجراء الإصلاح السياسي وتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب و
- تفعيل دور المؤسسة العامة للغذاء والدواء في تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتعديل قانون الغذاء والدواء لتلافي المشكلات التي يمكن أن تشكل خطراً على حياة الموطنين علاوة على
- منح المحاسبين بديوان المحاسبة الحصانة الكاملة وإعادة النظر بالتشريعات التي تحكم عمله، واستقطاب الكفاءات من الموظفين للديوان، وتفعيل نتائج عمل تقرير ديوان المحاسبة و
- توفير الدعم المالي للمركز بما يتناسب ومهامه، وإنشاء فروع للمركز في المحافظات.

بيان "القومي لحقوق الإنسان" حول الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان



فايق: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل نقلة نوعية باعتباره صادر عن إرادة دولية



ناشد السيد محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان المجتمع الدولى بضرورة التدخل ودفع الجهود من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أكثر المناطق إشتعالا فى العالم.

- وقال فى تصريح له فى أعقاب الإحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان أنه لا توجد منطقة فى العالم تحتاج للأمن والإستقرار كما تحتاجه منطقتنا، مشيراً إلى أن الممارسات والإنتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى والتوغل الإستيطانى وشرعنته فى الأراضى المحتلة تصنف إسرائيل كأبشع أنواع الإستعمار العنصري، والذى فاق نظام جنوب إفريقيا قبل تحررها من العنصرية فى تسعينيات القرن الماضى.

وأشار السيد فايق إلى أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يمثل نقلة نوعية، بإعتباره صدر عن إرادة وتوافق دولي إلا أنه مازال هناك الكثير لتحقيق التقدم، حيث تواجهنا تحديات تصاعد الإرهاب والتطرف فضلاً عن النزاعات والصراعات المسلحة.

واختتم تصريحه بأن مصر تحرز تقدماً فى مجالات حقوق الإنسان، واعتبر أن تعديل قانون الجمعيات الأهلية وقانون النقابات، وقانون ذوى الإحتياجات الخاصة يمثل تقدماً ونقلة جيدة وأنه ما يزال أمامنا طريق طويل.

يذكر أنه شارك فى تنظيم هذه الإحتفالية بالتعاون مع المجلس القومي؛ شركائه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومؤسسة كيميت بطرس غالى للسلام والمعرفة وحضرها نخبة من المعنيين من رجال الدولة ومجلس النواب ووزراء سابقين، ورجال فكر وأساتذة الجامعات وممثلى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وعدد من السفراء وممثلي الدول الأجنبية المعتمدين فى مصر، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

رئيس "القومى لحقوق الإنسان" يستقبل وفد الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء



الزيارة هدفت للمراجعة الطوعية لتقرير التقييم الذاتي

أكد السيد محمد فايق رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان على أهمية دور الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء كأداة في دعم جهود التنمية المستدامة التي تسعى الدول الإفريقية لتحقيقها لصالح شعوبها. جاء ذلك خلال اجتماعه مع بعثة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، برئاسة البروفيسور إبراهيم جمباري رئيس لجنة الشخصيات البارزة بالآلية ووزير خارجية نيجيريا الأسبق، وبحضور السفير أشرف راشد رئيس اللجنة الوطنية لمراجعة النظراء. وأوضح فايق الدور الذي يقوم به المجلس في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان باعتباره من المؤسسات الوطنية المستقلة، مشددًا على الأهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر الإفريقية واعتزاز مصر بانتمائها الإفريقي وضرورة التكاتف بين دول القارة لمواجهة التحديات التي تعترض طريقها في التنمية والتقدم وتحقيق المصالح المشتركة للشعوب الإفريقية. وأعرب جمباري عن تقديره لمصر واعتزازه بدورها الذي تقوم به كدولة محورية في إفريقيا وأنه قد سبق له زيارتها عدة مرات، مشيدًا بما شهدته من إصلاحات اقتصادية وتطور في مجال حقوق الإنسان وقدم الشكر لمصر على تعاونها مع الآلية الإفريقية. ولفت إلى أن زيارة اللجنة تهدف إلى القيام بعملية المراجعة الطوعية لتقرير التقييم الذاتي الذي أعدته مراكز الأبحاث الوطنية المصرية، والذي اعتمد من اللجنة الوطنية وذلك في إطار عضويته بالآلية تمهيدًا لأن يتم عرض تقرير المراجعة الطوعي على القمة المقبلة للآلية المقرر عقدها على هامش أعمال قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في فبراير المقبل.

بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019.. افتتاح فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، ولاية جنوب كردفان



تنظيم ورشتي عمل للتعريف بمهام وأهداف المفوضية السودانية



احتفلت المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان باليوم العالمي لحقوق الإنسان 2019م والذي يوافق تاريخ صدور الإعلان العالمي الحقوق الإنسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، الذي حمل شعار (الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان). ويأتي افتتاح فرع المفوضية القومية في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، وتحقيق أحد أهم أهداف المفوضية، وهو الانتشار في ولايات السودان، خاصة المناطق المتأثرة بالنزاعات، من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، واستكمال افتتاح مكاتب القطاعات المتبقية، قامت المفوضية باختيار مدينة كادقلي حاضرة ولاية جنوب كردفان لرئاسة القطاع الذي يضم أيضاً ولايتي شمال وغرب كردفان، وبالتزامن مع افتتاح مكتب (كادقلي).

وأشارت المفوضية القومية إلى أنه تم تنظيم العديد من البرامج ضمن فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك خلال يومي 25، 26 ديسمبر 2019 م حيث شمل تنظيم ورشتي عمل للتعريف بالمفوضية القومية لحقوق الإنسان، وبرنامج زيارات لعدد من الكنائس ومعسكر النازحين، واجتماعات مع عدد من الجهات الرسمية ذات الصلة بحقوق الإنسان إلى جانب بعض القوى السياسية بالولاية وذلك لتأكيد أهمية وجود المفوضية ودورها المحوري.

يذكر انه شاركت عدة جهات في رعاية هذه البرامج في مقدمتها مجلس السيادة الانتقالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PDNU الشريك الأصيل للمفوضية، إلى جانب حكومة ولاية جنوب كردفان وعلى رأسهم والي الولاية المكلف وأمانة حكومته وما بذلوه من تعاون وتجاوب، كان له الأثر الكبير في إنجاح هذه الفعاليات.

على وقع أهازيج النقارة والنحاس الرقصات الشعبية المختلفة توافدت الحشود بمدينة كادوقلي إلى مقر المفوضية لحضور الاحتفال بافتتاح مكتب المفوضية لقطاع كردفان، حيث كان هنالك العديد من العروض التي قدمتها الفرق الشعبية والتراثية، ولدى وصول السيدة رئيسة المفوضية والوفد المرافق لها قاموا بافتتاح فرع المفوضية واجراء جولة داخل المقر، بينما قص الشريط السيد اللواء الركن رشاد عبد الحميد إسماعيل، والي ولاية جنوب كردفان المكلف، ومن ثم قام بجولة داخل المقر والوقوف على المعرض المصاحب لتعريف الزوار بمهام المفوضية وأنشطتها وذلك من خلال عدد من المطبوعات والبوسترات، ثم انتقل الحشد لاستكمال البرنامج المصاحب بحضور عدد من المسئولين من بينهم ممثل عن والي ولاية غرب كردفان، النائب العام ومدير لجنة أمن الولاية وممثلي الأجهزة

النظامية المختلفة و المدراء العامين ومدراء القطاعات بالوزارات و المدراء التنفيذيين بالمحليات و أمناء المجالس و ممثلي منظمات المجتمع المدني و شيوخ الإدارة الأهلية بالولاية والإعلاميين.

وفي كلمته الافتتاحية أعرب والي الولاية المكلف اللواء الركن رشاد عبدالحميد اسماعيل عن سعادته بهذا الافتتاح واختيار مدينة كادقلي كمقر لولايات كردفان الكبرى وهذا الأمر مفخرة لهم، وقال: إن حقوق الإنسان أمرت بها كل الديانات الإسلامية والمسيحية، لافتاً إلى



والي جنوب كردفان: افتتاح فرع المفوضية مفخرة للولاية

أن السودان وقع على العديد من المواثيق التي تخص حقوق الإنسان، داعياً إلى أهمية تثقيف المواطنين بهذه المواثيق من خلال تنظيم الورش والندوات، ومؤكداً في الوقت نفسه؛ أن حكومة الولاية ستعمل على مساعدة المفوضية في القيام بدورها، في ظل بداية عملية السلام التي تشهدها والتواصل المجتمعي بمشاركة المشايخ والأمراء والعمد والجميع في انتظار المفاوضات التي تدور بمدينة جوبا – وقتها- وأن يعم السلام جميع السودان.

من ناحيتها هنأت السيدة حرية إسماعيل عبد المحسن رئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، هنأت جميع الحضور بمناسبة أعياد الميلاد وحلول ذكرى الاستقلال، وقالت نحن نستشرف عهداً جديداً انتقالياً يمهد لحكم ديمقراطي رشيد، ويحمل في طياته القيم والمبادئ الحميدة التي لا يمكن للديمقراطية المنشودة أن تتوفر بدونها، موضحة أن هذه القيم مجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ومشمولة بمزيد من التطوير في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 الذي يكرس مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والحريات المدنية القائمة على الديمقراطيات الحقيقية، وأكدت أن سيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان تعتبر من متطلبات الفترة القادمة التي تسبق بناء السلام المنشود، وقالت: حينما نتحدث عن حقوق الإنسان نتحدث عن مجموعة معايير حقوق الإنسان للجميع دون تمييز لجنسيتهم، أو أعراقهم، أو لون بشرتهم، أو أصلهم، أو مكان إقامتهم، وأشارت إلى أن المفوضية تمثل الرابط بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والرقيب على بناء الدولة بالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية.

وقال أمين عام الحكومة رئيس اللجنة العليا للافتتاح يوسف إبراهيم بلة الذي رحب بالضيوف: إن هذا اليوم مشهود بافتتاح مكتب المفوضية القومية لحقوق الإنسان بولايات كردفان الكبرى، وأشار إلى أن هذا الافتتاح يمثل الكثير لحماية حقوق الإنسان، التي تعني الانعتاق من رقة الخوف وجبروت الحاكم وتمدد سيادة حكم القانون.

من جانبه قال مدير إدارة شؤون الولايات بالمفوضية رئيس اللجنة التفيذية للافتتاح الأستاذ معاذ أبوبكر الرفاعي: إنّ جميع الديانات السماوية كفلت للإنسان حقوق عظيمة، وأن تقدم الأمم وازدهارها أصبح يقاس بمعيار تطبيق حقوق الإنسان تطبيقاً عملياً لذلك سارت المفوضية بخطى حثيثة في هذا المضمار وذلك من أهم الأهداف الاستراتيجية للوصول للغاية الكلية للارتقاء ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

تزامناً مع افتتاح مكتب الولاية بكادقلي ... المفوضية القومية تنظم ورشاً تثقيفية لمنظمات المجتمع المدني والقوات النظامية والأجهزة الحكومية



الورشتين حول دور المفوضية ومعايير قبول الشكاوى

تزامناً مع افتتاح مكتب الولاية بكادقلي والاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان تم عقد ورشتين (تثقيفية وحوارية)، وانعقدت الأولى بقاعة المجلس التشريعي حول (إجراءات ومعايير قبول الشكاوى بالمفوضية)، واستهدفت منظمات المجتمع المدني بحضور (70) مشارك من ممثلي المنظمات الطوعية والإدارة الأهلية والاتحادات، وتنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين والأكاديميين والإعلاميين، حيث أدارت الجلسة السيدة حرية إسماعيل عبدالمحسن، رئيسة المفوضية، وتضمنت ثلاث أوراق بهدف التعريف بمهام واختصاصات المفوضية وملامح عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكيفية تلقي الشكاوي والإجراءات الخاصة بها.

وفي اليوم الثاني انعقدت الورشة الحوارية حول " المفوضية القومية لحقوق الإنسان–المهام والاختصاصات" بمقر أمانة حكومة ولاية جنوب كردفان، بحضور (05) مشاركاً من بينهم ممثلي الأجهزة النظامية المختلفة، المدراء العامين ومدراء القطاعات بالوزارات،المدراء التنفيذيين بالمحليات و تنسيقية قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين والإعلاميين.

شارك الحضور بالعديد من المداخلات والأسئلة حول استقلالية المفوضية ودورها في حقوق الطفل، حرية الرأي والتعبير، ودور الإعلام وغيرها. ومن خلال التعقيب تم التوضيح بأن تعاون المفوضية مع الحكومة لا يقدح في استقلال قراراتها، ولا بد لها من أن تقوم بتمويلها وتقديم الدعم لها متى ما طلب منها ذلك ولكن لا تتدخل في اتخاذ قراراتها. وأن المفوضية تقوم بإصدار البيانات وهي لها تأثير معنوي كبير إلى جانب إصدار التقارير، أما فيما يتعلق بحقوق الطفل فهناك بجانب المفوضية؛ وحدات مختصة لحماية الأسرة والطفل ومحاكمة خاصة بالأطفال يراعى فيها العديد من الأمور وفقاً لما نصت عليه القوانين، وحرية الرأي مكفولة ولا يمكن منع أحد من التعبير عن رأيه ولكن من غير الإساءة لذا قد تتطلب بعض الأحيان الالتزام بالقانون واتباع الاجراءات.

الدورة العادية الثانية للجمعية العامة تصادق على التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب وحزمة من الموضوعات الهامة



التقرير السنوي يتضمن حالة حقوق الإنسان لسنة 2019



صادقت الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في دورتها العادية الثانية، المنعقدة من 6 إلى 8 مارس 2020، على مشروع التقرير السنوي للمجلس حول حالة حقوق الإنسان برسم سنة 2019 ومشروع رأي حول النموذج التنموي الجديد ومشروع التقرير الموضوعاتي حول الأحداث الاجتماعية بجرادة والتقرير الموضوعاتي حول الاحتجاجات في الحسيمة.

ويتضمن التقرير السنوي للمجلس حول حالة حقوق الإنسان برسم سنة 2019، الذي صادق عليه أعضاء الجمعية العامة بالتوافق والإجماع، سبعة محاور رئيسية، تتعلق بحماية حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والعلاقة مع المؤسسة التشريعية، وحقوق الإنسان والإعلام، والتعاون والعلاقات الدولية، وحصيلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والآليات الوطنية لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

وقريباً سيقدم مشروع رأي المجلس حول النموذج التنموي الجديد، الذي سيحمل عنوان "فعلية الحقوق والحريات" للجنة الخاصة بالنموذج التنموي. بالإضافة إلى ذلك، ناقش أعضاء الجمعية العامة مشروع التقرير الموضوعاتي حول الأحداث الاجتماعية في جرادة، وصادقوا عليه بالتوافق والإجماع، وتم إصدار توصية بنشره في أقرب الآجال. كما صادقت الجمعية العامة بالتوافق والإجماع على تقرير المجلس حول احتجاجات الحسيمة وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمجلس.

ويذكر أن الجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صادقت بالإجماع على نظام المجلس الداخلي واستراتيجية عمله ومشروع الميزانية لعام 2020، وذلك خلال الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت 12 سبتمبر 2019 بمقر المجلس بالرباط. كما استكمل المجلس خلال هذه الدورة جميع هياكله.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب: "1990-2020: مسار متواصل لفعلية الحقوق"



استقبل جناح المجلس بالمعرض حوالي 40 ألف زائر

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمرة التاسعة على التوالي، في فعاليات الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي نظم هذه السنة من 6 إلى 16 فبراير 2020 بالدار البيضاء. ومكنت أنشطة المجلس في إطار هذه الدورة من تقاسم مسار ثلاثة عقود من تاريخ المؤسسة مع زوار جناح المجلس بالمعرض، الذي شكل فضاء للنقاش والترافع من أجل حقوق الإنسان، بمشاركة مجموعة من الفاعلين الوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، استقبل جناح المجلس، الذي تم تجهيزه لتمكين ولوج ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك لغة الإشارة، حوالي 40 ألف زائر، 87 نشاطا أطرها أكثر من 140 فاعلا، 60 منها نظمها المجلس و27 نظمت بشكل ذاتي من طرف منظمات غير حكومية، فضلاً عن 50 نشاطاً تفاعلياً وترفيهياً لفائدة أكثر من ألف طفلة وطفل، من بينهم 220 طفلا، قدموا من مختلف جهات المغرب، ليقدموا أنشطة إبداعية وفنية تتمحور حول حقوق الإنسان

كما احتضن الرواق، في إطار سلسلة الندوات وحلقات النقاش، عدة لقاءات تمحورت حول فعلية الحقوق وتحليل التطورات والتحديات والرهانات المرتبطة بممارسة مختلف فئات حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تميز اللقاء حول "العدالة الانتقالية، من معالجة الانتهاكات إلى دسترة الحقوق" بمشاركة السيد فابيان سالفيولي، المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وضمانات عدم التكرار، الذي قام بزيارة، رفقة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، لمقبرة ضحايا الأحداث الاجتماعية 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء، وقدم محاضرة حول التحديات المعاصرة لمسارات العدالة الانتقالية بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة، شهدت حضور عدد كبير من الطلبة والباحثين.

فضلاً عن ذلك، خصص المجلس فضاء بالرواق عرض فيه أكثر من 160 إصداراً تفاعل حولها الزوار، موزعة على سبعة عشر موضوعاً، تهم أساسا: العدالة الانتقالية، التشريع الجنائي، الحريات الفردية، ملاحظة الانتخابات، الحقوق الفئوية (حقوق الطفل، حقوق المرأة، التربية وحقوق الإنسان، حقوق الأجانب، حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أماكن الحرمان من الحرية، الصحة وحقوق الإنسان...)، بالإضافة إلى كتب خاصة بتكريم عدد من الفاعلين الحقوقيين.

المفوضية العليا العراقية لحقوق الإنسان: منظمات دولية تنصلت عن تأهيل أطفال داعش فكرياً



العطواني: أعددنا مشاريع لتنقية أدمغة الأطفال



انتقدَت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، بعض المنظمات الدولية لإهمالها برامج إعادة تأهيل «أطفال داعش» وسبل إدماجهم بالمجتمع من جديد.

وأوضح عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان، زيدان خلف العطواني، أن مفوضية حقوق الإنسان سبق لها وأن أعدت مشاريع لتنقية أدمغة أطفال داعش، مما شاهدوه من أفعال هذه العصابات الإجرامية، وسماع أفكارهم مما قد يجعلهم قنابل موقوتة في المستقبل. وقال العطواني: إنّ الأزمات المتتالية، التي مرت في العراق منعت المفوضية من تنفيذ تلك البرامج، منتقداً بعض المنظمات الدولية العاملة في العراق وخارجه، التي عرضت المفوضية عليها تلك المشاريع، إلا أنها لم تتفاعل وتنصلت منها، وبدأت تتعاطى معها فقط في وسائل الإعلام من دون أن يكون هناك أي شيء واقعي.

وأضاف: إنّ البرامج هدفت لإعادة إدماج أطفال داعش في المجتمع وتغيير الأفكار الخبيثة والإجرامية التي زرعها فيهم ذووهم المنتمون للعصابات الإرهابية، مبيناً أن إعادة إدماجهم سيزيل عنهم الشعور بالعزلة، خاصة أنهم دون السن الجزائية القانونية المقدرة بـ9 سنوات.

وأعرب العطواني عن أمله أن تعطي الدروس التي يتلقاها هؤلاء الأطفال نتائج إيجابية بما يسمح لهم بدخول المدارس مع أقرانهم من الأطفال الآخرين، بعد التأكد من أنهم أصبحوا بناة للمجتمع، لافتاً إلى أن مثل هذا الأمر طبيعي جداً، ويحصل في المجتمعات التي تتعرض إلى ما تعرض له العراق عام 2014 من سيطرة عصابات داعش على المحافظات.

وأفاد العطواني بأن معظم هؤلاء الاطفال متواجدون مع أمهاتهم في السجون، في حين انخرطت قلة منهم ضمن خلايا نائمة لمجاميع الإرهاب، وهناك آخرون ما زالوا في مخيمات النزوح أو عادوا إلى أماكنهم الأصلية، مشيداً بدور وزارة الداخلية بإصدار هويات أحوال مدنية لبعض هؤلاء الأطفال ضمن مشروع تبنته منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة يونيسيف.

"العليا لحقوق الإنسان" توقع مذكرة تعاون مشترك مع نقابة المحامين العراقيين



المذكرة تأتي ضمن خطة المفوضية للانفتاح والتعاون مع المؤسسات والمنظمات والنقابات لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان

وقعت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين العراقيين مذكرة تعاون لنشر الوعي بقضايا حقوق الإنسان، والقانون والتشريع وإنجاز المشاريع القانونية المشتركة والدفاع عن حقوق المتظاهرين الموقوفين، وأكد رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان الدكتور عقيل جاسم الموسوي، خلال مراسم التوقيع التي حضرها عدد من السادة المفوضين، أن توقيع مذكرة التعاون مع نقابة المحامين تأتي ضمن خطة المفوضية للانفتاح والتعاون مع المؤسسات والمنظمات والنقابات لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في البلاد، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تعد اللبنة الأساسية لتأسيس بيئة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية، وتعزيز حرية الرأي والتعبير بما يساهم في حماية الحقوق للأفراد، وأشار الموسوي إلى أن المذكرة تعمل على بناء أطر وأسس في مجال حقوق الإنسان، وحمايتها من الانتهاكات من خلال التنسيق والتعاون بين المفوضية ونقابة المحامين، فضلاً عن مطابقة التشريعات والقوانين المحلية مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

بدوره، أشاد نقيب المحامين العراقيين ضياء السعدي، بجهود المفوضية في حماية الحقوق وسعيها الحثيث لإنضاج هذه المذكرة، مؤكداً أن هذه الخطوة ستسهم في تعزيز واحترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بالموقوفين في مراكز الشرطة، والسماح بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز، والاطلاع على أوضاع وظروف المعتقلين وتوكيل المحامين عنهم.

من جانبهم ثمن أعضاء مجلس المفوضين المفوض زيدان خلف، و الدكتور فاضل الغراوي، والمفوض ثامر الشمري، والمفوض هيمن باجلان، توقيع المذكرة للانطلاق إلى تعاون أوسع يؤسس إلى بناء مرتكزات لنشر حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاك.

وتضمنت المذكرة، التي وقعها رئيس المفوضية، الدكتور عقيل جاسم الموسوي ونقيب المحامين، ضياء السعدي الاتفاق على التعاون في مجال مراقبة ورصد التظاهرات وتبادل التقارير بهذا الشأن، و تكليف عدد من المحامين للدفاع عن الموقوفين من المتظاهرين في أي مرحلة من مراحل التحقيق، فضلاً عن تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.كما نصت المذكرة، التي دخلت حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها، على تنظيم الدورات التدريبية والتطويرية للعاملين وتبادل الخبرات والمعلومات والاستشارات بين الطرفين.

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر تنظم معرض "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" بمطار حمد الدولي



افتتح المعرض نائب رئيس اللجنة بحضور عدد من السفراء

افتتح الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، معرض "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" بمطار حمد الدولي؛ بمناسبة احتفال اللجنة الوطنية باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف 10 ديسمبر من كل عام.

وحضر حفل الافتتاح، السيدة مريم بنت عبد الله العطية، أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيّد سلطان حسن الجمّالي، الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلين عن إدارة مطار حمد الدولي، إلى جانب عدد من أصحاب السعادة السفراء المعتمدين لدى الدولة، وكوادر وقيادات في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشخصيات وطنية ودولية بارزة، وجمع غفير من المسافرين عبر المطار.

وجاء الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان هذا العام، تحت شعار "الشباب يدافعون عن حقوق الإنسان"؛ في بادرة للأمم المتحدة لأجل تسليط الضوء على الدور القيادي للشباب في الحركات الجماعية والسلمية كمصدر من الإلهام لمستقبل أفضل، وتمكين الشباب والمنظمات الشبابية أن يكونوا من



المحفزات التي لا تقدر بثمن للضغط من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق عالم أفضل من خلال التهيئة على حقوق الإنسان والسلام والمساواة.

كما جاء اختيار الأمم المتحدة لشعارها هذا العام، بهدف الاحتفاء بإمكانيات الشباب بوصفهم عناصر بناءة للتغيير، وإيصال أصواتهم وإشراك مجموعة واسعة من الجماهير العالمية في تعزيز الحقوق وحمايتها، بجانب تشجيع وتحفيز وتسليط الضوء على كيفية دعم الشباب في جميع أنحاء العالم للحقوق، ومناهضة العنصرية وخطاب الكراهية.

وبالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان " نسخة جديدة من معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" بمطار حمد الدولي، والذي استمر لمدة 20 يوما، بما يسمح للآلاف من زوار قطر والمسافرين العابرين عبر مطار حمد الدولي من الاطلاع على عشرات اللوحات الفنية التي تنقل مكانة حقوق الإنسان في الدين الإسلامي.

وقد طاف الحاضرون في الاحتفال عبر أجنحة المعرض، واستمعوا لشروحات وافية حول المعرض الذي يضم بين جنباته لوحات فنية إبداعية بأنواع الخط العربي، تشمل آيات قرآنية وأحاديث نبوية لها علاقة مباشرة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في إطار الحرص على التعريف بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف عن طريق الفن، ودعم جهود الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات.

و قالت سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي: "إنّ الاحتفال باليوم العالمي مناسبة مهمة للوقوف على الإنجازات التي حققتها دولة قطر في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، والتأكيد على حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاستمرار في حث دولة قطر على مواصلة الإصلاحات العميقة التي تقوم بها لترقية وحماية حقوق الإنسان".

ولفتت إلى أن "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تولي أهمية كبيرة لشريحة الشباب ودورهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وقالت: لقد نظمنا العديد من الورشات والندوات التثقيفية والتوعوية



الكواري: نولي أهمية كبيرة للشباب ودورهم في حماية حقوق الإنسان

الموجهة لشريحة الشباب لتوعيتهم بأهمية حقوق الإنسان، وحثّهم على احترام وتعزيز كافة حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والتشريعات الدولية".

في تصريحات صحفية، على هامش افتتاح معرض "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية"، قال سعادة السفير عمر البرزنجي سفير العراق لدى دولة قطر: "كما تعلمون، فإن تاريخ 10 ديسمبر 1948 كان يوماً للمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأنا أقدر عالياً تنظيم هذا الاحتفال بهذه المناسبة العالمية في دولة قطر التي تبدع في كل المجالات".

من جانبه، قال سعادة السيد سييتشي أوتسوكا سفير اليابان لدى دولة قطر: "كما تعلمون، فنحن نولي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان في اليابان، وهذا المعرض مهم للغاية، من خلال الرسائل التي يحملها. ومن المهم جداً أن يتم عرض هذه اللوحات الفنية في مطار حمد الدولي، بما يتيح للآلاف المسافرين القادمين إلى قطر، أو الذين يمرون عبر الدوحة زيارته، ومن ثم؛ توعيتهم بأهمية حقوق الإنسان".

للاطلاع على الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا.. فريق "حقوق الإنسان" في زيارة ميدانية للمؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز



بدأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة زيارات ميدانية إلى عدد من المؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز، لأجل الوقوف على مدى التزام تلك المؤسسات بالإجراءات الاحترازية المتبعة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد- 19"، واحترام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية خلال فترات الأزمات؛ في ظل الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم، جراء انتشاراً الوباء.

وفي هذا الصدّد، قام فريق الزيارات الميدانية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة للسجن المركزي، قسمي الرجال والنساء، لرصد الأوضاع الإنسانية للنزلاء، تضمّنت إجراء جولة عامة في السجن، ومقابلات خاصة مع محتجزين يختارهم الفريق، والحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها إدارة المؤسسات العقابية لحماية النزلاء.

وقال الدكتور محمد سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس لجنة الزيارات والرصد، إن "الزيارة الميدانية لفرق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأتي في إطار ممارستها لاختصاصها، المتعلق برصد ما يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة، والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها، وكذلك إعداد التقارير المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان ورفعها لمجلس الوزراء مشفوعة بمرئياتها وفقاً لنص المادة (3) الفقرتين (5، 6) من المرسوم بقانون رقم 17 اسنة 2010 بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان".

وأضاف سعادته: "تهدف اللجنة الوطنية من خلال زياراتها الميدانية أيضاً إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة لفئة النزلاء والمحتجزين، والرد على التقارير وفقاً للمادة 3 فقرة 6 من القانون المذكور أعلاه، والتي تنص على رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها".

تعزيز حماية حقوق الإنسان وخاصة النزلاء

ونوّه بأن "الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز تأتي أيضاً تجاوباً مع تقارير المنظمات الدولية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المختلفة التي تطالب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم تقارير حول طبيعة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا ومدى موائمتها للمعايير الدولية".

وأكّد الكواري، رئيس لجنة الزيارات والرصد أن "فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سيعدّ في ختام زياراته الميدانية تقريراً يرفعه إلى السلطات الرسمية في دولة قطر، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، يتضمن ملاحظاته وتوصياته حول الإجراءات الاحترازية التي تتبعها دولة قطر لمنع انتشار فيروس كورونا "كوفيد- 91 داخل المؤسسات العقابية، والتوصيات الممكنة لتطوير حماية حقوق المحتجزين والنزلاء داخل المؤسسات العقابية".

-لقاءات مع المسؤولين ونزلاء السجون

و جاءت زيارة وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز فرصة لعقد اجتماعات مع المسؤولين بها للوقوف على الإجراءات الاحترازية المتبعة لضمان عدم انتقال فيروس كورونا "كوفيد- 19" بين نزلاء تلك المؤسسات العقابية.

واطلع وفد اللّجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قرب على الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المؤسسات العقابية وانسجامها مع المعايير القانونية والصحية المطلوبة في هذه الظروف الطارئة، من خلال وجود خطة للحد من انتشار "فيروس كورونا" داخل أماكن الاحتجاز، حيث اطّلع الوفد على الإجراءات المتخذة بهذا الصدد، وتلقى معلومات حول الجهود المبذولة للتعامل مع المحتجزين، وخاصة في في حالة وجود سجناء مصابين بأمراض انتقالية أخرى داخل المؤسسات العقابية.

وتلقى الفريق إحاطة حول الإجراءات التي تم اتخاذها لحماية ووقاية النزلاء من وباء كورونا، والفحوصات الطبية التي أجريت على المحتجزين والنزلاء، والتجهيزات الطبية المتوفرة، مثل الكمامات ومواد التعقيم، وغيرها من الاحتياجات الصحية اللازمة. إلى جانب اطلاع الوفد على الخطط التي اعدّتها المؤسسات العقابية لتقديم الإرشادات الضرورية، والتوعية الكافية بوسائل الحماية والوقاية من الوباء.

كما قام فريق الزيارات الميدانية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجولة ميدانية عبر أماكن إقامة المحتجزين ونزلاء المؤسسات العقابية، وقف خلالها عن قرب على غرف نزلاء المؤسسات العقابية، واطّلع على ظروف معيشة نزلاء المؤسسات العقابية، سواءً تعلق الأمر بإجراءات النّظافة والتعقيم والغسيل والتهوية داخل الزنزانات، أو ما يخص نوعية الطعام المقدم، ومدى مطابقته للأطعمة الصحية المطلوبة، وصولاً إلى الإجراءات المتبعة للتعامل مع النزلاء الذين يعانون أمرضاً مزمنة، كأمراض فقر الدم وأمراض الغدة الدرقية وجهاز المناعة.

وتلقى الوفد إيضاحات حول الخدمات الطبية المقدمة للاهتمام بالجانب النفسي للمحتجزين، والأنشطة التي يسمح بممارستها، بجانب اطلاع فريق العمل الميداني على المرافق الترفيهية والتربوية لممارسة أنشطة ترفيهية وتعليمية، إلى جانب الأنشطة الرياضية المتوفرة لنزلاء المؤسسات العقابية.

بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والفيدرالية الدولية للصحافيين والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.. اللجنة الوطنية تنظم مؤتمر الدوحة الدولي حول وسائل التواصل الاجتماعي



المؤتمر الدولي
INTERNATIONAL CONFERENCE ON
وسائل التواصل الاجتماعي
SOCIAL MEDIA
التحديات و سبل دعم الحريات و حماية النشطاء
CHALLENGES AND WAYS TO PROMOTE
FREEDOMS AND PROTECT ACTIVISTS
16 - 17 FEB, 2020 Doha - Qatar 16-17 فبراير 2020 الدوحة - قطر

تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي للصحفيين، مؤتمرًا دوليًا حول"وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء" واستمرت أعمال المؤتمر على مدار يومين 16 و17 فبراير 2020 في الدوحة عاصمة دولة قطر.

وناقش المؤتمر ما يزيد عن 40 ورقة عمل خلال جلسات نقاشية تفاعلية ومجموعات عمل موزاية، وجمع أكثر من 250 منظمة حكومية وغير حكومية، وعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في مجال الإعلام ومجتمع التكنولوجيا والآليات الدولية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وناقش المؤتمر الفرص التي أوجدتها وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز حقوق الإنسان، مع استكشاف أشكال التدخل المتكررة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

إعلان عالمي لحماية نشطاء التواصل الاجتماعي وتوسيع الفضاء المدني

وتوجه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر والامتنان إلى معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، لرعايته المؤتمر. وأكد سعادته، في الكلمة التي افتتح بها المؤتمر، أن القيود على حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن تخرج على حدود ما تسمح به الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتفسيرات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وطالب الدكتور المري، على صعيد متصل، بإعلان عالمي لحماية نشطاء التواصل الاجتماعي، وأن تؤخذ في الحسبان مسألة توسيع الفضاء المدني وحماية النشطاء حين تطوير أو اعتماد جديد لاتفاقيات حقوق الإنسان. كما دعا سعادته التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية إلى الاهتمام بموضوع توسيع الفضاء المدني وحماية النشطاء ضمن استراتيجية وبرامج عمل التحالف. وأضاف أنه خلال العام المنصرم قامت دولة قطر بالعديد من المبادرات النوعية لمناهضة الجرائم السيبرانية والقرصنة، وقال إن "مؤتمرنا هذا يأتي لدعم تلك المبادرات، وغيرها من المبادرات العالمية في سياق احترام حقوق الإنسان وتحديد المسؤوليات". ونوه المري بأن مؤتمر الدوحة الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء" بالغ الأهمية والحيويّة، كونه يهدف لمناقشة الفرص التي أوجدتها وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، واستكشاف أشكال التدخل المتكررة في استخدام هذه الوسائل، كما يشكل منبرًا عالميًا يتيح فتح حوار مسؤول وبناء للتوصل إلى الاستخدام الأمثل لشبكة التواصل الاجتماعي وتوفير الضمانات والحماية النوعية للنشطاء.

المعلومات المتاحة عرضة للمراقبة والهجمات الإلكترونية

من جانبها دعت السيدة ميشيل باشليه، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان "بكلمة مسجلة عرضت بالجلسة الافتتاحية"، إلى التصدي لكافة التحديات التي تواجه حرية الإعلام والصحفيين وحماية النشطاء وتسليط الضوء عليها، من أجل بناء شراكات فاعلة وانتهاز كل الفرص لتحقيق الغايات المنشودة، وتجنب التداعيات، وحذرت من أن البيانات والمعلومات المتاحة عبر هذه الوسائل تبقى عرضة للمراقبة والهجمات الإلكترونية إذا لم تحسن حمايتها، مع ضرورة ضمان ألا تصبح القوانين ذات الصلة عرضة للتشهير والتزييف.

وقالت باشليه: إنّ انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة وحماية الحيز المدني يتطلب رفع القيود والحواجز في وجه الإعلام والصحافة والمنظمات الحقوقية نفسها، ووجود مجتمع مدني نشط وأصوات ناقدة مرتفعة، وشددت على أن القوانين التي تحمي حقوق الإنسان تستطيع إدارة تلك المخاطر والتصدي لها.

اعتقال وتعذيب أصحاب الآراء المعارضة يدمر الثقة بين الشعوب وحكوماتهم.

وفي ذات السياق حذرت السيدة جورجيت غانيون ممثلة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، من أن فرض قيود على منصات وسائل التواصل الاجتماعي واعتقال وتعذيب من يعبرون عن آراء معارضة عبر الإنترنت، يعمل على تدمير الثقة التي ينبغي أن توجد بين الشعوب وحكوماتهم. وقالت: إن الإنترنت الذي أصبح وسيلة للحصول على المعلومات، والقيام بالعديد من الأنشطة المختلفة مثل، حشد الدعم والتنظيم والاحتجاج، برزت معه شواغل أخرى بشأن إساءة استخدام المنصات الرقمية، بما في ذلك التحريض على الكراهية والعنف ضد الأفراد والمنظمات والمجتمعات.

واستنكرت السيدة غانيون، حظر العديد من الدول وتدخلها بشكل كبير في عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مشددة على أن حرية التعبير والفكر والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن الحق في الخصوصية، من العناصر الأساسية لتعزيز مجتمعات ديمقراطية وتحقيق التنمية والسلام والأمن. معربة عن قلقها من مواقف بعض السياسيين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع لتحقيق أهداف سياسية، إلى جانب قيامهم بفرض قيود كبيرة على المحتوى المتاح على وسائل التواصل الاجتماعي في إطار اختصاصاتهم، كما تحدد الشركات التي تدير تلك المنصات ما يمكن للمستخدمين قوله ورؤيته وسماعه. واستنكرت استخدام بعض الدول لتكتيك تعطيل خدمات الاتصالات لإسكات المعارضة السياسية والحد من الاحتجاجات السلمية ومنع المدافعين عن حقوق الإنسان من توثيق الانتهاكات والتأثير على المساهمات الحيوية للمجتمع المدني في المساءلة العامة.

لا مستقبل دون إعلام حر

من جهته استعرض السيد إيمون غيلمور، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، مهام الاتحاد والدور الذي يقوم به فيما يعنى بحرية الإعلام والصحافة والتعبير والدفاع عن الصحفيين في مجالات ممارسة عملهم المهني. وأكد في كلمته أنه لا مستقبل دون إعلام حر، وقال: إن الاتحاد يدرك كافة هذه التحديات، وعقد لأجلها مؤتمرات وأعد دراسات باعتبار أن التكنولوجيا الحديثة بمثابة فرصة للتطور في مجال العمل الصحفي والتصدي لتحدياته، الأمر الذي يتوجب معه تعزيز دور الصحافة والإعلام في مجال حرية التعبير والديمقراطية مع الوعي التام بأن هذه التحديات تستوجب العمل الجماعي لحماية الصحفيين والمواطنين، وتقوية العمل النقابي الصحفي والحد من سيطرة المال واحتكار الشركات الكبرى لذلك. واعتبر العنف والقمع الذي تمارسه الحكومات ومجموعات الضغط والشركات الكبرى...إلخ، التي لا يهمها غير الأرباح، على كل من يعارض سياساتها، أمرًا سلبيًا لحرية الصحافة والإعلام والنشر، لما يترتب عليه من تضليل وتشويه للمعلومات وتأثير اجتماعي ضار. وأكد على ضرورة أن تضطلع الصحافة مع توفر وسائل التقنية الحديثة، بإسهامات لافتة في مجال حرية التعبير وفضاء رقمي جيد ومتطور، واستغلال الثورة الرقمية لفضح الفساد والتسلط وكل من يسعى لخدمة مصالحه الضيقة.

تحديات جديدة..

نوه السيد كارلوس نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالدور الكبير الذي تضطلع به وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع نطاق الحيز المدني، حيث أضحت أدوات أساسية تستخدم في أنشطة المناصرة والإبلاغ. واعتبر سعادته، في كلمته، أن تعزيز التعددية أمر حيوي لحماية الحق في حرية التعبير، في وقت لعبت فيه وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهما في فتح آفاق للفئات المحرومة من إسماع صوتها والانضمام إلى المناقشات العامة وإبراز دورها. ولفت إلى أنه في هذا السياق، برزت تحديات جديدة منها على سبيل المثال، الترويج للأنشطة الإرهابية أو الإجرامية، أو التضليل، أو التحريض على العنف، والتمييز، ما جعل الدول تحاول تنظيم استخدام التكنولوجيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للحد من انتهاكات الحق في الخصوصية وضمان حرية التعبير. وأوضح السيد موسكيرا أن حقوق الإنسان المطبقة خارج الإنترنت، تنطبق أيضا على المضامين المتاحة عبر الإنترنت، وقال إنه في هذا الشأن تقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية لاحترام وحماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتطرق لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وقال إنه بموجب ولاياتها وفقاً لمبادئ باريس، تضطلع بدور هام وفريد من نوعه في تعزيز وحماية الحيز المدني، خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، على حد سواء إلى جانب حماية حقوق الإنسان.

محاور المؤتمر

وبدورهم وخلال جلسات المؤتمر؛ حدد المشاركون أمثلة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي تساهم في ممارسة حقوق الإنسان، كما استكشف المشاركون تأثير القيود المفروضة على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تفرضها القوانين والسياسات الوطنية لتنظيم الخطاب عبر الإنترنت. كما ناقش المشاركون سبل التصدي لخطاب الكراهية في الممارسة واستخدام منصات وسائل



التواصل الاجتماعي للتحريض على العنف والتمييز، بما في ذلك ضد الأقليات الدينية. وأيضًا كيف يتم استخدام مختلف القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف والجرائم الإلكترونية والعيب في الذات الملكية والتحريض على العصيان والكراهية، في استهداف المجتمع المدني واضطهاد الأصوات الناقدة لتوجيه تهم جنائية. وشدد المشاركون على أهمية مراجعة القوانين التي تخالف القواعد والمعايير الدولية، والتي تتضمن تعاريف غامضة أو فضفاضة للجرائم، وتلك التي تفتقر إلى الإشراف القضائي الكافي والقوانين التي تفرض عقوبات صارمة لا تتناسب مع خطورة الجرائم.

التوصيات

وخرج المؤتمر الدولي حول" وسائل التواصل الاجتماعي.. سبل دعم الحريات وحماية النشطاء بحزمة من التوصيات منها:

إلى الدول

فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة للدول أكد المشاركون على ضرورة ضمان أن تكون القيود المفروضة على التعبير عبر الإنترنت قانونية وضرورية ومتناسبة. بالإضافة إلى أهمية إلغاء أي قانون يجرّم أو يقيد بشكل غير مشروع حرية التعبير، على شبكة الإنترنت أو خارجها على حد سواء، مع وضع قوانين تحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والتي قد تشكل تحريضًا على التمييز أو العدائية أو العنف. إلى جانب الامتناع عن وضع القوانين لأي ترتيبات قد تتطلب المراقبة "الاستباقية" للمحتوى، لتعارضه مع الحق في الخصوصية. واعتماد لوائح نموذجية تسمح بتولي السلطات القضائية المستقلة بدلاً من الوكالات الحكومية مسألة التحكيم في القضايا التي تتعلق بحرية التعبير بشكل قانوني. كما دعا المشاركون إلى إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس مع ضرورة ضمان عدم تعرض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأعمال انتقامية، أو أي فعل من أعمال الترهيب نتيجة قيامها بالأنشطة المنوطة بها بموجب ولايتها، بما في ذلك على الإنترنت.

إلى شركات التواصل الاجتماعي

فيما أكد المؤتمر في توصياته الموجهة إلى شركات التواصل الاجتماعي على ضرورة اعتماد القانون الدولي لحقوق الإنسان كمرجع، وقبول مسؤولية الشركات في ضمان حماية الحيز المدني عبر الإنترنت وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. فضلاً عن الالتزام بمبادئ سانتا كلارا بشأن الشفافية والمساءلة في الإشراف على المحتوى باعتبارها نقطة البداية، وتنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. وتحسين سبل التصدي للهجمات والترهيب والتهديدات عبر الإنترنت ضد الأصوات الناقدة. وكتدبير مؤقت، طالب المشاركون في توصياتهم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بضرورة على أن تدرج المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ضمن الفئات المشمولة بالحماية بموجب سياسات التعامل مع المحتوى المخالف. والامتثال لأطر العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لتجنب تعزيز التمييز من خلال أنظمة خوارزميه.

إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني

بينما وجه المؤتمر توصيات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني أكد خلالها على ضرورة الوضع في الاعتبار أن جميع وجهات النظر - بما في ذلك وجهات نظر الفئات ذات التمثيل المنخفض- وذلك في أثناء عمليات صنع القرار بشأن تنظيم المحتوى عبر الإنترنت وفي صياغة المعايير الاجتماعية. علاوة على تشجيع إدراج مادة تثقيفية عن وسائل الإعلام في المناهج التعليمية الوطنية. وتقديم المساعدة القانونية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في القضايا المتعلقة بحرية التعبير عبر الإنترنت. على جانب تعزيز تنفيذ المعايير العالمية للصحافة، بما في ذلك الميثاق الدولي لأخلاقيات الصحفيين للاتحاد الدولي للصحفيين. وأن توفر وسائل الإعلام تدريب ملائم لتعزيز الوعي بالسلامة والأمن على الإنترنت لموظفيها.

إلى المنظمات الدولية والإقليمية

وطالب المشاركون في مؤتمر الدوحة الدولي حول وسائل التواصل الاجتماعي المنظمات الدولية والإقليمية؛ بأهمية ضمان إجراء المناقشات حول صياغة القوانين واللوائح لوسائل التواصل الاجتماعي استنادا إلى قانون حقوق الإنسان، بالإضافة إلى النظر في كيفية توسيع نطاق الحيز المدني عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال صياغة إعلان دولي بشأن حماية المجتمع المدني على وسائل التواصل الاجتماعي. وتعزيز سبل التصدي للهجمات ومحاولات تقويض المجتمع المدني النشط والصحافة المستقلة. إلى جانب العمل مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية للتصدي للسرد الذي يقوم عليه خطاب الكراهية وتعزيز قيم التسامح وعدم التمييز والتعددية وحرية الرأي والتعبير. واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في حالات النزاع.

إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ودعا المشاركون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية الحيز المدني على الإنترنت، بما في ذلك تقديم المشورة إلى الدولة بشأن التشريعات والسياسات الوطنية وذلك لضمان امتثالها للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. علاوة على تنفيذ إعلان مراكش (2018) بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحيز المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على النساء. والعمل على رصد الحيز المدني وإعداد تقارير بشأنه- على شبكة الانترنت وخارجها- بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

للاطلاع على التوصيات كاملة: موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر https://nhrc-qa./org

الأصالة والمعاصرة.. ثنائية متكاملة



أ.د. سهام الفريح
الديوان الوطني لحقوق الإنسان - دولة الكويت

إننا اليوم نقف أمام عدد من التحديات التي لابد من استيعابها فكرًا وثقافةً وعملاً لتستطيع هذه الأمة الوقوف أمام هذه التحولات الحادة، إضافة إلى التطورات المذهلة التي لا يمكن لأي أمة أن تعيش دون التأثر بها، وخاصة بعد أن أصبح العالم كقرية واحدة في ظل ثورة الاتصالات.

إن حضارة العرب هي حضارة إنسانية النزعة، ورسالة الإسلام هي تنمية للمعنى الإنساني، فلماذا لا نسعى جاهدين في مجتمعاتنا لتعزيز الوعي بهذه المعايير والقيم، وتنفيذها ورصد التقدم بشأنها، وأن نسعى لتهيئة البيئات المناسبة التي تجعل أهلها مسلحين بالمعرفة، قادرين على الخلق والإبداع.

إن الموروث العربي الإسلامي القديم يحمل الكثير من المفاهيم والقيم الإنسانية الرفيعة التي يمكن إحياؤها ونفض غبار ما علق بها من أعراف وتقاليد غريبة هي ليست من نسيج هذه الأمة وليست من تعاليم دينها الصحيح، وإن هذه الأعراف قد تراكمت على مر الزمن حتى أصبحت عائقاً ثقيلاً ومنفرًا لأبناء هذه الأمة، حتى دفع بهم هذا النفور إلى الاغتراب عنه ومُعاداته.

ومتى ما تحقق لنا في مجتمعاتنا رسم علاقة صحيحة بيننا وبين موروثنا العربي والإسلامي، سيكون الطريق ممهدًا إلى فهم التراث فهمًا سليمًا يلغي عن ذهنية الإنسان العربي ما علق بها من عوامل الرفض القاطع له، أو التهافت المانع عليه، وقبل أن نتحدث عن لغة الحوار مع الآخر علينا أن نتبين لغة الحوار بيننا نحن أبناء الأمة الواحدة، لذا فإن أول ما نبدأ به هو فض الخلاف بين مفهومي، الأصالة والمعاصرة.

لقد ترددت كلمتا الأصالة والمعاصرة على ألسنة المفكرين العرب، بما يوحي بأنهما مفهومان مختلفان يجري كل منهما في واد هو نقيض الآخر، لكن عند التمعن في هذه الثنائية نجد أنهما ليسا

رسالة الإسلام تنمية للمعنى الإنساني

متناقضين، بقدر ما هما متكاملان، وأن لا وجود لأحدهما دون الآخر. إذ أن الأصالة ليست التقوقع والثبات عند الماضي دون الانطلاق منه لتبني قيمه والتجديد الدائم فيه.

وليست المعاصرة استلاب أو تبني لمعطيات الغير وبالذات الغرب ومبتكراته وقيمه أو الذوبان فيه والاغتراب عن الهوية القومية والدينية، بل المطلوب هو تفهم العصر والانسجام معه ليكون ضمن الذات العربية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأصالة ليست خاصة عند العرب المسلمين فقط، فلكل أمة من الأمم أصالتها. لذا نقول؛ أن العيش في ظل التلاؤم بين معطيات هذين المفهومين يتكون خط الحضارة والحياة للأمة العربية الإسلامية.

الربط بين التراث والمعاصرة

أجل ذلك يجب أن تكون هناك مبادرات من المؤسسات البحثية والثقافية والتعليمية المختلفة في أقطار الوطن العربي، تسعى جاهدة من خلالها إلى الربط بين التراث والمعاصرة، بهدف إزالة ذلك الاعتقاد المسيطر على ذهنية الكثير من المثقفين بأن كل اهتمام بالتراث هو نابع من نزعة أصولية، وأن كل اهتمام بالمعاصرة هو نابع من نزعة ليبرالية، وذلك بسبب الجهل إما بهذا أو بذاك عند هؤلاء المثقفين والمفكرين، وهذا الجهل يؤدي إلى موقف انفعالي عاطفي، وما دام عاطفيًا فهو متحيز.

وهنا يأتي دور هذه المؤسسات، في أن تزيل هذا التصادم بين هذين المفهومين في توجيه الدراسات الإنسانية إلى الالتزام بالأصالة دون الانغلاق عليها ضمن ذاتنا

"الحضارة العربية الإسلامية"، ذلك الانغلاق الذي يخلق خصومة ثقافية ونفسية مع الثقافات الأخرى. وأن نلغي التصور بأن كل فكر أو منتج مستلم من الحضارات الأخرى هو فكر دخيل.

والأمر المهم هو أن قراءتنا للتاريخ كانت وظلت مرتبطة بسرد جزئي، دون أن ترتبط بالاتجاهات الفكرية التي تحتاج إلى التحليل الموضوعي بأدوات علمية جديدة، لذا جاءت هذه القراءات بفهم خاطئ للأحداث التاريخية. ثم أن هذه القراءات للتاريخ أسقطت الحاضر بكل

قراءتنا للتاريخ أسقطت الحاضر بكل تداعياته المأساوية

تداعياته المأساوية، وظلاله القائمة على الماضي، لذا جاء الماضي مصورًا إلينا بتلك الصور المزرية التي تنقل إلى الأجيال جيلاً بعد جيل، وقد غاب عن ذهن هؤلاء أن ماضي كل أمة من الأمم مهما بلغت من درجة في مضمار الحضارة والمدنية، لابد وأن بين ثنايا تاريخها مواقف عديدة من الضعف والتخلف، كما بينها مظاهر عديدة تمثل القوة والازدهار، وهكذا هو حال الأمة العربية الإسلامية، فكما سجلت صفحات تاريخها مشاهد الظلم والطغيان والفساد، سجلت بجانبها مواقف عديدة تتسم بالعدل والإنصاف، لذا فنحن بحاجة إلى تأسيس قراءة جديدة لماضينا بعيدة عن تلك الأحكام المسبقة، قراءة تتمثل فيها الروح النقدية الواعية المتسمة بالموضوعية لجميع العصور التاريخية للعرب. لنفهم هذا الموروث فهمًا خالصًا بعيدًا عن الهوى والنزعات، وأن نعيد قراءته من خلال هذا الخالص لنكشف عما يختزنه من قيم ومفاهيم إنسانية آمن بها الإنسان العربي منذ القدم وسار عليها فكانت نبراس حياته في جنوب جزيرة العرب على أعقاب ملكة سبأ قبل الإسلام.

الربط بين التراث والمعاصرة

فكيف يتهيأ لنا هذا الأمر ونحن في مؤسساتنا التعليمية والتربوية ذات العلاقة، نفتقد في بعض الأحيان إلى الكثير من الآليات، والخطط، والكوادر القادرة على تحقيق هذه الأهداف، وللتأكيد على ما نذهب إليه، نجد أن في كتبنا المدرسية، وفي مناهجنا وخاصة في مجال اللغة العربية، ما ينفر المتعلم من قراءتها، والتوقف عند ما تضمنته من مفاهيم وقيم وأحداث وشخصيات، ولم يكن إعداد هذه المناهج موفقاً في اختياراته من هذا كله، حيث جنحت بعض المؤسسات التربوية في الوطن العربي عند عملها على تطوير منهج اللغة العربية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة من حذف نصوص الشعر الجاهلي "بحجة احتوائه على لغة عالية جداً"، وهذا أمر عجيب، ما استحضرني المثل المصري الذي يقول (ما لقوا في الورد عيب... قالوا أحمر الخدين) ماذا يريدون؟ لغة هابطة!! أم لغة عالية تسموا بمعانيها بهذا النشء، وترتقي بهم. ناهيكم عن ما هو أدهى من ذلك: أنه ليس بالضرورة أن يكون قائل النص شخصية معروفة، أي شخصية ذات مواقف إنسانية وأخلاقية نبيلة للاقتداء بها، بل لتكن مجهولة "أي كائن قائله". وكيف لا يكون القائل شخصية له دوره ومكانته في عصره ومجتمعه، ليكون مثالاً يحتذى بأخلاقه وسلوكه وقدوة يقتدي بها الجيل، أستذكر على سبيل الذكر وليس الحصر (عروة بن الورد)، ذلك الشاعر الصعلوك الذي عاش في عصر ما قبل الإسلام خارجًا على قبيلته، وهو ينشد العدالة الاجتماعية والمساواة، ومقارنتها بالشخصية الخيالية (روبن هود) التي نسجها الخيال الإنجليزي في فترة القرون الوسطى، عندما ساءت القيم والأخلاق في تلك المجتمعات. فسحرتْ الشخصية الغربية الخيال الأدبي العالمي عبر قرون عديدة من خلال قصص وأشعار وأفلام تُعد حتى اليوم للصغار والكبار على حد سواء ونسيت شخصية (عروة بن الورد) الحقيقية بعد أن أغفلتها الذاكرة العربية حتى علاها غبار الزمن، وهو الذي يحمل كل قيم المروءة ونكران الذات في مساعدة المستضعفين من الأطفال والنساء والشيوخ حتى الرجال كان عروة يحتويهم ويقدمهم على نفسه وقد عبر عن سلوكه هذا، وعن مبدأه الإنساني في الحياة في قوله:

وإنّي امرؤٌ عافي إنائيَ شِركَة
وأنتَ امرؤٌ عافي إنائكَ واحدُ
أُقَسِّمُ جسمي في جُسومٍ كثيرة
وأَحْسُو قَرَاحَ الماءِ والماءُ بارد

حتى لُقب من أحد الدارسين المتأخرين تجاوزا (أبو الاشتراكية) فهل في مفردات هذا الشاعر شيء من الصعوبة أو التعقيد؟ وهل في هذه الشخصية ما جعلها غير مناسبة لتقديمها للمتعلم. فإذا كان هذا هو موقف مؤسساتنا التعليمية تجاه لغتنا وتجاه موروثنا... فكيف لنا أن نطالب الآخر بتقديرها ونحن نحط من قدرها.

لذلك لنا أن نقول: لماذا لا يجتهد معدو المناهج، ومن بعدهم المعلمون في حسن اختياراتهم للموضوعات والشخصيات والنصوص، ومحاولة تقريبها للنشء بما يتوافق مع ذهنيتهم، ومستجدات عصرهم.

هذا بالنسبة للمؤسسة التربوية والتعليمية، أما بالنسبة للمؤسسات الثقافية فهي ليست بأحسن حالاً، فقد كشفت إحدى الدراسات المسحية أن ثلاثاً فقط من وزارات الثقافة في البلاد العربية، اهتمت بمخاطبة الأطفال من خلال مواقعها، وفي أغلبها لم تكن مادتها مقصورة على الأطفال إنما هي ضمن موضوعات تقدم لفئات أخرى، وإضافة إلى أن جميع هذه المواقع لا تظهر اهتمامًا باللغة العربية.

العناية بالتراث تحقق الكثير للجانب التعليمي

وكذلك الحال بالنسبة للتراث الشعبي "الفلكلور" لم تعتنِ بعض المؤسسات الثقافية كعناية المؤسسات العالمية به من ضبط وتوثيق وتصوير بالصوت والصورة وإن لم تتهيأ هذه الوسائل لتوثيقها تقوم على توفيرها من خلال التمثيل والمسرح الذي يجسد هذا التراث، فلا نجد هذا التوثيق الدقيق لجميع أصناف التراث في مؤسساتنا كالموسيقى والحكايات الشعبية والنكات والأمثال والأساطير والتاريخ الشفاهي والثقافة المادية وبعض هذه المواد إنْ قُدم بعضها فهي تهمل فئة الأطفال أيضًا.

إن العناية بالتراث يحقق الكثير للجانب التعليمي عامة، وتأسيسًا على ما تقدم نجد أن التقصير واضح في تجسيد الثقافة العربية الإسلامية، وأن ما يقدم لا يعكس الثراء الحقيقي ولا المخزون العميق الذي تتميز به ثقافة هذه الأمة في المجالات المختلفة، ولا يمكن إظهار هذا الإرث الحضاري المادي والفكري إلا بتجسيده تجسيدًا مشوقًا يبقى على الحقيقة ولا يجانبها مهما جاءت، ولا يؤدي في الوقت ذاته إلى التشويه الذي يأخذ بالمتلقي العربي إلى ثقافات أخرى، بل العكس؛ يجب علينا تقديمها بما يجذب الآخر إليها وكيف لا وهذه الثقافة في فترات من تاريخها كانت من الحضارات الإنسانية الكبرى، والسبب أنها قبلت الآخر، ولم تقف تجاهه موقف العداء، ولم تتعامل معه معاملة يسودها الشك والريبة وإنما تفاعلت مع الأخر بتسامح بهدف اكتشافه، واكتشاف المفيد لديه، فلم يكن العرب في بناء دولتهم رجال حرب فحسب، بل كانوا رجال حكمة وسياسة وفكر وفن. لذا استطاعوا أن ينشئوا ثقافة ذات قدرة عالية على التحاور مع الثقافات الأخرى، مهما كانت معتقداتها أو مفاهيمها، وقد أعانهم على هذا التحاور الحرية الفكرية التي يتمتعون بها في تلك العصور، فطوروا آليات وأدوات الجدل والمناظرة فكان لهذا أبعد الأثر في معرفة العربي لذاته ومعرفته بالآخر، الذي قاموا على ترسيخه في شعور ووجدان أبنائها في تلك العصور المتقدمة، وكان مرجعهم في تأصيل هذا هو القرآن الكريم والسنة الشريفة، التي تؤكد على أن وجود الآخر حقيقة كونية، كما يشير الخطاب القرآني في قوله تعالى (يا أيها الناس) متجاوزًا حدود اللون والجنس والعرق، وكان ميزان المفاضلة بين الناس هو العمل الصالح، كما جاء في قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) الحجرات 13

مفـهـوم الحـرية

وما أبلغ مقولة الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في ترسيخ مفهوم الحرية في قوله (متى استعبدتم الناس، وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) فقال الناس ولم يقل المسلمين قاصدًا حرية أي إنسان دون تميز. أليس من الأجدر أن تكون هذه النصوص التي تختزن هذه القيم الرفيعة في صميم مناهجنا ودروسنا للنشء والكبار على السواء.

وقد أشاد كثير من المستشرقين بروح التسامح في الفكر العربي الإسلامي، فهذا (جوستاف لوبون) في كتابه حضارة العرب يؤكد على هذا التسامح العربي الإسلامي تجاه الآخر في قوله (الحق أن أمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً مثل دينهم) ويقول أيضًا (خُلُقُ العرب وتسامحهم كان من الأسباب السريعة في اتساع فتوحاتهم، وفي سهولة اعتناق كثير من الأمم لدينهم ونظمهم ولغتهم) وكذلك ما قاله (دي بور) في كتابه (تاريخ الفلسفة الإسلامية) (كان خلفاء بني العباس كالمنصور والرشيد والمأمون أوفر حظًا في الثقافة الأدبية من شارلمان "إمبراطور الفرنجة" ولم يكن تأديبهم مقصورًا على دراسة القرآن، بل كانوا يجمعون إلى ذلك معرفة سير الشعراء الأقدمين ومعرفة تاريخ الأمة العربية (نبيل غزلان - العرب والآخر العربي) 26-31.

ويقول أيضاً عن التسامح الديني عند هؤلاء الخلفاء (لما أحب الخليفة المنصور أن يحوّل الطبيب جورجيس بن جبريل إلى الإسلام، فأجابه قائلاً، أنا على دين آبائي أموت، وحيث يكون آبائي أحب أكون،

أما في الجنة أو في جهنم، فابتسم الخليفة وصرفه موفور العطية) (ترجمة عبد الهادي أبو ريدة) وقد أشار آدم متز في كتابه (الحضارة الإسلامية) إلى تسامح المسلمين مع اليهود والنصارى، وقال بأن (هذا التسامح لم يسمح به في العصور الوسطى، ولم يكن معروفاً في أوربا) (جـ 1 ص 75)

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول؛ أن المراهنة على التربية باعتبارها أساس الثروة والقوة والحضارة والتوعية والديمقراطية هي سبيل التغيير الجذري في المجتمعات العربية. فعندها يمكن أن يقوم مشروع مجتمعي متكامل لبناء نهضة حديثة شاملة على غرار الدول المتقدمة التي نال حظها في هذا الزمن.

وإن واقع الحياة الإنسانية العربية المختلفة، يقتضي توسيع دائرة الوعي المطلبي السياسي بقضايا حقوق الإنسان، وهو يملك من المبررات ما يشفع القيام به لذا فهي بحاجة إلى مزيد من ترسيخ الممارسة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. كما يجب أن تكون اللغة التي تصدر بهذه المفاهيم مملوءة بشحنة من الإيحاءات التي تحملها مفرداتها، وأن تمنح الكلمات معانيها والمفاهيم دلالاتها.

التربية وحقوق الإنسان

لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات من النهوض ورفع حقوق الإنسان والمواطن فيه، إن لم يأت التركيز فيه على ميادين التربية والتعليم، فلا يمكن تحقيق التطور دون إصلاح النظام التربوي في تلك المجتمعات وتطويره، فإرساء تعليم هو شرط أساسي وضروري لتفتح المجتمع وتمكين أفراده من الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا والأفكار والمناهج المتطورة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى كسب أسباب القوة والمنعة لهذا المجتمع، حيث يمكن إعداد الكوادر البشرية لتكون عصرية وقادرة على التحليل والتصور والخلق والإبداع، وبالتالي مواكبة العصر للنهوض بالبلاد، فلا مناص من تنمية الموارد البشرية والعمل على أن يكون المواطن العربي الثروة الحقيقية الطبيعية التي تمتلكها الأقطار العربية. ومثل هذا التعليم هو ما سيسهم في غرس روح الوطنية والانتماء وبث روح الاستقلالية واحترام الذات فيهم، حتى يستطيع كل فرد في هذه الأمة أن يسهم في بناء مجتمعه على أسس حديثة ومتقدمة.

الإنسان هو الثروة والقوة والركيزة الديمقراطية

بالتالي لا بد من إنشاء حكومات ديمقراطية تضمن حقوق الإنسان والمواطن، لأن الإنسان هو الثروة والقوة وركيزة الوطنية والديمقراطية، الذي يساهم في تشكيل الحضارة الإنسانية في زمنه. فالحكومات معنية في إعداد البنى الثقافية لمفاهيم وقيم وحقوق الإنسان بين النشء، والتي تساعدهم على فهم مكانهم في عالم متكافل متعدد الأديان والمعتقدات، عارفين لواجباتهم وحقوقهم، مقدرين حقوق الإنسان وأهميتها.

ولكل دوره في ذلك؛ من وسائل الإعلام إلى الآداب والفنون لنصل إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة لكل منها دوره الحاسم بنشر هذه المعاني والمفاهيم والقيم. بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية والشعبية في مؤسسات المجتمع. لذا يجب أن يتحقق ضمان العمل والعيش الكريم، بوضع التشريعات المناسبة لمعالجة العديد من المشكلات، وكل هذا مرتبط بما توفره القيادات السياسية وأصحاب القرار في البلدان العربية من أجواء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لشعوبها.

The Arab Network

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions



The Independent Commission for Human Rights in Palestine Takes over the Presidency of the Arab Network for National Human Rights Institutions for its 16th Session

Issue No. 7 August 2020



Training Workshop on "Accreditation of Arab National Human Rights institutions by the Global Alliance"



ANNHRI Executive Director meets with Somalia's Minister of Women and Human Rights



Mohamed Fayek Phase (1) on "Human Rights System"

- The Arab Network for National Human Rights Institutions Issues a Statement on the So-called "Deal of the Century"
- The Arab Network Organizes a Regional Workshop on Spreading Culture of Human Rights within the Framework of the Sustainable Development Goals

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



Development and Dissemination of Human Rights Culture Through Education and Media

To Where ... ?!

Amid the ruthless pursuit of profit and capital accumulation; the rights of all inhabitants of the planet were violated, to the neglect of the deteriorating global climate and the harm done to natural environments. Humanity has crossed all the limits, turning a deaf ear and a blind eye to the appeals to enhance the environment, until we were plagued by Coronavirus. The plight of the Coronavirus has not escaped politicization, and the ugly face of governments as well as their lies about the protection and promotion of human rights was exposed. Some governments have committed modern piracy attacks to seize medications and medical equipment, and others have sold out their allies and deny and abandon them in spite of their being members of the same union. Masks fell away and the racist and discriminatory policies inherent in communities around the world were unveiled. Various disappointments continued by spreading false information about the virus, medical institutions and organizations suffered from disorientation and inconsistency and promoted some fanciful solutions rather than real one, and the different states whether democracies or dictatorships, have taken robust steps to limit the spread of the pandemic and tighten its grip and control over its people at the same time, in an attempt to reprogram citizens to be more obedient and submissive, depriving them from their fundamental rights and limiting their civil liberties in the hope to impede their analytical and critical abilities as well as their ability to claim and defend their rights.

Nevertheless, the virus had a positive side too, the environment and wildlife had witnessed a partial, yet considerable, recovery and the climate was relieved by the decline in global warming. Men and their tyranny and selfishness! ... Have they learned a lesson? Will they open their eyes to see the truth? Where are we heading?

Blessed are they who used the lockdown period for reflection, contemplation and soul-searching, while observing and analysing the apprehensions of the spread of the Coronavirus; the saddening and dramatic economic collapse, the tragic effects on peoples and communities, the poverty and hunger caused, and the uncovered vulnerabilities of the world system and the selfishness and ruthlessness of capital. The forces of capital have continued their plans to control the fortunes of peoples, paying no heed to their suffering, taking advantage of their distress during the present economic crises and trying to crush and enslave them, in complete disregard of the principles of human rights, which they have enshrined, stood for and continue to claim they do ... this is blatant hypocrisy. These principles which were enshrined in a moment of awakening conscience, after the tragedies humanity has suffered, especially after the Second World War, could be a word of truth said with a malicious intent. They constituted the key to imposing a modern form of 'protectorate' over peoples and governments, which has opened a door for colonization. No super power has joined more than a few international human rights conventions, so that they cannot be held accountable for their actions, let alone their practice against international courts and mechanisms; including threats to judges and taking actions against them and against the United Nations organs and commissions, as if it were time to break with these principles.

In fact, they were wrong; humanity will never give up what it has achieved, which it considers an acquired right; such as the contractual and non-contractual mechanisms, organizations, institutions, activists, defenders, advocates, and whoever is going down the path of human rights. The key point is that, under no condition shall the manipulation of any of the above for political purposes be permitted, the universality of the struggle for human rights shall be consolidated, and the peoples' right to resistance, the rule of law and human rights shall be promoted in the face of despotism, tyranny, power and colorization discourse. Therefore, invitations for solidarity and unity among all human rights practitioners, activists and advocates shall be honoured. They shall all unite and act as one along the global path to defend and promote human rights.

And Say, "Work (as you will)for Allah will see your deeds, and so will His Messenger, and the believers..."
True are the words of Allah the Almighty

Editor-in-Chief
Sultan Bin Hassan Al Jammali

Read Inside



23 Omani Human Rights Commission celebrates the global Human Rights Day



27 The National Human Rights Institution launches a training program in the field of Human Rights for Media professionals



49 Professor Seham Al Farih: Originality and Modernity are an integrated binary

Editorial Staff

Editor-in-Chief
Sultan Al-Jammali

Editorial Advisor
Ghaffar Al-Ali

Editorial Board
Badereldin Merghani
Diyaa-Eldin Abbas
Ahmed Maher
Enas Al-Natour
Naser Saleh

Contact Us:
Telephone: (+974) 44 048 261
Fax: (+974) 44 316 687
P. O. Box: 2414 Doha – Qatar
The-arab-network@annhri.org

Website:
www.annhri.org

The Arab Network of National Human Rights Institutions

The_Arab_Network

Views reflected in articles published in this magazine are solely those of their writers and do not necessarily reflect those of the Arab Network of National Human Rights Institutions.

Read Inside



31 The National Center for Human Rights organizes a conference on The Supervisory Bodies-Focused: "Obstacles, Challenges and Solutions



34 Concurrently with the Celebration of the International Human Rights Day the Inauguration of the National Commission for Human Rights Branch in Sudan, Southern Kordofan



37 The second ordinary session of the General Assembly ratifies the annual report of the National Human Rights Council, and consider a package of other significant subjects



29 Celebrations of the International Human Rights Day 2019: Algeria



44 The National Human Rights Committee organizes the Doha International Conference on Social Media, in cooperation with the High Commission for Human Rights, the European Parliament, the International Federation of Journalists and the Global alliance for National Human Rights Institutions



39 The High Commission for Human Rights The international organizations failed to rehabilitate the children of ISIS intellectually

Training Workshop on "Accreditation of Arab National Human Rights institutions by the Global Alliance"



Rabat: July 9, 2019

20 Standards for adopting National Human Rights Institutions

His Excellency Dr. Ali bin Samikh Al-Marri, Secretary- general of the Global Alliance for National Human Rights Institutions and Chairman of the National Human Rights Committee, stressed that the accreditation standards adopted by the Committee on Accreditation are divided into no less than twenty standards falling under what commonly known as the Paris Principles, most important of which are the establishment law and the conditions of membership, independence and immunity, in addition to the infrastructure, employment, budget, and institutions' implementation of their tasks and competencies mentioned in their establishment law.

This was said during the opening session of the training workshop on "Accreditation of Arab National Human Rights Institutions by the Global Alliance of National Human Rights Institutions" organized by the Arab Network in cooperation with the National Human Rights Council during the period from 9 to 11 July 2019 in Rabat at IDriss Benzekri Institute for human rights.

Dr. Ali bin Samikh indicated that the role of institutions in encouraging the government to join international agreements along with applying the recommendations of treaty mechanisms and the universal periodic review is considered, in addition to playing their role in spreading a culture of human rights, publishing annual thematic reports and issuing statements.

For her part, Ms. Amna Bouayach, President of the National Human Rights Council in Morocco, indicated that the competencies of national institutions have expanded beyond traditional tasks, and she said: The tasks of the national mechanism for the prevention of torture have been assigned to more than half of the national institutions, including Morocco. This expansion of competencies makes these institutions more accountable to international bodies, including the Sub-Committee on Accreditation.



National Institutions Law must conform to Paris Principles

In the same context, Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network for National Human Rights Institutions, explained the importance of the accreditation process to national institution. Al Jammali said: The Arab Network has always provided all assistance to institutions concerning the accreditation process and re-accreditation to the Sub-Committee on Accreditation, and urged them to make the law establishing their institutions compatible with the Paris Principles and to participate at the international level, pointing out that the structure of the institution and the activity carried out by it has a great indication of the extent of its compatibility with the Paris Principles. He also indicated that the Network urged the institutions to achieve the basic recommendations issued by the Committee on Accreditation and prepare the accreditation file excellently, and it expressed its willingness to provide the necessary assistance in this context. Al-Jammali added: The Network has also worked on adopting a program through which it enhances the capabilities of national human rights institutions to accomplish their tasks in accordance with the Paris Principles.

It is mentioned that the workshop program aimed at enabling national human rights institutions to implement an effective methodology for the accreditation process and the necessary information related to submitting the file to the Sub-Committee on Accreditation, especially with regard to the implementation of its mandate as stipulated in the basic documents regulating it. The program also revolves around the various stages required by the accreditation procedure, i.e. the tribal stage of the reviewing of the national institution's file, the concurrent stage of the reviewing and the post-stage.

The Arab Network Condemns the Israel's Shelling of the Headquarters of the Independent Commission for Human Rights (ICHR) in Palestine



November 12, 2019

International Community must act promptly to stop the crimes committed by the Israeli Occupation in Palestinian Territories

The Statement

The General Administration of the Arab Network for National Human Rights Institutions condemns the shelling carried out this morning by the brutal Israeli occupation army on the headquarters of a member of the Arab Network in Gaza (the headquarters of the ICHR in Palestine, "Board of Grievances"), which led to the destruction of the contents of the headquarters and the injury of its staff. The Arab Network considers that this shelling targeting human rights organizations and institutions is a dangerous military escalation by the occupying power, so the Arab Network calls upon the international community to play its role by taking immediate action to stop the crimes of the Israeli occupation in the Gaza Strip and all of the Palestinian territory, and to implement relevant international resolutions to end the long-term occupation of the Palestinian Territory and gain the independence of the State of Palestine in accordance with the relevant international resolutions. The ANNHRI affirms its persistence to support the member of the Network, the ICHR in Palestine, and its support to the cause of the Palestinian Arab people until victory, independence and freedom are achieved.

A Training workshop on "the Role of National Human Rights Institutions in Monitoring and Receiving Complaints, Fact-Finding Missions and Writing Reports



November 18, 2019

Representatives of national institutions from 8 Arab States participated in the session

The Arab Network for National Human Rights Institutions and the United Nations Human Rights Training and Documentation Center for South-West Asia and the Arab Region, in cooperation with the National Center for Human Rights in Jordan, organized the second phase of the training-of-trainers program on "the role of national human rights institutions in monitoring and receiving complaints, fact-finding missions and writing reports" designed to trainers from national human rights institutions during the period from 18 to 21 November 2019 in the Jordanian capital Amman. This session came in the context of continuing cooperation between the ANNHRI and the UN Human Rights Training and Documentation Center for South-West Asia and the Arab Region, to develop the capabilities of national human rights institutions which are members of the network, and to complete the first phase of the training-of- trainers program that was organized in Sudan in 2018.

The training was attended by male and female representatives of national human rights institutions from 8 Arab countries (Jordan, Algeria, Sudan, Sultanate of Oman, Palestine, Egypt, Mauritania and Morocco).

It is noteworthy that this stage of the training program aims to achieve a number of significant goals, comprising stressing the importance of the mandate entrusted to national human rights institutions which consists of monitoring and documenting human rights violations as well as receiving complaints about them and examining them, in addition to monitoring the compatibility of national legislation with international standards.

Meanwhile, the course dealt with the main principles and international standards for gathering information, monitoring, documenting and preparing reports on the human rights situation, basic elements of fact-finding and gathering evidence including conducting interviews, visiting places of detention, observing trials and administering justice affairs. For their part, the participants from the national human rights institutions in the Arab countries affirmed that the session in this training phase of the training-of-trainers program achieved its goals. This is because it addressed subjects at the very

heart of the work of the national human rights institutions. They also commended the opportunity provided by the workshop for an exchange of experiences and best practices among the participants, who are mostly from professional and legal human rights backgrounds, and explained that their participation was based on the criteria set for the target group of cadres of national human rights institutions that are members of the Arab Network.

It is indicated that the training team consists of a group of experts affiliated with the national institutions that are members of the Arab Network and experts from the Office of the High Commissioner for Human Rights. At the end of the session, the certificate awarding ceremony for the participants was held.

It should be noted that national human rights institutions that comply with the principles relating to the status of national institutions known as the Paris Principles, play a crucial role in promoting and monitoring the effective implementation of international human rights standards at the national level, in addition to the promotion and protection of human rights in many areas, including: combating and preventing torture, degrading treatment, summary executions, arbitrary detention and disappearances, the protection of human rights defenders, and the protection of economic, social and cultural rights. National human rights institutions also play an important role in promoting and protecting the rights of women and some other groups, such as children, migrants, refugees, and internally displaced persons.



The Independent Commission for Human Rights in Palestine Takes over the Presidency of the Arab Network for National Human Rights Institutions for its 16th Session

The General Assembly selects Doha to host the 17th session



Cairo: December 4, 2019

The Presidency of the Arab Network for National Human Rights Institutions transferred from the National Council for Human Rights in Egypt to the Independent Commission for Human Rights in Palestine, during the sixteenth general assembly of the Arab Network, held in Cairo on 4 and 5 December 2019. At the opening session, Mr. Mohamed Fayek handed over the presidency of the Network to Mr. Issam Younis. Accordingly, the Palestinian Independent commission presides over the Arab Network for a year "the 16th session", and the General Assembly chose the city of Doha to host the next General Assembly, "the 17th session", during which the presidency moves from the ICHR in Palestine to the National Human Rights Committee in Qatar during the meeting proceedings to be held in Doha on 4-5 December 2020. The Network's presidency and administration will meet in the same country "the country of the headquarters" for the second time since the announcement of the establishment of the Arab Network in Nouakchott in April 2011.



Mr. Mohamed Fayek, President of the National Council for Human Rights, explained in his opening speech that the General Assembly was supposed to be held in Palestine and said: "but the difficulties which you know prevent that". At the same time, he expressed his satisfaction with its holding in Cairo, which was the ICHR's choice. He pointed out that the Arab Network paid great attention to the Palestinian cause, made it a permanent topic on its agenda and held many seminars and conferences in this regard in many Arab capitals and at the United Nations headquarters in Geneva as an issue related to human and peoples rights in self-determination.

Fayek said: This General Assembly's meeting comes in extremely complicated circumstances, especially in light of the measures taken by the Israeli occupation state and the USA, which violated international humanitarian law, human rights agreements and UN resolutions, and completely blocked the path to any peaceful solutions by the recent US decision that legitimized to build settlements in the West Bank and to cancel the two-state solution project. By that, he added, Israel only has two solutions, the first of which is to consider the Palestinian territories as a homeland of all, Arabs or Jews, with equal rights. He pointed out that this path contradicts and eliminates everything that Israel planned and its ambi-

tions to establish a state for the Jews. As for the second solution, Israel will continue to support the occupation and complete its character as a racist state, something the Palestinians will resist. And he said: Here the impasse that the Israeli-American coalition laid to destroy the path of peace appears, and he pointed out that all these reasons make everyone welcome choosing Palestine as the head of the Arab Network in its new session.

For his part, His Excellency Mr. Muhammad Shalaldeh, the Palestinian Minister of Justice, said in his speech: I have come bearing the greetings of the President, the Prime Minister, and the love of the entire Palestinian people for your human rights efforts and what you are doing for the dignity and the higher status of the Arab human being. In a speech delivered on his behalf by His Excellency the Ambassador of the State of Palestine to Egypt, Shalalda stressed the important and great role played by the Arab Network of National Institutions in networking relations between national institutions and raising their professional capabilities, spreading the culture of human rights in the Arab region in general and supporting the Palestinian ICHR in particular and supporting Palestinian causes through various activities such as organizing conferences, meetings and correspondence for international institutions, especially issues of prisoners and Jerusalem, and issues of the Palestinian people in general. He said that we, the Palestinians, seek the minimum of our right brought by the international resolutions, and he added: in order to achieve this, and within the framework of embodying and extracting our independence, we work tirelessly on enhancing our international position and reaching a position among the peoples, pointing out that the Palestinian



Shalalda: A significant role is accomplished by the Arab Network for National Human Rights Institutions

leadership has been keen to join and respect international treaties and we are working to settle them in line with our legislation and policies with absolute faith that the reality of Palestinian human rights must be raised regarding legislation, method, and behavior. He also said: there is no obstacle in front of us except this abhorrent occupation which hates peace, which is anti-equality and anti-rights, which breathes racism and flouts the rights of one and a half billion Muslims in Beit al-Maqdis.

In the same context, Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network, thanked Mr. Mohamed Fayek for the efforts he described as appraised during his tenure as president of the Network. He also congratulated the ICHR in Palestine represented in its Commissioner, Mr. Issam Younis, on assuming the new presidency for the sixteenth session, noting that the General Administration of Human Rights has succeeded in implementing and realizing all directives and recommendations of its General Assembly during the successive presidencies of the Network. He said: The General Administration has accomplished all the items of the Network's strategic plan covering the years from 2013 to 2019, indicating that the new strategy of the Network for the next five years will focus on creating tools to spread the culture of human rights in Arab societies in a way that contributes to accepting the other and enhancing freedom of opinion and expression. Al-Jammali indicated that the Network will work to achieve all its goals in accordance with its updated strategy without neglecting any of the goals by preparing fixed topics to be worked on every year and yet leaving room in the annual plan to cover urgent issues that convoy the Arab network through the concerns of the international human rights system and the needs of the member national institutions that result from them.

In his turn, Mr. Issam Younis, Commissioner-General of the Independent Commission, described the transition of the Network's presidency to the ICHR in Palestine as an important and historic event for Palestine. He said: This event coincides with our celebration of the 25th anniversary of the establishment of the ICHR. He added: We, as a national human rights institution, work under extremely complex political conditions that no other national institution may face, as a result of the Israeli occupation, its colonial policies and systematic apartheid policies, along with the accompanying blockade of the Gaza Strip and the attempts to Judaize the Arab city of Jerusalem by separating it from its Palestinian surroundings and separating the West Bank from the Gaza Strip.

Pointing out that they in the ICHR appreciate the special attention that the Arab Network, its successive presidencies, its members and its General Secretariat attach to Palestine, as it represents a first-class human rights issue as well as the issue of all Arabs. Besides their appreciation for the support of the Network 's members and its General Secretariat to us, their standing at our side in the various forums and their support for the legitimate rights of the Palestinian people established by international law and international human rights conventions.

Younis noted that the Arab Network has established a distinctive position in the Arab legal scene and has clearly contributed to strengthening the capabilities of Arab national institutions and raising their capabilities so that they can play their role and achieve their mission. He said: We, as chairs of the Network, look forward to working with the General Secretariat and with the Network's members to continue building on what has been accumulated over the past years and implementing the action plan that was approved by the Network 's General Assembly.

Israeli Collective Punishment Policy in the Occupied Palestinian Territories

The Annual topic is within the context of adopting the Arab Network of the Palestinian Cause and opposing the Occupation

On the margins of 16th General Assembly of the Arab Network, the participants in the annual axis accompanying the Assembly dealt with (Israeli collective punishment policy in the occupied Palestinian territories), as a title of the General Assembly's meeting, in implementation of the recommendations of the previous General Assembly and the Arab Network's conference on the Palestinian issue and within the framework of the Network's adoption of the Palestinian cause and defending the rights of our Arab Palestinian people by opposing occupation measures.

The session aimed to expose the Israeli practices at the international and regional levels and to put serious pressure on the occupying power in order to stop these systematic daily practices against the Palestinian human being and apply the principles of international humanitarian law in this regard.

During this session, several papers were presented, where Mr. Essam Aroury, a member of the Commission's Board of Commissioners, presented the paper of Mr. Nabil Al-Arabi, the former Secretary-General of the League of Arab States, during which he stressed that the international community is actively seeking to reform and develop international litigation mechanisms and remove obstacles to the application of binding legal rules in effect. He stressed that fixing this imbalance would be by inten-



sifying the endeavor to conclude agreements that allow resorting to international litigation mechanisms without procedural and formal obstacles, and Arouri said: It is not sufficient in this regard to raise voices to denounce the double standards, but rather we must actively and vigorously strive to make all states accept the mandatory jurisdiction of the International Court of Justice and join the statute of the International Criminal Court, adding: The international legal rules have made impressive progress since the establishment of the United Nations, but the international judicial system is still underdeveloped and has not achieved the required progress, noting what he described as the wide gap between the legal system and the judicial system, and he said: We must all work to reduce it in order to achieve the international justice.

For his part, Dr. Ammar Al-Dweik reviewed the most prominent forms of collective punishment adopted by the Israeli occupation authorities, stressing that these sanctions are one of the most serious violations of human rights that affect the Palestinian human rights situation in the occupied Palestinian territory, as they violate basic rights and affect the Palestinian human's ability to enjoy all the basic rights guaranteed by the principles of international humanitarian law and international human rights law. Al-Dweik said: The most prominent of these violations is the detention of the bodies of martyrs and prisoners, the isolation and torture of prisoners, the humiliation of the families of prisoners and the denial of visits, the erection of military checkpoints, the imposition of closures and restrictions on movement, the imposition of the siege on Palestinian towns and cities, the blockade of the Gaza Strip, and the continued attack on religious sites and places of worship which is one of the aspects of collective punishment, in addition to destroying the infrastructure and cutting water and electricity.

In the same context, Mr. Abdel Salam Sayed Ahmed, representative of the UN Human Rights Training and Documentation Center for South-West Asia and the Arab Region, presented a paper in which he reviewed the center's efforts related to supporting national institutions and non-governmental organizations concerned with human rights. As for Mounir El-Fassi from the Human Rights Department at the Arab League, he discussed the efforts of national bodies aimed at strengthening the culture of human rights in the Arab world. In addition to the participation of Mrs. Nagia Al Hashemi from the United Nations Development Program, and Mr. Akram Khalifa, ESCWA's Regional Adviser. The work of the meeting included an intervention by Dr. Michael Link, the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in the Occupied Palestinian Territories, entitled "The Collective Punishment Policy in the Palestinian Territories", presented by video conference technology.



Mohamed Fayek Phase (1) on "Human Rights System"



December 8, 2019

The Session aims to further the capabilities of those involved in Human Rights and National Society Fields

On the basis of the General Assembly's decision, the Arab Network organized the annual training session that bears the name of the Arab freedom fighter, "Mohamed Fayek", President of the National Council for Human Rights in Egypt, during the period from 8 to 10 December 2019 in Cairo, within the framework of the Arab Network's efforts to honor the prominent personalities of the pioneers of the human rights movement in the Arab world and to appreciate of the efforts of its leaders at the Arab, regional and international levels, especially those who were the cause of its emergence and success.

The training session aimed at raising the capabilities of human rights workers who belonging to civil society and national institutions, by acquainting with basic information about the international human rights system and introducing fundamental principles and concepts of human rights in the context of implementing its plan to spread a culture of human rights, educate it and empower them in this field.

Mr. Mohamed Fayek said during his opening speech at the session: The Arab Network for Human Rights has played a great role in the field of human rights, and it has also put the Palestinian issue at the top of its priorities. Fayek added that the Arab Network for Human Rights should focus on independence from the three authorities of any Arab country, as well as not to forget that the



human rights movement is a national movement in the first place.

From his side, Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, Executive Director of the Arab Network said: Mr. Muhammad Fayek, President of the National Council for Human Rights, had a prominent role in the field of human rights, pointing out that the decision to organize a fixed annual session bearing the name of Muhammad Fayek is only an appreciation of the Arab Network for its efforts in serving the reality of human rights as a prominent Arab human rights fighter, who gave his life to defend freedoms throughout his Arab country and abroad, and carried his nation's project to advance the national liberation movement, until it became a symbol of this movement in Africa. Al-Jammali added: Therefore, the training session in this field is called under its name today. This is to sanctify his bright

The Session bares the name of "Mohammed Fayek" as a gesture of appreciation of his service in Human Rights as a Prominent Arab Activist

page and encourage future generations to imitate his lofty values to move forward in the journey of liberating human being, enhancing his dignity and protecting his rights.

This session came within the framework of the Arab Network for National Human Rights Institutions to continue developing the capabilities of national human rights institutions that are members of the network, as it targeted the introduction of the international human rights system to the new associate members to national institutions, as well as the definition of basic principles and concepts of human rights, their origins and development, international human rights law and international humanitarian law, contractual and non-contractual human rights mechanisms, and the universal periodic review mechanism. In addition to the emergence and role of national institutions in accordance with the Paris Principles, and an explanation of how these institutions are classified and accredited by the International Coordinating Committee of National Human Rights Institutions, to develop relevant skills for new human rights workers from civil society and national institutions.

The training course was attended by male and female representatives of national human rights institutions from 12 Arab countries (Jordan, Algeria, Sudan, Sultanate of Oman, Palestine, Egypt, Mauritania, Iraq, Comoros, Djibouti, Lebanon and Morocco). A number of representatives of civil society institutions in Egypt also participated.

The Arab Network for National Human Rights Institutions Issues a Statement on the So-called "Deal of the Century"



January 30, 2020

Statement

"The Deal of the Century" Lacks all bases of Peace and breaches Human Rights international law and International decisions

The Arab Network for National Human Rights Institutions expresses their rejection of the so-called "deal of the century" announced by US President Donald Trump on Tuesday, January 28, 2020, which promoted by the US administration as a peace project. However, we see it completely the opposite. The deal missed all elements of peace, and it grossly violated the principles of international human rights law and international legitimacy resolutions regarding the Palestinian cause. Rather, it dedicated the fact that the American administration supports the Israeli occupation state and its expansionist goals.

The Network believes that ending the occupation and restoring peace requires firm foundations based on justice, equality, respect for human rights, international legitimacy decisions, and historical and legal rights of the Palestinians, which the deal deliberately dropped. The deal stifled the Palestinian presence, kept the Palestinians without control over their fate and capabilities in separate small islands and pockets, devoted to an apartheid regime through isolated cantons besieged without sovereignty and dismembered "apartheid", which reflects negatively on their ability to live a decent life and exercise their right to self-determination, and recognized full Israeli sovereignty throughout the city of Jerusalem and considered it a unified capital of the occupation state, devoted to the systematic occupation policies to Judaize the city. It also gave it the right to annex all West Bank settlements, seize more land and deny the right of return to Palestinian refugees.

The deal rewards the occupying power for its flagrant violations of the principles of international law

Imposing "the Deal of the Century" forcibly is an attempt to end the National Cause

and its systematic aggression against the Palestinians over the years of the occupation since 1967, and it has enacted Israeli control over Palestinian land and its natural resources, ensuring the full security control of the occupying power and applying Israeli law to illegal settlements. On the other hand, On the other hand, the plan keeps the Palestinians without a clear horizon and without the ability to exercise their right to self-determination, subjecting them entirely to the will of the occupying power for their lives and the exercise of their basic rights, notably The right to movement and movement, as the deal will keep them subject to the abusive policies of the occupying power in granting permits for movement, travel and construction as well, devoted to the subordination of the Palestinians to the occupying state.

The network deems that imposing the deal through the use of the language of force on the Palestinians constitutes an attempt to liquidate their national cause, and a violation of their right to self-determination and the principles of international law and United Nations resolutions on the Palestinian issue and considers that ignoring international decisions would escalate tension and increase human rights violations. Also, a plan that does not guarantee the historical and legal rights of Palestinians on their land and does not guarantee the basic freedoms and rights of human beings, is null and void.

The Network adheres to the United Nations resolutions related to the Palestinian cause and the resolutions of international legitimacy, and considers that any agreement that does not guarantee the inalienable rights of the Palestinians, foremost of which is their right to self-determination on their land, will not lead to a true, just and comprehensive peace, and will only lead to more tension in the region and further suppression of the Palestinian human being and violation of his rights.

The Palestinian Authority must stimulate the diplomatic efforts, in order to counter the Deal

The Network asserts that the content of the deal is only a continuation of settlement activity and the control and exploitation of resources by the occupation forces, which represents war crimes that require the prosecution of those who committed them and those who ordered them. The network calls on the Palestinians to continue the active diplomatic movement of the state of Palestine on the international scene to face the deal of the century because it violates the rules of justice and international law in a serious and unprecedented manner. The network calls on the Palestinians to continue the active diplomatic movement of the state of Palestine on the international scene to face the deal of the century because it violates the rules of justice and international law in a serious and unprecedented manner.

In addition, The national human rights institutions that are members of the Arab Network urge the governments of their countries to refuse the deal, to exert pressure on the American Administration to pull out of it and to respect international decisions and agreements concerning the Palestinian cause, to go to the Security Council to demand its condemnation for its denial of the Palestinian people's right to self-determination, and to go to the criminal court for demanding it to start investigating the crimes committed against the Palestinians.

Furthermore, The Network invites the Arab League and the Organization of Islamic Cooperation to hold an emergency summit and to take a clear and explicit position by rejecting the deal. Il also invites the United Nations General Assembly and the UN Security Council to meet to take a firm stand regarding this deal based on the international legitimacy decisions.

The Arab Network Organizes a Regional Workshop on Spreading Culture of Human Rights within the Framework of the Sustainable Development Goals



Marrakech: February 4, 2020

The Workshop aimed to share experiences and best practices in the area of Arab National Institutions conducting its tasks in promoting Human Rights Culture

The Arab Network for National Human Rights Institutions, in cooperation with the National Human Rights Council in the Kingdom of Morocco, organized a high-level regional workshop on "Spreading Culture of Human Rights Within the Framework of Sustainable Development Goals" in the city of Marrakech, from 4 to 5 February 2020 in the context of the recommendations of The Network's General Assembly to organize meetings and workshops to discuss the goals of sustainable development, cooperate with institutions and authorities concerned with statistics, and develop tools and methodologies employed to reach accurate indicators periodically.

The regional workshop witnessed opening remarks by Mr. Issam Younis, President of the Arab Network for National Human Rights Institutions, Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network, and Mrs. Amna Bouayach, President of the National Human Rights Council in Morocco, the country hosting the workshop.

The workshop aims to exchange experiences, best practices and lessons learned from the experience of Arab national human rights institutions in carrying out their duties to spread the culture of human rights, to determine the challenges that national institutions may face in the exercise of these tasks in various fields, and to identify the experiences and capabilities available in each institution and the opportunities available in each country. Besides proposing the means, tools and solutions that can be used to overcome these challenges. In addition to studying the fields of cooperation between Arab institutions, the Global Alliance of National Human Rights Institutions, Arab Network's partners and all stakeholders.

The first session of the workshop chaired by Mr. Issam Younis, President of the Arab Network for National Human Rights Institutions, dealt with "the international general framework of the sustainable development goals and spreading culture of human rights", during which working papers were presented by Mr. Mohamed Al-Nsour, Head of the MENA division at the High Commissioner for Human Rights, Mr. Akram Khalifa, representative of the United Nations Economic and

Social Commission for Western Asia "ESCWA", and the representative of the High Commissioner for Planning and the National Human Rights Council in Morocco, as a representative of the Arab Network. While Sultan bin Hassan Al Jammali, Executive Director of the Arab Network, chaired the second session entitled "The Role of National Human Rights Institutions: Experiences, Best Practices, Lessons Learned", during which the experiences of the National Human Rights Council in Morocco and the National Council for Human Rights in Algeria were reviewed, in addition to the experience of the National Center for Human Rights in Jordan and the National Council for Human Rights in Egypt.

The third session came under the title "Partners' cooperation frameworks with the Arab Network to implement the programs of member institutions at the

Collaboration Frameworks of Partners with the Arab Network in Qatar

country level" chaired by Mr. Aqil Jasim Al-Mousawi, President of the High Commission for Human Rights in Iraq. The session covered a package of working papers presented by Mr. Abdul Salam Syed Ahmed, Director of the UN Human Rights Training and Documentation Center for South-West Asia and the Arab Region, Mr. Abdul Basit bin Hassan, President of the Arab Institute for Human Rights "Tunisia", Mr. Akram Khalifa, representative of the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia "ESCWA", and Mrs. Mais Al-Attiyat, representative of the United Nations Development Program, "Working Group on Elections". The fourth session was chaired by Mr. Mohamed Al-Nsour, Head of the MENA division at the High Commissioner for Human Rights. " Presentation of challenges and needs in general according to priorities in addition to spreading culture of human rights and implementing and following up the implementation of the sustainable development goals, with the identification of programs that the network will participate in implementing at the country level along with the member institutions". During the session, the experiences of 14 national institutions were reviewed, namely, the National Committee for Human Rights in Comoros – the National Human Rights Council in Morocco - National Center for Human Rights in Jordan – the Oman Human Rights Commission – the National Human Rights Committee in Qatar – the National Human Rights Committee in Djibouti – the Independent Commission for Human Rights in Palestine – the High Commission for Human Rights in Iraq – the National Council for Human Rights in Algeria - the National Human Rights Commission in Sudan – the High Commission for Human Rights in Tunisia – the National Commission for Human Rights in Lebanon – the National Council for Human Rights in Egypt – the National Commission for Human Rights in Mauritania. The workshop was concluded with the fifth session during which the final document of the workshop was presented and discussed.

It is worth noting that the workshop came after many activities organized by the Network within this framework, the most recent of which was the international conference held on 26 and 27 June 2019 in Sharm El Sheikh, which came out with important recommendations to achieve the goals of sustainable development directed to governments, national institutions, the Arab Network for National Institutions, and the international community.



ANNHRI Executive Director meets with Somalia's Minister of Women and Human Rights



Doha, 16 February 2020

Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, ANNHRI Executive Director, met with Somalia's Minister of Women and Human Rights Ms. Deqa Hagi. The meeting was in the margins of the international conference of "Social Media: Challenges and means for promoting freedoms and safeguarding activists". The conference was held at Doha from 16th – 17th February 2020. The executive director welcomed Ms. Deqa Hagi, asserting that, the Network is prepared to collaborate with the Somalia's Ministry of Women and Human Rights. This collaboration is for disseminating and consolidating a culture of Human Rights in the Republic of Somalia. In turn, Ms. Hagi appreciated the interest of the Network General Administration to collaborate with Somalia's Ministry of Women and Human Rights. The Minister also presented the last updates regarding establishing a National Human Rights Institution in Somalia. At the end of the meeting, the Minister extended her gratitude for the Network's Role and efforts excreted to disseminate and consolidate a culture of Human Rights in the Arab Region.

ANNHRI Executive Director holds separate meetings with the leaders of Member NHRI



Dr. Fadi Gerges, President of the National Commission for Human Rights in Lebanon



Ms. Horreyya Ismail Abdel Mohsen, Head of the Sudanese National Human Rights Commission



Mr. Ali Al-Baghli and Ms. Mona Al-Attya, and Ms. Ghaydaa Al-Shamali, delegation of the National Human Rights Diwan in Kuwait



Mr. Suleiman Omar Adan, Head of the National Human Rights Institution in Djibouti

The Executive Director of the Arab Network Holds Several Meetings with the Members of the Network



Mr. Aqeel Jassim al-Musawi, Head of Iraqi High Commission for Human rights



Mr. Abdul Wahab Marjana, Secretary General of the Algerian National Human Rights Council



Ms. Sitto Raghdat Mohamed, Head of the National Human Rights Institution in Comoros

Mr. Sultan bin Hassan Al Jammali, ANNHRI Executive Director, met with the members of the Network. The meetings included Mr. Aqeel Jassim al-Musawi, Head of Iraqi High Commission for Human rights, and the delegation of the National Human Rights Council in Kuwait represented by council members Mr. Ali Al-Baghli and Ms. Mona Al-Attya, and council secretary Ms. Ghaydaa Al-Shamali. As well as, Mr. Suleiman Omar Adan, Head of the National Human Rights Institution in Djibouti, Ms. Sito Raghdat Mohamed, Head of the National Human Rights Institution in Comoros, Ms. Horreyya Ismail Abdel Mohsen, Head of the Sudanese National Human Rights Commission, Mr. Abdul Wahab Marjana, Secretary General of the Algerian National Human Rights Council and Dr. Fadi Gerges, President of the National Commission for Human Rights in Lebanon.

The meetings were held in the margins of the international conference of "Social Media: Challenges and means for promoting freedoms and safeguarding activists". The conference was organized by the National Human Rights Committee (NHRC) at Doha from 16th – 17th February 2020. ANNHRI Executive Director welcomed the participating delegations from Network members in this conference. He asserted that the ANNHRI has a role to play in supporting member national institutions, in order to enhance its capacity and further the capabilities of its associate members. Al Jammali proposed during these meeting a number of recommendations and proposals to face challenges and meet the needs of each institution in its State. In turn, the heads of the delegations presented the last updates in their respective States. They also praised the Network efforts for supporting all member institutions, as well as, thanked the ANNHRI Executive Director for all the recommendations presented to face the challenges of each institution.

Omani Human Rights Commission celebrates the global Human Rights Day



Al-Hosni: We addressed more than 130 topics in 2019 by means of monitoring and receiving reports



The Omani Human Rights Commission Celebrates the global Human Rights day under the sponsorship of H.E. Sheikh/ Abdul Malek Bin Abdullah Al Khalili, Minister of Justice. The celebration was also attended by a number of high ranking, honorees and noble individuals, and was held in the hall of the Public Authority for Civil Aviation.

During his speech at the celebration, H.E. Sheikh/ Abdullah bin Shwein AlHussaini, chairman of the Omani Human Rights Commission declared that the commission prides itself with its achievements ever since its establishment by virtue of the Higher Sultani Decree no. 124/2008. H.E. noted that the commission relies on all its objectives, competencies, and responsibilities to serve the Human Rights causes for the citizens and residents prospering on the Sultanate soil. H.E. also referred to one of the main updates for the commission during this year, the issuance of the Higher Sultani Decree no (29/2019) designating the chairman and members of the commission for its fourth period.

As for the Human Rights matters in the Sultanate, the honored Sheikh, Head of the commission, stated that: During the year 2019, the commission handled more than (one hundred and thirty cases) through various reporting and whistle blowing channels, where these reports types varied to cover civil, economic and social matters. The commission endeavored to the limit of its competencies to process these matters and find the adequate solutions in coordination and cooperation with the competent authorities that are appreciated to the utmost. Moreover, the committee



A Documentary shows Sultan Qaboos' efforts in the field of Human Services

updated its web site and activated its online accounts to enhance communication and improve interaction with the all members of the community. The committee also designated a new hot line to record voice reports; the new hot line number is (1970) to refer to the mighty history embedded in the minds and souls of all living on the Omani turf, the year where the dawn of the blessed renaissance broke.

The committee chairman added: Field visits were conducted to some of the sites in coordination with the departments concerned with Human Rights, most notably the "Central Prison" in Samail, some of the detention facilities of the Omani Sultani Police, the nursing home, the juvenile rehabilitation facility affiliated to the Ministry of Social Development, Al Masarra Hospital affiliated to the Ministry of Health. The chairman noted that the committee participated in supervising the Shura Council elections for its ninth session, where the supervision works were conducted through visits made to most of the election centers for Shura Council.



Al Husaini also referred to the Human Rights awareness aspect, as several events, seminars and workshops were organized. Among these events, the "seminar on combating human trafficking" in cooperation with the National Committee to combat human trafficking in the Ministry of Interior, and the workshop on "the sustainable development objectives and human rights" in cooperation with the Regional Office of the High Commissioner for Human Rights in Beirut.

As for the international activities, the committee chairman stated that: The committee participated in all international conferences and seminars held by various Human Rights Institutions. Among the said Institutions and most notably the Global Alliance

of National Human Rights Institutions in Geneva, the Asia Pacific Forum, the Permanent Arab Human Rights Committee of the Arab League, and the Arab Network for National Human Rights Institutions. The committee also monitored and handled all subject matters and international whenever Human Rights cases were involved in the Sultanate, consequently coordinating in such regard with the relevant authorities, and thereafter responding to these report according to facts that reflects the reality of Human Rights in the Sultanate.

During the event, "The Human in the Mind of the Sultan" film was showed. It presents some of the efforts of the Sultan Qaboos bin Said bin Taimur - may Allah rest his soul in peace - in The Human Rights service field. The Great Sultan Qaboos bin Said indeed took good care of that, as he had visions and dimensions to his thoughts regarding the Human, in individual and collective. The aforementioned in all witnesses a great leader, who dedicated years of his life, thoughtful nights, and a lot of services giving for the human to live joyfully in security and prosperity keeping their rights safe and sound of any harm. The Omani Human Rights Committee is always honored by documenting and monitoring some of the shapes and colors of the greatness of the mind, care, and giving of the leader of the Modern Oman Renaissance. The vision of the leader always revolved around one particular base. "The Human".

Oman Human Rights" The Committee Continues its mission to spread the culture of the Human Rights for the members of the community



Conducting field visits to watch over Human needs and to respond to the related issues

The National Human Rights Committee in the Sultanate, exercising its responsibilities, interaction and effort in securing the Human Rights and keeping it in such high standard, organized a number of field visits; where a delegation chaired by H.E. Sheikh/ Abdullah bin Shwein AlHussaini, the Chairman of the Committee, visited the "Central Prison" in Samail; this is among other planned visits conducted by the committee to the prisons and detention facilities in various governorates of the Sultanate. The delegation included members of the Committee, in addition to some of its competent directors and employees.

At the first few moments of the visit, the Committee delegation was received by Colonel/ Abdullah bin Mohammad AlMuhrezi, The General Director of the prison facilities. The colonel greeted the delegation and confirmed that the administration of the prison is in full abidance with the main principles and rules for the fair treatment of the prisoners, applying all international conventions of the relevant Human Rights rules. The colonel added with a visual presentation covering the

services provided to the inmates, including health, educational, legal, physical training, entertainment and hobbies services. He also presented to the delegation a part of the health care services provided for specifically ill prisoners; these services starts normally with the preliminary medical examination for each inmate and providing vital tools to serve those in need among the inmates covering the treatment for addiction, make available therapy sessions through groups of therapy counselors, care provided for the children of female inmates that did not surpass 2 years of age, as well as services provided for the immunodeficiency disease patients. Moreover, services are provided for those of unsound minds, emergency cases treatment and general services that cover all the health needs of the inmates. As for the educational services, the General Director for the prisons stated that the completion of basic education is guaranteed in coordination with the Ministry of Education, through providing the basic curriculum, stationary and whatever needed to complete the public diploma certificate.

In light of all these efforts, a committee delegation visited The Social Care Home in Rostak affiliated to The Ministry of Social Development, and reviewed the

The Visits covered Penitentiary Department and Social Welfare Homes

services provided to the guests. The committee visited the facilities of the Home, and met with the elders, (45) individual of men and women. From the other side, a team from the Omani Committee for Human Rights - Juvenile Matters Department in al Khu'eir affiliated to the Ministry of Social Development in order to monitor the services provided in the Juvenile department, including the physical, psychological, social and educational aspects. Also it is being monitored the procedures conducted upon receiving the juvenile and the provided daily activities program. During the visit, the team met up with the Director of the department and the functional staff. The director greeted the team and provided a presentation of the administrative sections within the Home. Thereafter, the team made a field visit in the Home and got more acquainted with its facilities that had classrooms and the library that create a space of learning and acquiring knowledge and culture. The team observed the technological devices provided to the guests using the latest software in addition to a gym and the Plastic Arts Room.



The National Human Rights Institution launches a training program in the field of Human Rights for Media professionals



The Program involved a number of Media and Human Rights Lectures



The National Human Rights Institution launched a training program of the application of Human Rights for a number of media professionals in The Kingdom of Bahrain representing various local media resources, also representing the Civil Society Organization for media, in addition to a number of college students. The training was conducted in Isa Cultural Center in the area of "Algufair".

The training program included lectures and training courses covering the subjects of the Human Rights and Media; where the counselor/ Mohammad Fze'e, member of The Arabic Human Rights Committee, provided an introductory lecture regarding the national, regional and international mechanisms for supporting and protecting Human Rights. Also, Dr. Lulwa Budalamah, Advisor for the Ministry of Information Affairs, provided a lecture about the media efforts in establishing the principles of Human Rights. From the other hand, Dr. Adnan Bumte'e, Assistant Professor of Political Information Media in the University of Bahrain referred to the Right of Privacy and the standards for exercising the Freedom of Speech and Expression Rights.

The program, which is included in the competencies of the National Human Rights Institution in the field of supporting and establishing the Human Rights Culture through conducting lectures, training courses and seminars for all segments of the society in subjects related to Human Rights, targeted the development of the abilities of the media professionals in handling Human Rights Cases, sharpening their tools in processing these cases through visual, audible, read and digital content, in addition to create strategic partnerships with the Media.

The National Institution organizes an event with the theme of "Child Rights" for pupils of "AlFalah" Schools

The event is in commemoration of the kingdom joining the Convention on the Rights of the Child 27 Years ago

With 27 years elapsing since the accession of the Kingdom of Bahrain to the Convention on the Rights of the Child, and after 30 years elapsed since the adoption of this convention by the United Nations General Assembly, The National Human Rights Institution organized an awareness event covering the Right of the Child in the primary education in "AlFalah" private schools, confirming its efforts in promoting and supporting the Human Rights Culture among all segments of society. During the lecture, Mrs. Fatima Al Tarif, head of the Training and Education Department, accompanied by Mrs. Mariem Siyadi, administrative officer of the department, presented an introduction for the main principles contained in the Convention on the Rights of the Child and the Bahraini Child Law. The lecture was presented in a very simplified and fluent fashion that targets the confirmation of the material presented comfortably, nevertheless, practical activities were conducted using educational games to ensure the concepts of the Rights of the Child among the pupils and Coloring Note Books of the literatures of the Institution were distributed containing the edition for the Rights of the Child and the Universal Declaration on the Rights of the Child.



It must be noted that this event is made in light of the social partnership of the National Institution, executing the established strategy and work plan that targets raising awareness of the principles and concepts of the Human Rights for all segments of the society.

The National Human Rights Institution organizes event of the Environment Awareness Bus in cooperation with the Capital Secretariat and The Ministry of Education

Promoting the Right of Environment for being associated with the Right of Life

The National Human Rights Institution, seeking the promotion of the Human Rights Culture in the Kingdom of Bahrain, organized "The Environment Awareness Bus" in cooperation with the Capital Secretariat and the Ministry of Education; as the this event targets promoting the Environmental Rights through encouraging participants to maintain the environment to achieve its safety, the thing that is considered one of the requirements of human rights, as it is fully linked with the rights to life, health and food.

Throughout the event that extended to two consecutive days for the Primary Education in Abu Bakr AL Sedeek Boys School and Al Nabih Saleh Girls School, where both Mrs. Fatima Al-Tarif, the head of Training and Education Department, and Mrs. Mariem Siyadi, administrative officer for training and education in the Institution, presented an introduction for the effort of the National Human Rights Institution in promoting Human Rights in the Kingdom and, specifically, The right to live in a sound environment. From another part, Mr. Sadek AlHalwahi, from the Capital Secretariats, presented a summary regarding the importance of recycling and the perfect solution for waste management.



This event comes in a package with all events and training course organized by the National Human Rights Institution in cooperation with various authorities and official institutions in effort to execute its strategy and agenda in promoting and supporting the Human Rights in the Kingdom of Bahrain.

Celebrations of the International Human Rights Day 2019

Lazhari: the participation of youth in the field of Human Rights expedite establishing the "Rule of Law"





The National Council for Human Rights in Algeria organized a seminar to celebrate International Human Rights Day, which held the theme for this year "The Youth defends the Human Rights". This celebration was attended by the chairman of the constitutional council, ministers, the general director of national security, representatives from the parliament and the diplomatic corps in Algeria, the academic and faculty authority, as well as the civil society organizations.

The celebration was launched with the presentation of a visual clip of the messages of Mr/ António Guterres, the Secretary General of the United Nations, and Mrs/ Michelle Bachelet, the Human Rights High Commission, in celebration of the International Human Rights Day 2019.

In his speech, the president of the National Council for Human Rights, Mr/ Buzeid Lzhari, stated that: "The youths involvement in Human Rights field will definitely increase the pace of establishing the Rule of Law, free of all discrimination, corruption and Inequality opportunities. This initiative reflects the strong slogans created by the blessed movement ever since last 22n of February".

Mr. Lzhari mentioned the effort of the Youths in eruption of the Algerian Independence War, pointing out that the Youths nowadays is leading the anti-corruption movement, driven by the fact that "corruption of vital departments in the country expels Human Rights out of these departments for good."

While the Chairman of the National Council for Human Rights noted that the National Human Rights Institution in Algeria will work on "the recognition of youths and their different organizations in order to lift their capacities and capabilities in promoting and supporting Human Rights, as well as enable them to engage in engineering the general political concepts and promoting democracy and partnership." He also confirmed his obligation in provide support to the country in the field of Human Rights by always watching and keeping the international standards for Human Rights, which all are approved by Algeria, as well as ensuring that these standards are being applied in dealing with citizens and residents.

The Minister of Communication, spokesperson for the government and Minister of Culture in delegation, Mr. Hassan Rabhy, referred in his speech to "The perseverance of Algeria in respecting Human

Rights, as the promotion of these principles is considered to be of the main policies adopted in the internal regulation system, and in all its international relation. Human Rights are being followed in fulfillment of the country international obligations". He also noted that the celebration of this day in Algeria come in synchronization with a national event of specific importance, the success of the Presidential Elections on the 12th of December 2019; considering that: "one of the main aspects of Human Right corner was clearly applied and fruitful in this fateful elections, through the protection of the Freedom of Speech and Expression Right, a main pillar in the Human Rights blueprint".

Maya: the African Charter is an effort in response to develop the African youth institution and legal-wise

As for the efforts of Algeria in promoting and supporting Human Rights, Mr. Rabhi praised the concern of Algeria in "establishing overall Human Rights perspectives, to vary between the national legislations and its development, ratification of international conventions, as well as establishing the institutional entities and including the Human Rights Culture in various education literatures".

In the same sense, Mrs. Sahli Fadel Maya, Delegate of the African Commission on Human and Peoples' Rights, praised the initiative of the National Council for Human Rights in celebrating this special day. This day relies on shedding light on the capabilities and capacities of youth in defending Human Rights. The delegate also presented the legal framework of the African Mechanism, specifically, the African Youth Charter; which is considered essentially as "an institutional and legal response to the development and empowerment of youth in Africa." From another part, the coordinating ambassador residing in the United Nations Organization in Algeria, Mr. Erik Opherfest, confirmed that: "Algeria delivered to the benefit of youth to fulfill the objectives of the sustainable development", referring to a major leap forward resulting from the report provided in last July, the first national report of its kind, that clarifies the "major" progress, specifically, in cases regarding the Health, education and Social Protection.



The national council honors the late activist "Mohamed Kamal Razaak" in the presence of his family

Opherfest also mentioned that: "According to this report, Algeria is considered to be one of the States of developed sense of Human Rights ranking 82 out of 189, and leading the African countries.

It is also worth mentioning that the second part of this seminar was dedicated to honoring the late Human Rights Activist/ Mohammad Kamal Razak Bara, while the ceremony was attended



by the members of his family in his honor.

During the said ceremony, a documentary was played covering the career of the late, and then the Chairman of the National Council for Human Rights launched the honoring events, starting his speech referring to the righteous line the late walked as a defender of Human Rights, expert in the security matters and an impeccable diplomat. The Chairman of the National Council for Human Rights also clarified that the late served in a lot of positions and capacities in the institutions of the State, including but not limited to, the chairman of the National Observatory for Human Development (ONDH) in the nineties' of the previous century. It is also worth noting that he was also a member of the African Commission on Human and Peoples' Rights affiliated to the Organization of African Unity, which he was also later its chairman; in addition to supervising the task force for aboriginals and indigenous communities. The late/ Kamal Razak Bara also served as the ambassador of Algeria in Tripoli/ Libya from 2011 till 2004, to be designated thereafter directly as a consultant in the Presidency in 2005. The Chairman of the National Council for Human Rights also confirmed that the late marked his print to eternally rest faithful to motherland, and also marked his continuous dull effort to grow in his Human Rights field of activity.

The National Center for Human Rights organizes a conference on The Supervisory Bodies-Focused: "Obstacles, Challenges and Solutions

Burayzat: Achieving goals relies on building an integrated and balanced democratic model



The National Center for Human Rights held a conference under the title: The Supervisory Bodies: "Obstacles, Challenges and Solutions" under the sponsorship of H.E. Dr. Kamel Abu Gaber PhD., in Aman during the period 20 - 21 - July 2019. The conference was attended and participate by the Supervisory bodies, institutions and authorities working in Jordan (The Constitutional Court, Parliament, Honesty and Anti-Corruption authority, the Election Independent authority, The Public Food and Drugs Institution, Accounting Bureau, The Institution for Standards and Specifications, Independent Experts and the National Center for Human Rights).

For two days, it was discussed in the conference the most significant challenges and obstacles that diminish the performance of the supervisory bodies that are obliged, by law and fact, to find solutions for challenges and obstacles they face, through legislative framework and monitoring systems that facilitate the obstacles that face the administrative institution and authorities within the community.

At the conference launch, the general representative of the National Center for Human rights, Dr. Moussa Brizat, said: Achieving targets relies on the comprehensive and balanced democratic scheme, the political variation and the existence of effective supervisory mechanism within the State, considering that monitoring the performance of the government is a main pillar to achieve democracy and protecting, sustaining and maintaining multiplicity.

He continued his speech adding that the successive governments prepared and adopted a lot of National Strategies and public regulations in various fields, and a lot of these regulations trespassed essential rights belonging persons or large segments of the citizens, while the successive parliaments failed to hold a specific government, or any of its officials, accountable.

Brizat clarified that the center is undergoing the same problems and circumstances that these National Supervisory Bodies are suffering, i.e. a lot of obstacles and challenges. One of the main obstacles is dealing with violations related to the security matters and drafting or amending legislations that prejudice with the objectives of the Center.



At the end of the conference events, the participant recommended the following:

- Activating the role of the Supervisory Institutions to overcome the obstacles that limit its ability to exercise its activities, especially, in the Anti-Corruption field.
- The necessity to amend the Election Law and making the political reformation and amending the internal regulations for the parliament.
- Activating the role of the Public Food and Drug Institution in achieving the food and drug security, as well as the amendment of the Food and Drug Law to avoid the problems that might imply risk on the life of the citizens.
- Granting accountants in the Accounting Bureau the full immunity, and reconsidering the legislations limiting its abilities, in addition to recruit the fine capacities among the employees of the Bureau, and empowering the results of the work report of the Accounting Bureau.
- Providing financial support to the center that matches its targeted objectives, and establishing branches of the center in governorates.

The "National Council for Human Rights" statement regarding the celebration of the International Human Rights Day

Fayek: The Universal Declaration of Human Rights represents a quantum leap, as it is issued under an international will





Mr. Mohammad Fayek, the Chairman of the National Council for Human Rights urged the International Community of the necessity of making intervention and mobilizing efforts to achieve peace and stability in the Middle East, the most controversial area in the world.

He added in another press release during the celebration of the International Human Rights Day: There is no other area that needs security and stability as our own. He noted that Israeli violation and practices against the Palestinian people, and the unfair settlement and its legalization in occupied lands classifies Israel as the worst example of racial colonization, even worse than the South-African discrimination regime in the Nineties of the previous century.

Mr. Fayek also referred to the fact that the Universal Declaration of Human Rights is considered to be a major mile stone, as it was established from the mutual international will, nevertheless, there is still more progress to achieve, as the terrorism and extremism is imposing increasing challenges, in addition to armed conflicts and disputes.

He concluded his press release saying that Egypt is witnessing a remarkable progress in the fields of Human Rights. He referred to the amendments made on the Civil Societies Law, the Syndicates Law, and the Law on the Rights of Persons with Disabilities, all the aforementioned acts are considered to be a major leap, and nevertheless, there is still a long road ahead in this field.

It is also worth noting that this celebration held by the National Council and participated by the Council's partners including: the Egyptian Organization for Human Rights and Kemet Boutros Ghali Foundation for Peace and Knowledge. The celebration was attended by an elite of the State High Rankings, parliament representatives, previous Ministers, Researchers, University Professors, representatives from Human Rights related Organizations, Approved Representatives of Foreign Countries and The Arab Network for National Human Rights Institutions.

The Chairman of the "National Council for Human Rights" receives the delegation of the African Mechanism to conduct a Peer Review procedure



The visit aimed for voluntary review of the self-assessment report

Mr. Mohammad Fayek, the Chairman of the National Council for Human Rights, stressed on the vitality of the role of the African Mechanism in effort to conduct a Peer Review. Using this tool supports the effort targeting the sustainable development sought by African Countries for the benefit of its own people. This was part of the meeting held with the African Mechanism Delegation for Peer Review, chaired by Prof. Ibrahim Gambari, Chairman of the Eminent persons Committee in the Mechanism and the Former Minister of Foreign Affairs of Nigeria, attended by the ambassador/ Ashraf Rashed, the Chairman of the National Committee for Peer Review. Mr. Fayek presented the efforts of the Council in promoting and supporting the Human Rights Culture, considering it is an Independent National Institution, stressing on the historical and strategic importance of the Egyptian-African relations, and the proud roots of Egypt in Africa, as well as the importance of cooperation among African Countries to face the challenges in the way of achieving sustainable development and progressing for the public benefit of African People. Gambari also expressed his appreciation to Egypt for the efforts the country is making as a pivotal state in Africa, saying that he has visited Egypt in the past several times in the past. He also addressed the fact that the Committee visit targets conducting the voluntary Peer Review procedures in order to complete a self-evaluation report by the next Summit of the Mechanism planned to be held in the Work Agenda of the African Union Summit in Addis Ababa next February.

Concurrently with the Celebration of the International Human Rights Day the Inauguration of the National Commission for Human Rights Branch in Sudan, Southern Kordofan

Holding two workshops to present the tasks and objectives of the Sudanese Commission



The National Commission for Human Rights In Sudan celebrated the International Human Rights Day 2019, which corresponds with the Date of the Universal Declaration for Human Rights by the United Nations General Assembly in the year 1948. The Celebration theme was (Youth Defending Human Rights). The inauguration of the branch of the National Commission comes in package of the execution of the National Commission for Human Rights strategy in Sudan. The main target of his commission is to spread Human Rights Institutions in all Sudanese States, specifically, area affected by conflicts, in order to promote the Human Rights Culture and to be able to inaugurate Human Rights Bureaus in all the rest sectors. The Commission chose Kadikly City, the capital of Southern Kordofan state to chair the sector which includes also the two states of Northern and Western Kordufan, all in concurrency with the inauguration of (Kadikly) office.



The National Commission for Human Rights referred to the fact that several programs are included in the International Human Rights Day events throughout the 25th and 26th of December 2019. The agenda included the organization of two workshop aiming to introduce the National Commission for Human Rights, and a program to visit various Churches and the IDP camps, as well as meeting with a number of official bodies related to Human Rights and also some political authorities in the State, all of that is targeted to confirm the importance of the Commission and its pivotal effort.

It is also worth mentioning that several bodies participate in sponsoring these programs, most notably the Sovereignty Council of Sudan and the United Nations Development Program UNDP, the official commission partner, in addition to Southern Kordufan Government headed by its assigned Mayor and the Secretariat of the Government. These partners are appreciated for their efforts that directly contributed to the success of these celebrations.

On the sound of drums and brass instruments performing folkloric dances, gatherings from Kadukli City came to the Headquarter of the Commission to attend the Celebration of the inauguration of the Commission's office in Kordufan Sector. There were many shows performed by folkloric and cultural groups. Upon the arrival of the Head of the Commission and her accompanying delegate, the inaugurated the Commission Branch and toured the Headquarter. Rear Admiral/ Rashad Abdulhamid Ismael, the assigned Mayor of Kordufan, cut the Ribbon, then made a tour in the Headquarter and stopped at the included exhibition to introduce the Visitors of the tasks of the Commission and its activities presented on a number of publications and papers. The gathering moved thereafter to continue the program in the attendance of a number of officials, including the representative of the Mayor of Kordufan State, the district attorney and security committee chairman of the state, representatives of various regime bodies, general managers and sector directors in Ministries, executive managers of Municipalities, Commission secre-

tariat, representatives of the Civil Society Organizations, the Senators of the National Administrations in the State and the media.

Governor of South Kordofan: The Province is proud of Opening a branch of the commission

In his opening speech, the assigned Mayor of the State, Rear Admiral/ Rashad Abdulhamid Ismael expressed his joyfulness of this inauguration, especially for choosing Kadkli City as the Headquarter for the Great State of Kordufan, the thing that makes him proud to the utmost. He also said: Human Rights were invoked by Islamic and Christianity Religions, pointing out that the Country of Sudan has signed several conventions with regard to Human Rights. He urged promoting this convention culture to all citizens through organizing seminars and workshops, confirming that: the Government of the State will seek to supporting the Commission in its tasks throughout the current Peacekeeping Operations and the social interaction through the participation of Sheikhs, Princes and Mayors, while everybody is waiting for the results of the negotiations in Guba City - during the time of the issuance of this document - hoping that peace would spread around all Sudan.

From another part, Mrs. Hurriya Ismael AbdulMohsen, the Head of the National Human Rights Commission in Sudan greeted all the attendees for the Holidays and the Independence Day Celebration. She expressed that we are receiving a new transitional era that paves the way for a balanced democratic regime, which guarantees the main principles and values that are essential for the establishment of the desired democracy. However, she detailed these principles and values, as she included in the definition the Universal Human Rights Declaration 1948, in addition to the enhancement made on this declaration including the conventions on Civil, Political, Social and Cultural Rights 1966. This group of enhancements dedicated a large pool of Political Rights and an extent of Civil Liberty based on the righteous democracy schemes. Form another part, she evoked the sovereignty of law and the respect of Human Rights, saying that these are the requirements that have to be met in the next phase in order to achieve the desired peace, she is quoted: when we invoke Human Rights, we are revolving around a set of standards of Human Rights that are provided to everyone without regard to their nationality, race, the color of skin, original, or place of residence, she also referred to the fact that the Commission is considered the vital link between the State Bodies and the Civil Society Organizations, while it is also the guardian watch over the fulfillment of the State's international obligations set out in the International Treaties and Conventions.



The Secretary General of the Government, the Chairman of the Higher Committee of the Inauguration, Mr. Yusuf Ibrahim Bla greeted the attendees saying: This is a day to mark, the inauguration of the National Human Rights Commission in the Great States of Kurdofan. He noted that this inauguration is considered to be a major leap in the protection of Human Rights, breaking the chains of fear, the tyranny of the rulers and the prevalence of law.
From another part, the Commission's Director of State Matters, the Chairman of the Executive Committee of the inauguration, Mr. Mo'az Abu Bakr AlRefae'i: All Devine Religions granted Humans Great Rights and privileges, while the development and progress of countries nowadays are measured by the extent of the practical application of Human Rights, accordingly, the Commission has carefully walked this path considering it a main strategic target to elevate and promote Human Rights Culture.

Concurrently with the Inauguration of the Human Rights Office in Kadikli State... the National Commission organizes educational workshops for Civil Society Organizations, the Regime Forces and Governmental Mechanisms

Two Workshop is about the commission's role and the criterion of accepting complaints

Concurrently with the inauguration of Human Rights Office in the State of Kadikli, and the International Human Rights Day Celebrations, two workshops were organized (Educational and Conversational), held in the Hall of the Legislative Council, having in subject (Standards and Procedures to receive reports in the Commission). This workshop targeted the Civil Society Organizations, with (70) participants represented the Voluntary Associations, the Civil Administration and the Unions, in addition the participation of The Forces of Freedom and Change alliance and the Sudanese Professionals Association. The session was chaired by Mrs. Hurreya Ismael AbdulMohsen, the Head of the Commission, and she dedicated 3 papers to introduce the tasks and competencies of the Commission, and some aspects regarding the Economic, Social and Cultural Rights, as well as how to receive reports and all related procedures.

In the second day the conversational workshop was held, having in subject "The National Human Rights Commission - Tasks and Competencies", in the headquarter to the Southern Kordufan State Government. The event was attended by (50) participants among the various representatives of regime authorities, general and sector managers in the Ministries, executive managers in the municipalities, The Forces of Freedom and Change alliance, the Sudanese Professionals Association and media professionals.



The attendees participated through providing interventions and questions regarding the independence of the Commission and its role regarding the Rights of the Child, Freedom of Speech and Expression, Media and other Human Rights Filed related subjects. Through the comments provided, it has been clarified that the cooperation between the Government and the Commission shall never influence the Commission's decisions, and it is also essential that the Government funds the Commission and provide support whenever needed without influencing its decisions. The Commission is preparing the data, which has a great moral effect in addition to preparing the reports. Regarding the Rights of the Child, next to the Commission there are units allocated to protect the Family and the Child, a court for Juveniles where a lot of matters are considered and studied according to the provisions of the law. The Freedom of Speech is guaranteed, no one is ever limited from expressing his mind unless his expression implies abuse, where laws and regulations must be considered in exercising all rights.

The second ordinary session of the General Assembly ratifies the annual report of the National Human Rights Council, and consider a package of other significant subjects



The Annual Report includes Human Rights status for 2019



The General Assembly of the National Human Rights Council in its second session, held from 6 to 8 of March 2020, ratified the draft of the annual report of the council regarding the Human Rights Status during 2019, a draft of memorandum covering the new development model, the draft for the subjective reports regarding the social events in 'Grada' and the subjective report regarding the protests in "AlHssaimeia".

The Council's annual report includes the Human Rights Status during 2019, which was ratified by the General Assembly unanimously. It had 7 main points, regarding the Human Rights Protection, promoting the Human Rights Culture, the interaction with the legislative bodies, Human Rights and the Media, cooperation and international affairs, the results of the execution of the recommendations of the Equity and Reconciliation Commission and the National Mechanism to Promote Human Rights Protection.

Soon enough, the draft of the vision of the council regarding the new development model will be announced, under the title "the Actual Application of the Rights and Freedom", and it will be provided to the competent committee in the development model.

Moreover, the member of the General Assembly discussed the draft of the subjective report regarding the social events in "grada", and they have approved it unanimously. Recommendations were issued to publish the draft as soon as possible. The General Assembly also approved unanimously the report of the council regarding the protests in "Alhssaiema" and published it on the website of the Council.

It is also noted that the General Assembly of the National Human Rights Council approved unanimously the internal regulations of the council the strategy of functioning, and the draft for the budget 2020, during the first ordinary session held on Saturday 21 September 2019 in the Headquarter of the Council in Rabat. During this session, the council gathered all its structural form.

The National Human Rights Council in the 26th session of the International publishing and Book Exhibition: "1990 - 2020: A Persistent Effort in the Actual Application of Rights"

The council suite at the exhibit hosted around 40000 visitors.



The National Human Rights Council participated, for the ninth consecutive time, in the events of the 26th session of the International Book Exhibition which was held this year from 6 to 16 February 2020 in Casablanca. The activities conducted by the Council in this session shared with the visitors of the Council Hall in the Exhibition details of a three decades efforts since the establishment of the Council. These activities created a space to make discussions and advocating Human Rights, with the participation of a group of National and International Activists.

In the light of the above, the Council Hall was equipped to guarantee the accessibility of the Handicapped, Special Needs Individuals and Sign Language presentation. The event gathered around 40 thousand visitor, 87 activities organized by more than 140 activist, some 60 activity organized by the Council itself, 27 are self-organized by non-governmental organizations, in addition to 50 interactive and entertainment activity organized to the benefit of more than a thousand Child, among them 220 child that came from different destinations around Morocco to organize creative and artistic activities revolving around Human Rights.

The hall also sheltered seminars and workshops that created circles of discussions revolving around the implementation of Human Rights and analyzing the updates, challenges and the boundaries connected with the practices of different Human Rights fields. In light of this, we note the outstanding meeting regarding "the Transitional Justice, from curring the violations to enforce rights constitutionally" with the participation of Mr Fabien Salvioli, the Special Rapporteur for promoting the truth, justice and ensure non-repetition of violation, who visited, accompanied by the Head of the National Human Rights Council, Mrs. Amena BuA'yash, the graveyard of the victims of social events of 20 June 1981 in Casablanca, and offered a lecture, in the University of AbdulMalek Alsa'adi in Tangier, about the contemporary challenges facing the transitional justice, and this lecture was attended by a great number of students and researchers.

In addition to the above, the Council dedicated a space in the hall to exhibit more than 160 version that caught the attention of the visitor who wandered around it. The exhibited items were distributed to cover seventeen subjects, most notably: the transitional justice, the criminal legislation, the individual freedoms, the comment on the elections, the groups rights (Rights of the Child. Women's Human Rights, education and Human Rights, Foreigners and their Rights, Individual with Disability Rights, Incarceration Facilities, Health and Human Rights ...), in addition to honoring and celebration a number of Human Rights Activists.

The High Commission for Human Rights The international organizations failed to rehabilitate the children of ISIS intellectually

Al-Atwani: We Prepared projects to rehabilitate children's brains





The High Commission for Human Rights criticized some of the international organizations for failing the rehabilitation program for the "Children of Isis", and means to integrate them in the society once again.

The member of the Commission, Zidan Khalaf Alotwani, pointed out that the Human Rights Commission has already prepared projects to clear out the minds of the children of Isis, as they have suffered a lot from watching the acts of these criminal militias. These Children are like Time Bombs, we have to hear their thoughts to avoid their eruption in the future. Alotwani also said: the consecutive crisis suffered by Iraq limited the implementation of these programs, discouraging some of the international organizations, within and outside Iraq, stating that the Commission offered them these projects, but they failed to show some support and ditched the Commission. These organizations only interacted with the Commission over the Media with no actual interaction.

He added: The program targeted the rehabilitation of the Children of Isis to integrate them once again in the society, and alternate rotten ideas, and criminal thoughts that were planted in their heads from these criminal militias. Their integration will remove their continuous feeling of isolation, especially since they are below the penalty legal age of 9 years.
Alotwani expressed his hope that this specific education these children are going to undergo is going to have positive results, letting them enter normal schools with their peers of other children, after confirming their goodwill toward the society. He considered that is a controllable matter that normally happens in the societies that are affected by the dominance of Isis Militias over some governorates in Iraq 2014.

Alotwani also referred to the fact that these children are now in the prisons with their mothers, only a few joined inactive terrorist groups, others are still in the IDP camps, or returned to their original homes. He recommended to the Ministry of Interior to issue ID cards for some of these children as a project adopted by the UNICEF Motherhood and Childhood United Nations organization.

The Human Rights Commission signs a Memorandum of joint cooperation with the Iraqi Lawyer Syndicate

The Statement is within the commission's plan to build bridges with the Institutions, Organization and Syndicates to cement Human Rights Principles



The Higher Human Rights Commission and the Iraqi Lawyer Syndicate signed a memorandum of cooperation to promote awareness of Human Rights Cases, Law and Legislations, and the implementation of the Mutual Legal Projects, as well as defending the Rights of Detained Prisoners. The Chairman of the Higher Human Rights Commission, Dr. Akil Gassem Almoussawi, assured, during the signature ceremony attended by a number of the delegates, that signing this memorandum of cooperation with the Iraqi Lawyer Syndicate is a milestone in the Commission target to interact and cooperate with the institutions, organizations and Syndicates to establish the sound Human Rights principles within the country. He also noted that this mile stone is regarded as the basic structure to establish a sound environment that guarantees justice, social equality and promoting the Freedom of Speech and Expression, all under the umbrella of protecting Individuals Rights. Almoussawi also pointed out that this protocol works through frameworks and principles well established in Human Rights, and targets the protection violations through cooperation and coordination between the Commission and the Lawyers Syndicate. This cooperation also is very helpful since it allows comparing and matching Local Laws and Legislations with the International Bill of Human Rights.

From another part, the Chairman of the Iraqi Lawyers Syndicate praised the efforts of the Commission in protecting Human Rights and its persistent pursuit to harvest fruitful results out of the memorandum. He confirmed that this milestone will support promoting and respecting the basic principles in the field of Human Rights, especially in regard of the detained individuals in the police stations, and permit visits to the prison and detention facilities, as well as overviewing the circumstances and condition of the detained individuated and represent them in court.

Other valuable delegated board of the commission, Delegate/ Zidan Khalaf, Dr/ Fadel Algharawi, Delegate/ Thamer Alshmari and Delegate/ Hyman Baglan, blessed the signature of the memorandum to head towards an expanded collaboration that targets the establishment of centers dedicated to the promotion of Human Rights and offer protection against violations.

The memorandum signed by the Chairman of the Commission, Dr/ Akil Gassem Almoussawi, and the Chairman of the Syndicate, Dia'a Alsa'adi, included the agreement of cooperation in field of monitoring and supervising protests, exchanging reports with the same subject, and assigning a number of lawyer to represent the detained individuals from the protest at any phase during the investigations, in addition to providing legal support to the victims of Human Rights. This protocol, which also provides that it shall be considered valid and in full force from the moment its parts set their hands to sign it, had among its provisions the organization of training and development courses to employees, as well as exchanging experiences, information and consultation among the parties of the protocol.

In celebration with the International Human Rights Day The national committee organizes the exhibition “Human Rights in Islamic Culture” in Hamad International Air Port



The exhibit was opened by the committee’s vice president in the presence of a number of ambassadors



Dr. Mohammad Saif Al-Kuwari, the vice Chairman to the National Human Rights Committee inaugurated the Exhibition “Human Rights in Islamic Culture” in Hamad International Airport; part of the National Human Rights Committee celebration ceremony of the International Human Rights Day 10th of December annually.

The celebration ceremony was attended by Mrs. Mariam bint Abdullah Al’atia, General Secretary of the National Human Rights Committee, Mr. Sultan Hassan Aljammali, vice General Secretary of the National Human Rights Committee, representatives of the Hamad International Airport Administration, in addition to the honored ambassadors in the State, high ranking employees and executives in the National Human Rights Committee, national personalities of international significance, and a huge crowd of travelers in the Airport.

The International Human Rights Day Celebration for this year bears the theme “Youth Defending Human Rights”; this is the initiative of the United Nations to shed a light on the leading role of youth in the group and peaceful movements, they actually provided inspiration and hope to a better future, as well as the empowerment of youth and youth organizations to serve the cause as an motivating example to ensure and enforce the targets of the sustainable development and creating a better world through respecting Human Rights and ensuring peace and equality.

The United Nations chose this theme aiming to celebrate the efforts of youth as they are the good seeds of change, targeting also to integrate them, engage a large group of international population in the promotion and protection of Human Rights, shedding a light on supporting the youth all over the world and the combat against hate and discriminatory speech.

Concurrently with the International Human Rights Day Celebration, the National Human Rights

Committee organized "a new version of the Human Rights expo in the Islamic Culture" in Hamad International Airport. The celebration lasted 20 days, enabling thousands of the visitors of the State of Qatar, and other traveler transiting in Hamad International Airport, to view Artistic Drawings reflecting the Human Rights disciplines in the Islamic Religion. The visitors wandered around the halls of the exhibition, as they were instructed with full explanations regarding the exhibition which included creative artistic drawings with different Arabic font styles. The drawings showed Quran verses and Hadith of the Prophet directly connected with the principles of Human Rights and the Human Rights International Conventions. This initiative targets the introduction of the main principles of the honored Islamic Religion through art and supporting the dialog between different religions, civilizations and cultures.

Her Excellency/ Mrs. Mariam Bint Abdullah Al'atia, General Secretary of the National Human Rights Committee in a press release: "International Human Rights Day Celebration is an event that we should never take it lightly, it must also be sign to review the progress achieved by the State of Qatar in the field of the promotion and protection of Human Rights, and ensuring the effort of the National Human Rights Committee to continue urging the State of Qatar to complete deep reformations the fills the cup of the promotion and protection of Human Rights".

Referring to the theme chosen by the United Nation this year to the International Human Rights Day Celebrations, H.E. stated that: "The theme the United Nations Chose this year's celebration (Youth Defending Human Rights) bears a great message, urging all nations to turn their attention to the youth segments, and trusting them to promote the Human Rights Culture in all societies of the world; considering the Human Rights is originally a culture only reflected by these law and legislations, and this culture must be rooted in the society from early age and upwards targeting all society segments."



Alkuwari: The State places a great value on the youth and their role in championing Human Rights

She also noted the fact that: "the National Human Rights Committee is giving great attention to the youth segment and their vital role in defending Human Rights". She also said: "We have organized several workshops, educational and awareness seminars for the youth to educate them of the significance of Human Rights, and urge them to respect and support all Human Rights set out in the international laws and legislations.

His Excellency/ Ambassador. Omar Albrzangi, the ambassador of Iraq in the State of Qatar, stated in press releases that: "as you all know, the 10th of December 1948 was the day of the initial ratification of the Universal Declaration of Human Rights, and I highly appreciate this celebration in the State of Qatar, that triggers creativity in all fields."

From another part, His Excellency/ Ambassador. Sytchi Otsouka, Ambassador of Japan in the State of Qatar, also said that: "as you know, we offer great respect for Human Rights in Japan, and this exhibition is of great significance with all messages it bears, and it is very important to exhibit these drawings in Hamad International Airport to enable thousands of traveler coming to, or through,, the State of Qatar to see this art pieces and draw their attention to the importance of Human Rights."

Reviewing the precautionary measures implemented to limit the spread of "COVID - 19" Virus" "Human Rights" team in field visits to the incarceration facilities and detention centers

The National Human Rights Committee launched a field visit program to several penal institutions and detention centers, to review the implementation of these facilities of the precautionary measures to be taken to limit the spread of the novel coronavirus "COVID-19", and the respect of Human Rights set out in the international laws and legislations in crisis times; this is an exceptional period we are going through as a result of the spread of this disease.



In this regard, the National Human Rights committee field visit team headed to the Central Qatar Jail, both departments: men and women, to monitor the conditions of the inmates. This visit included touring the Jail and make special meeting with inmates chosen by the members of the team, as well as collecting the necessary information and data with regard the measure implemented by the Penal and Correctional Institutions Department to protect the inmates.

Dr. Mohammad Saif Al-Kuwari, vice Chairman of the National Human Rights Committee, chairman of the monitor and visits committee, said that: "The field visits conducted by the National Human Rights Committee team is a core competency activity of the Committee. The Committee must monitor the Human Rights Status in the Country, coordinate with the relevant authorities, as well as preparing reports covering the Human Rights conditions and submitting these reports to the Cabinet with all supporting visual content, all under the provision of Article (3), paragraphs (5,6) of the Decree- Law no 17 year 2010 organizing the National Human Rights Committee".

Promoting Human Rights, in particular the residents

H.E. added: "through its field visits, The National Committee aims to promote and protect Human Rights, especially for those detained and incarcerated, and fill the report according to the article 3, paragraph 6 of the above mentioned law, which implies monitoring the conditions of Human Rights in the State and the coordination with relevant authorities to respond on the relevant report."

He also noted that: "Field visits to the Penal Institutions and detention centers reflects the interaction with the International Human Rights Organizations and United Nations Mechanisms reports, which asks the National Human Rights Institutions to provide reports covering the procedures and measures applied by the State to protect against Corona Pandemic, and matching these reports with the global standards".

Al-Kuwari, chairman of the monitor and visits committee, assured that: "the National Human Rights Committee's team will prepare upon the conclusion of its field visits a report to be submitted to the Official Authorities in Qatar and the relevant Human Rights International Organizations. The report shall include the committee's recommendations and comments regarding the precautionary measures adopted by the State to limit the spread of Corona Virus "COVID-19" with the Penal Institutions, as well as the recommendations for the development of Right Protection for

inmates and detained individuals residing in the Penal Institutions".

Interviews and meetings with the Jail officials and inmates

The visit of the National Human Rights Committee delegation to the Penal Institutions and detention centers was a great opportunity to hold meetings and interviews with its officials to assure the precautionary measures adopted to limit the spread of Corona Virus "COVID-19" between inmates residing in these Penal Institutions.

Where the Committee's delegation reviewed closely the precautionary measures taken by the Penal Institutions, and matched it with the legal and health standards necessary for these times of crisis, through implementing a plan to limit the spread of "Corona Virus" within the detention facilities. The delegation reviewed the measure taken in this regard, and received information and data regarding the efforts invested in handling the inmates, especially in cases where incarcerated suffer from contagious diseases within the Penal Institutions.

The team received a comprehensive introduction regarding the measure adopted to protect and safeguard the inmates from Coronavirus pandemic, while medical examination where conducted on the detained and inmate, as well as the availability of medical aid items, including face masks, disinfectant compounds and other must have health items. In addition, the delegate reviewed the plans prepared by the Penal Institutions to provide the necessary instructions and raise awareness regarding the protection and prevention means to avoid this pandemic.

The National Human Rights Committee's file visit team also visited the incarceration cells and mutual facilities of the inmates of the Penal Institutions, to review closely the chambers and rooms of these facilities and monitor the life conditions of inmates, covering the hygiene, sterilization, cleaning intervals and ventilations of these incarceration cells, in addition to reviewing the quality of food and matching it with the adopted standards. The visit was comprehensive, reviewing even the measure adopted to handle the inmates that suffer from chronic diseases, such as anemia, thyroid and immune system diseases.

The delegation received clarifications regarding the health services provided to handle the psychiatric needs of the inmates, and the activities they are allowed to exercise. While the field visit team reviewed the educational and entertainment facilities available and the sportive activities provided to inmates of these Penal Institutions.

The National Human Rights Committee organizes the Doha International Conference on Social Media, in cooperation with the High Commission for Human Rights, the European Parliament, the International Federation of Journalists and the Global alliance for National Human Rights Institutions

Under the sponsorship of H.H. Sheik/ Khalid bin Khalifa bin Abdul Aziz Al Thani, the Prime Minister and Minister of Interior, the National Human Rights Committee in the State of Qatar in cooperation with the United Nations High Commissioner for Human Rights, the European Parliament, the Global Alliance for the National Human Rights Institutions and the International Federation of Journalists organized



المؤتمر الدولي
INTERNATIONAL CONFERENCE ON
وسائل التواصل الاجتماعي
SOCIAL MEDIA
التحديات و سبل دعم الحريات و حماية النشطاء
CHALLENGES AND WAYS TO PROMOTE FREEDOMS AND PROTECT ACTIVISTS
16 - 17 FEB, 2020 Doha - Qatar الدوحة - قطر 17-16 فبراير 2020

an international conference on the: "Social Media ... Challenges and ways to Promote Freedoms and Protect Activists". The agenda of the conference lasted up to two days on the 16th and 17th of February 2020 in Doha, the capital of the State of Qatar.

The conference discussed over 40 research paper within interactive discussion session and related workshops. The conference gathered more than 250 governmental and non-governmental organizations, a number of Human Rights Defenders, professionals working in the media, the Human Rights technological society and international mechanism and National Human Rights Institutions. The conference opened the discussion around the opportunities offered by Social Media to promote Human Rights, while, exploring the usual methods of intervention in using Social Media.

Universal Declarations to protect Social Media Activists and expanding the Civic Space

H.E. Dr. Ali bin Smaikh Al Marri, chairman of the National Human Rights Committee, expressed his gratitude to H.H. Sheikh/ Khalid bin Khalifa bin Abdul Aziz Al Thani, the Prime Minister and Minister of Interior, for sponsoring this conference.

In his speech inaugurating the conference, H.E. also pointed out that the limitations and boundaries restraining the Freedom of Speech and Expression cannot be implemented beyond the extent permitted by the international and regional Human Rights conventions, and the interpretations of the Human Rights committee in the United Nations. Dr. Al Marri also recommends, on a continuous basis, the adoption of a Universal Declarations to protect Social Media Activists and expanding the Civic Space whenever new amendments or adoption for the Human Rights conventions are conducted. H.E. also urged the Global Alliance of National Human Rights Institutes to work more on the matters related to the expansion of the civic space and protection of activists within the strategy and work agenda of the Alliance. He also added that during the previous year, the State of Qatar leaded several special initiatives to combat against cyber-crimes and piracy, saying that: "Our conference for this year is held to support these initiatives, and other global initiatives promoting the respect of Human Rights and limitation of obligations. Al Marri also pointed out that Doha International Conference, "Social Media... Challenges and Ways to Promote Freedoms and Activists, is extremely vital and important as it targets the discussion of opportunities made available by virtue of Social Media in order to protect and promote Human Rights, as well as exploring repetitive intervention methods on these platforms, to finally establish a global podium that permits a responsible discussion and exploring the best use of these social media platforms and providing Activists with guarantees and special protection.

The available data are exposed to monitoring and cyber-attacks

Through a speech recorded presented in the opening session, Mrs. Michelle Bachelet, the High Commissioner of the United Nations, invoked the combat against all challenges facing the Freedom of Media, Journalists, protection of Activists and promoting the related freedoms and rights in order to establish active partnerships, seize all available opportunities and avoid further failures. She also warned that open source information and data available on the platforms are exposed to monitoring and cyber-attacks unless it is adequately protected, also noting that it is essential that related law and legislation are not exposed to fraud and defamation.

Universal Declarations to protect Social Media Activists and expanding the Civic Space

Commissioner of the United Nations, invoked the combat against all challenges facing the Freedom of Media, Journalists, protection of Activists and promoting the related freedoms and rights in order to establish active partnerships, seize all available opportunities and avoid further failures. She also warned that open source information and data available on the platforms are exposed to monitoring and cyber-attacks unless it is adequately protected, also noting that it is essential that related law and legislation are not exposed to fraud and defamation.

Bachelet also said that: the continuous violation of Human Rights and the protection of the Civic Space requires the abolishment of limitations facing the Media, Journalism, the Rights related organizations, active civil society and loud criticism voices. She also referred to the fact that these Human Rights laws and legislations can manage these risks and prevent it.

Arresting and torturing opposition destroys confidence between people and their rulers.

In the same regard, Mrs. Georgette Gagnon, representative of the Higher Commissioner of United Nations for Human Rights, warned that the implementation of limitation over the Social Media Platforms and arresting, torturing online opposition destroys the confidence that must be established between the people and their rulers, stating that: internet became an established source of data and a platform to conduct various activities, including gathering support, organizations and protesting. The said advantages implied also a digital abuse, including promoting hate speech, and violence against individuals, organizations and societies.

limitations imposed by several countries and their excessive intervention in the work of journalists and Human Rights Defenders, assuring that the Freedom of Speech, freedom of believing and thinking, groups rights, freedom to establish organizations as well as the Right of Privacy are of the core elements to promote democratic societies in order to establish peace, development and security. She also expressed her concerns regarding the conduct of politicians using Social Media Platforms to achieve political purposes on a larger scale, in addition to imposing great limitations on the available content presented on social media, as companies managing these platforms are able to manage what can be said, seen and heard on these platforms. She also condemned some countries that cut out communication services to oppress the opposition, limit peaceful protests and banning the Human Rights defenders from documenting these violations, as well as influencing vital contributions that could be made by the civil society to condemn these violations.



No future without Independent Media

From another part, Eamon Gilmore, the European Union Human Rights representative, presented the union tasks and the effort made by the union with regard to the Freedom of Media, Journalism, Expression, as well as defending the journalists in their professional line of work. He assured in his speech that the future is dependent on the Freedom of Media, saying that: The union understand well all these challenges, and held in dedication of this purpose several conferences and concluded studies in this regard considering that the modern technologies are seen as a great opportunity to develop the journalism field and face its related challenges, to that cause, we need to promote the role of journalism and citizens, as well as empowering the Freedom of Speech and democracy, limiting as possible the authority of money and monopoly of huge companies over Media. He condemned violence and oppression exercised by governments and pressure exercised by huge companies that only regard the monetary interest, etc..., against all whomever oppose their policies, considering the adverse effect of the aforementioned exercises on the Freedom of Media, Journalism and publicity, leading to spreading fraud information, consequently affecting negatively on the society. He also pointed out the opportunity the Journalism is offered with these new technologies that contributes unprecedentedly in he filed of Freedom of Expression, offering also a developed digital space, and a much greater opportunity to expose corruption and whomever desire to prevail his own selfish interest over the public interest.

New Challenges

Mr. Carlos Negret Mosquera, the Chairman of the Global Alliance of National Human Rights Institutes, referred to the major role of Social Media in expanding the civic space, as Social Media nowadays is considered one of the main tools used in the reporting and monitoring activities. In his speech, he pointed out the importance of promoting the pluralism to protect the Rights related with the Freedom of Speech, in times where the Social Media enabled segments to be heard and to join public discussions. In this subject, he referred to the new challenges we are facing, including promoting criminal or terroristic activities, misleading, violence solicitation and discrimination, the thing that led some countries to imple-

ment limitations over the use of digital technologies and social media to decrease the violations of the Right of Privacy and to ensure the Freedom of Speech. Mr. MOSQUERA also pointed out that Human Rights applied offline are applicable to the internet (online) domain, stating that the State is fully responsible of respecting, supporting and implementing the Human Rights and the basic freedoms.

He also spoke about the role of National Human Rights Institutions in this regard, stating that according to their competencies and the Paris Principles, they have a unique and special role to promote and protect the civic space, whether online or offline, in addition to protecting Human Rights.

Conference Topics

During the sessions of the conference, the participant pointed out examples on practices on social media that contribute in the Human Rights, as the participant explored the effects resulting from limitations on the journalists, Human Rights defenders, political activists influencing over the social media, whenever these limitations are imposed by the laws and national regulations organizing the online speech. The participants also discussed the means to combat hate speech within the practices of social media platforms to solicit violence and discrimination, notably against the religious minorities. They also discussed the implementation of different laws and legislation to combat against terrorism, extremism violence, online crimes, insulting the lese-majesty and inciting riots and hate in order to target the civil society and oppress criticism voices to file criminal charges. The participant recommended reviewing the laws that contradict the international rules and standards, whenever these laws contain vague and ambiguous interpretations of crimes, laws that lack sufficient court supervision and laws that imply penalties that does not match the gravity of the crimes committed.

Recommendations

The conference "Social Media ... means for protecting freedoms and activists" concluded a package of recommendation as follows:

To the Countries

With regard to the recommendations provided to the Countries, the participants invoked the legality, necessity and proportionality of the limitations over the online expression, in addition to canceling all unjust laws criminating or limiting the Freedom of Speech, whether online or offline. Also recommendations were made to draft laws banning hate speech based on racial, national or regional differences which would constitute some sort discrimination or violence solicitation, as well as avoiding drafting legislations that might include "prior" content monitoring for privacy violation. The participant recommended the adoption of standard regulations that grants the Independent Justice Authorities to legally settle Freedom of Speech cases instead of public court authorities. The participants also urged establishing and supporting National Human Rights Institutions according the Paris Principles, and protecting National Human Rights Institutions from all vengeance acts, or any acts that imply threats as a result of the activities done by these Institutions within their competencies, whether when they are working online or offline.

To the Social Media Companies

The recommendations of the conference to the social media companies invoked the necessity to adopt the International Human Rights Law as a reference, and declare the responsibility of these companies in ensuring a safe online civic space under the guidelines for commercial business and Human Rights. The recommendations also urged the respect of Santa Clara Principles on Transparency and Accountability on Content Moderations as a starting point, condemn online threats against criticism. As a temporary measure, the participants recommended the Social Media Companies to include the Human Rights Defenders and Journalists in the protected segments under the violating content processing regulations, as well as adhering to due diligence framework in considering Human rights to avoid discrimination speech through algorithmic means.

To the Human Rights Defenders, Journalists and Civil Society

The conference provided recommendations to the Human Rights Defenders, Journalists and Civil Society, emphasizing on the necessity to consider all points of view, including the opinions of the segments less represented, in

decision making regarding the online content and the formulation of social standards. The recommendations also encouraged adding an educational material about the media in the national educational curricula, and providing legal support to the Human Rights Defenders and Journalists in online freedom of speech cases. These recommendations were made to support the implementation of International Journalism Standards, included in the Global Charter of Ethics for Journalists of the International Federation for Journalists, and to urge Media to offer adequate training to its employees to promote online safety and security awareness.

To the International and Regional Organizations

The participant of Doha International Conference invoked the International and Regional Organizations of the social media matters; the importance of conducting deliberations regarding the drafting of law and regulations dedicated to the social media under the Human Rights law, in addition to considering expanding the civic space online, drafting the Universal Declaration for the protection of the civic society of the social media, promoting defense mechanism to protect against suppressants of active civil society and independent journalism. Moreover, effort must be dedicated to work with traditional and new media to combat against hate speech and promoting the anti-discriminatory values, the principles of pluralism, freedom of Speech and Expression. The participant also referred to taking all available precautions to protect the Human Rights Defenders and journalists in conflict cases.

To the National Human Rights Institutions

The Participant urged the National Human Rights Institutions to support and protect the civic space on the internet, and provided recommendations to the State regarding the national legislations and regulation to ensure its fulfillment to its international Human Rights obligations, in addition to the implementation of Marrakech Declaration (2018) with regard to the role of the National Human rights Institutions in supporting and protecting the civil space and Human rights defenders. The participants also focused precisely on women, and working on monitoring the civic space and make the related reports, covering the activities online and offline, according to the item no. 16 of the sustainable development goals.

To view the full recommendation: the National Human Rights Committee in the State of Qatar website: https://nhrc-qa.org/

Originality and Modernity are an integrated binary

Today, we stand against a number of challenges that shall be understood thoughtfully, culturally and acted upon accordingly, in order for this nation to be able to stand against these severe changes. In addition to that, the extraordinary developments, which no nation cannot grow without being affected by it. In particular, since the world become one village in the light of the communication revolution.

Arab civilization in itself tends to humans nature. The message of Islam is to develop the purposes of humans. So why do not we exert our efforts in our societies to promote awareness of these standards and values, as well as implementing them and observe its progress. Moreover, to enable appropriate environments this shall arm its individuals with knowledge, Hence, they will be able to be creative and innovative.

Old Arab and Islamic legacy carry many greater human ideas and values which can be revived and purged of foreign tradition and customs which are not a component of the fabric of this nation or the teachings of its true religion. These traditions and customs were accumulated over time until it becomes a hefty burden and revolting for the children of this nation. Therefore, they reject it and are indifferent to it.

Whenever a true relationship between us and our Arab and Islamic legacy is realized in our societies, the path will be paved to understand the heritage



Prof. Dr. Seham Al Farih
National Diwan for Human Rights- State of Kuwait

correctly. Such that, it will abolish all the reasons for absolute rejection towards this heritage in the mentality of the Arab person. Before we talk about dialog with others, we have to examine our dialog amongst us the children of this one nation. Therefore, first things first, is to resolve the confusion between the two concepts of originality and modernity.

The two words of orginality and modernity were uttered by many Arab thinkers, which entails that these words are completely different concepts. Each in its own space and in contrary with the other. However, when taking a closer look at this duality, we find that these two concepts are not as different as they are complementary to each other. Each of which does not exist without the other. Such that, originality is not to cocon with oneself and stick to the past without taking off to build its values and renew it continuously.

The core Message of Islam is to preserve the Human Value

Modernity is not obsession or adobting of the outcomes of others. In particular, the outcomes of the west and its innovations and values or even being entangled with it to the extent of beign foreign to one's national and regilious identity. However, the task in hand is to understand the times and copig with it, in order to be within the Arab Identity. It is worth mentining that, originality is not only particular to the Arabs and Muslims. Each nation has its own orginality, therefore we say: "To live of the harmony between the characteristics of each of these concepts will forms the focal between the civilization and life of the Arab and Islamic nations".

Linking between Legacy and Modernity

Initiatives by various research, cultural and educational institutions across the Arab world must be presented. These institutions must exert thier efforts through these initiatives aiming to link between legacy and modernity. As well as, eliminating this beliefe by many intellectuals, that all interests regarding Legacy are

originated from a fundamentalist ideology. And, in parallel, all interests regarding modernity is originated from liberal ideology. This is due to being ignorant of either of these concepts by these intellectuals and thinkers. This ignorance will lead to an emotional attitude, and as long as it is emotional it is certainly biased.

Our review of History has abolished the present with all its consequences

These institutions have a role to eliminate this conflict between these two concepts. In order to direct the human studies toward upholding originality without close- minded in relation to our identity "the Arab and Islamic Civilization". This closeness creates a cultural and physiological difference with other cultures. So, it is necessary to ablolish the believes that each idea or outcome received from other civilizations is an alien intellect.

What matters is that our reviewing of history was and still is linked to a partial narrative, without being linked to the intellectual trends which require an objective analysis utilizing scientific and new tools. So, these reviews resulted in a misunderstanding of historical events. Also, these reviews of history neglected the present day with its tragic consequences and its effects based on the past. Such that, the past was wrongfully painted with such dreadfull brushes which are passed by generations, generation after generation. Those modernists have forgotten that there must be in the folds of each nation's past many situations of weakness and retardation as well as a demonstration of power and progress, regardless of the fact that these nations are in the leadership in the civilization race. So is the Arab and Islamic nations, they have written the pages of its history with displays of injustice, tyranny, and corruption, as well as they have written many pages with justice and fairness. Such that, we are in need to establish a new review of our history without any of these prejudice judgments. A review which is represented by the learned, critic and objective mentality for all the historical ages of the Arab. In order to understand this legacy in an objective manner without any opinions and ideologies. Moreover, to review the history through this understanding in order to uncover the hidden human values and ideas believed by the early Arabs who lived by it. Such that, it was a guiding light in their life at the south of the Arab Peninsula right after the kingdom of Sheba and before Islam.

Development of the Youth

How to address this matter, while ometimes we are missing many of the mechanisms, plans and staff at our related educational institutions that are able to achieve these goals. And to affirm what we mean, we find in our school books and curricula, in particular the Arabic Language, all topics which shall turn away the learners from it. We need to take a stand at these topics and what do they imply of ideas, values, events and personalities. The procedure of developing these curricula was not successful in its selections from all this. Such that, some educational institutions resorted to removing poetry texts of pre-Islam, when developing the Arabic Language curricula for primary and preparatory schools. Claiming "it contained very high language", which in itself is peculiar. Reminding me of the Egyptian saying, which roughly translates to "Find Fault with a Fat Goose". Then, what do they want? A degrading language!! Or a higher language that elevates this youth with its meaning and values. Not to mention what is even worse, it is not necessary that the character who uttered the saying must be a known one. Any character of human situations and noble ethics, is to be considered as a role model. Even, let it be an anonymous character "whoever it was". How it is possible that the character who uttered the saying was not a personality of high prestige and duty in its time and society. So, to be a role model for its ethics and behavior for the generations. Such as, including but not limited to, (Urwa Ibn Al Ward), the poet the tramp who lived in the era before Islam as an outlaw of its tribe. Seeking to realize social justice and equality. In comparison to (Urwa Ibn Al Ward), the fictional character (Robin Hood) which was developed by the English ficiton in the middle ages, when values and morality have worsened in these societies. The western fictional character charmed the international fiction literature over many centuries through tales, poetry, movies produced till today for both children and adults alike.

The real character of (Urwa Ibn Al Ward) was forgotten, after it was left out by the Arab memory till it was coverd with the dust of time. (Urwa Ibn Al Ward) had all the values of chivalry and selflessness in helping the vulnerable among children, women, the elderly and

even men found sanctuary with him, as he put them before himself. He reflected his behaviors and principles in life, all these values are evident in his eloquent poetry.

Nurturing Heritage brings much more to the educational aspect

He was even nicknamed "the father of Socialism" by one of the late scholars. So, are there any difficulties or complexities within the words of this poet? Does this character have anything that would make it unfit to be presented to the learners. If this was the stance of our educational institutions toward our Language and our Legacy, how could we ask others to appreciate it while we degrade it.

Therefore, we say: why do not curriculum officials and teachers exert more effort in selecting topics, characters and texts and present it to the youth according to their mental capacity and the advancements of their time.

The foregoing was about the educational institutions, but regarding cultural institutions, they are not much better. A Survey study revealed that only three ministries of culture in the Arab states were interested to speak to children through its websites. Most of its material was not directed to children exclusively, but it was included among topics presented to other categories. In addition to that, all these webisites do not show any interest in the Arabic Language.

The same is for the folklore, as some cultural institutions did not care enough as the international institution did regarding the control, documentation, and depiction with video and audio. Even if these means were not prepared to document, it shall be provided through acting and theater which embodies this legacy. We do not find such accurate documentation for all types of legacies in our institutions, like Music, Folk Tales, Jokes, Proverbs, Myths, Oral History, and Material Culture. If these items were to be presented, it neglects the children's category.

Overall, taking care of the legacy will bring much to the educational aspect. Based on the foregoing, we find that default is apparent in depicting the Arab Islamic Culture. Furthermore, what is presented does not reflect the genuine richness nor the deep heritage, which is the culture of this nation is characterized within different areas. This material and intellectual cultural heritage can not be showcased, unless it was depicted in an interesting manner which reserves the facts and does sideline it whenever it appeared. At the same time, this depiction must not distort the heritage, which will lead the Arab audience to resort to other cultures. on the contrary, we are obligated to present this culture in a manner that attracts others to it, and how come we do not, when this culture was one of the greatest Human civilizations at many points of its history. This is due to the fact that, it accepted the others, and did not show them any hostility. Arabs were not just warriors, but they were men of wisdom, politics, intellect and art, when they built their state. So, they were able to create a culture with a great capacity to converse and have a dialogue with other cultures, whatever their believes and ideas. At those times, Arabs had Intellectual freedom which enabled them to conduct such dialogue. They developed methodologies and tools of argument and debate which have the deepest effect so that the Arab cam be aware of oneself and others. The acknowledgment of others as a concept was solidified within the feeling and conscience of the individuals in such advanced times. The reference in establishing this concept was the Holy Quran and Noble Sunnah, which affirm the existence of others as a universal truth. As mentioned in the Quranic text, "O mankind", Allah the Almighty stated, transcending color, gender and race. Good deeds were the determining factor amongst people as mentioned in the Quranic text "O mankind, we created you from a male and a female and made you into nations and tribes so that you may know each other. In the sight of God, the noblest of you is he who fears Him most" (verse 13 of Surat AL Hjurat "The Chambers").

Concept of Freedom

There is no more eloquent than the saying of the Caliph Al-Rashidi Omar bin Al-Khattab: "When have you enslaved people when their mothers birthed them free. He spoke of people not Muslims meaning the freedom of all humans without discrimination. Would not it be better that these texts which carry these high values be at the core of our curricula and lessons for both youth and adults alike.

Many orientalists praised the spirit of tolerance in the Arab Islamic intellect. Gustave Le Bon asserted this Arab Islamic tolerance towards others in his book (The World of Islamic Civilization) stating: "The truth is that nations

have not known tolerant conquerors like the Arabs, nor a religion like theirs.". He also stated "Leniency and tolerance of the Arab were the catalyst factors which helped them to expand their conquests, therefore many nations embraced their religion, systems and Language". In addition to that, De Boer stated in his book (History of Philosophy in Islam), "Caliphs "Successors" of AL – Abbas dynasty, such as AL Mansour, AL Rasheed, and AL Maamoun were more fortunate than Charlemagne (Emperor of the Franks) in literary Culture. Their literature was not limited to the study of the Quran, but they added to that the knowledge of biographies of old poets and the history of the Arab nation (Nabil Ghozlan – the Arab and the Other) 26 – 31.

"When Caliph AL Mansur wished to revert Doctor Georges bin Gibril to Islam, the later replied: "I will die on my fathers' Religin, and wherever they are, I love to be, either in Paradise or Hellfire", the Caliph smiled, and he paid him more than well", Stated De Boer, (translated by: Abdul Hadi Abo Rida). Adam Mitz mentioned in his book (Islamic Civilization) the tolerance of Muslims towards Jews and Christians. "This tolerance was not allowed in the middle ages, and it was not known in Europe", He also stated. (Part 1, Page 75).

Based on the aforementioned, we can state that: "Bidding on Education as being the basis of wealth, power, civilization, awareness and democracy, is the path tworads fundamental change in the Arab communities". Then and only then, an integrated commuinty project can be established, in order to build a modern comperhensive progress. Same as the advanced countries that won the race of civilization in this day and age. However, the reality of the Arab Life is humaily differnet, which necessitate the expansion of political awareness regarding Human Rights Issues. This exapansion has enough reasons to justify achieving the same. So, this reality needs more of soldifying the practice of democracy and advocating Human Rights. In addition to that, Language must be the source to render such ideas which are filled with an impluse of inspiration carried by its words. This language shall give these words its meanings and these ideas its sense.

Education and Human Rights

No society can advance and promote Human Rights for its citizens, unless this was a point of focus within the fields of Education. Progress can not be achieved without reforming the educational system at these societies and developing it. Establishing education is a prerequisite and necessary for the societies to be openminded and enable its individuals to be aware of sciences, technolgies, ideas, and advanced currricula. Therefore, this will lead to accquire the motivation for power and resilience for these societies. Such that, human resources can be developed to be modern and able to analyze, imagine, create and innovate. Thus, keeping up with the times in order to advance the nations. It is imperative that human resources must be developed, and realizing that the Arab citizen is the real natural wealth for the Arab states. Such Education will contribute with solidifying the spirit of patriotism, independence and respecting one another. So that, each and

The Human being is the asset, wealth, power and the democratic corner stone

every individual in this nation can contribute with building his commuinty on modern and advanced bases.

Consequently, democratic governments must be established which guarantee the rights of humans and citizens. Because the humanbeinga are the wealth, power, cornerstone of nationalism and democracy, who will contribute with building the human civilization in their times. Governments are responsible to develop culutral infrastructure for the ideas, values and Human Rights among the youth. These cultural infrastructure will help the youth to understand their place in a interdependent world with multi-religins and believes. Accordingly, the youth will be aware of their duties, rights and appreciative of Human rights and its significance.

All have its role in this, such as media, literatures and arts, in order to reach the organizations of the civil society, national institutions and all stakeholders. Each and everyone has its crucial role to promote these meanings, ideas and values. By promoting and advocating Human Rights and establishing democracy and popular participation at community institutions. Guaranteeing carriers and decent living must be achieved by developing appropriate legislations in order to address many issues. All this is linked with what the political leadership and decision-makers in Arab States provide of atmosphere of freedom, democracy and Human Rights to its people.